

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

# حقوق الإنسان في الوطن العربي

تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة  
حقوق الإنسان في الوطن العربي



القاهرة ١٩٩٨

## المنظمة العربية لحقوق الإنسان

### ARAB ORGANIZATION FOR HUMAN RIGHTS

رئيس المنظمة : الأستاذ جاسم القطامي

الأمين العام : الأستاذ محمد فائق

#### مجلس الأمناء

لبنان	١- أ. ابراهيم العبد الله
فلسطين	٢- د. أحمد صدقي الدجاني
السودان	٣- د. أمين مكى مدنى
الجزائر	٤- أ. بوجمعة غشير
تونس	٥- أ. توفيق بودريالة
الكويت	٦- أ. جاسم عبد العزيز القطامي
فلسطين	٧- أ. راجى الصوراني
المغرب	٨- د. زهنوب معادى
الكويت	٩- د. سعاد الصباح
الجزائر	١٠- أ. سعيدة بن حبليل
تونس	١١- أ. صلاح الدين الجورشي
مصر	١٢- أ. صلاح الدين حافظ
مصر	١٣- أ. عادل عبيد
العراق	١٤- د. عبد الحسين شعبان
السودان	١٥- أ. فاروق أبو عيسى
اليمن	١٦- د. محمد عبد الملك المتوكل
مصر	١٧- أ. محمد فائق
مصر	١٨- أ. محمد منيب
ليبيا	١٩- أ. منصور الكيخيا (اخفى في ١٩٩٣/١٢/١٠)
الأردن	٢٠- أ. هانى الدحلة
مصر	٢١- أ. ياسر حسن

١٩٨٨ الأمين العام : أ. محسن عوض

تتبعه : أ. ابراهيم علام

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش  
القاهرة

المنظمة العربية لحقوق الانسان

# حقوق الانسان فى الوطن العربى

تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة  
حقوق الانسان فى الوطن العربى

القاهرة ١٩٩٨



٥	■ تقديم
٧	■ المقدمة
٧٣	■ التقارير القطرية (قضايا مختارة)
٧٥	□ المملكة الأردنية الهاشمية
٨٠	□ دولة الامارات العربية المتحدة
٨١	□ دولة البحرين
٨٦	□ الجمهورية التونسية
٩١	□ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
٩٦	□ جمهورية جيبوتي
٩٩	□ المملكة العربية الموحدة
١٠٣	□ جمهورية السودان
١٠٧	□ الجمهورية العربية السورية
١١٣	□ جمهورية الصومال الديمقراطية
١٢٠	□ جمهورية العراق
١٢٤	□ سلطنة عمان
١٢٨	□ فلسطين
١٣٩	□ دولة قطر
١٤١	□ دولة الكويت
١٤٥	□ الجمهورية اللبنانية
١٥٠	□ الجماهيرية العربية الليبية
١٥٥	□ جمهورية مصر العربية
١٦١	□ المملكة المغربية
١٦٤	□ جمهورية موريتانيا الاسلامية
١٦٨	□ الجمهورية اليمنية
	■ ملحق : يتضمن قائمة بموقف الحكومات العربية من التصديق
١٧٣	على المواثيق الدولية لحقوق الانسان



## تقديم:

تتابع المنظمة العربية لحقوق الانسان في هذا التقرير ، والذي يعد الثاني عشر في اصداراتها السنوية، حالة حقوق الانسان في الوطن العربي خلال العام ١٩٩٧ . وكسابقه من تقارير يجرى تدويرها كلياً ، لتطور هذه الحالة على مستوى الوطن العربي ، ويلفت الانتباه الى الثوابت والمتغيرات التي تعتمدها، ولكنه بخلاف ما سبقه من تقارير أدخل تطورا اساسيا على معالجة التقارير القطرية التي دأب على تناولها من قبل بتغليب الجانب التحليلي على الجانب التوثيقي ، والتركيز على الحلقات الرئيسية للتطورات دون الغوص في التفاصيل .

يقف وراء هذه المحاولة للتطوير سببان: الاول هو أن الحاجة للتوثيق والتفصيل ، والتي اقتضتها احتياجات المتابعة والرصد والتي فرضت نمط المعالجة السابقة قد تضاعلت بانتشار المنظمات الوطنية المعنية بحقوق الانسان وانتظام اصداراتها الدورية التي تعالج مختلف الجوانب ، وحتى في البلدان التي تحظر وجود هذه المنظمات فان المنظمات المهاجرة تقوم بالمهمة بشكل يتزايد باطراد والسبب الثاني ، انه مع اطراد التحسن في تدفق المعلومات وحجمها تتضخم حجم التقارير وتشعب التفاصيل بقدر يصعب من مهمة القارئ في الاسماك بالقضايا المحورية ، كما تتزايد صعوبة اصدار التقارير السنوية في وقت مبكر بشكل يؤثر على امكانية الاستفادة منها . وتأمل المنظمة ان ينجح تطوير منهج المعالجة هذا في تطوير التقرير السنوي و تحسين الاستفادة منه .

أما موضوع هذا التقرير فيخلص لاستمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في العديد من بلدان الوطن العربي بتزايد أعمال العنف والإرهاب والاعدام خارج القانون والاعتقالات التعسفية وانتهاك معايير العدالة وتضيق السجون والمعتقلين ، وقمع صور الاحتجاج السلمي . كما يخلص ايضا الى تراجع هامش الحريات الديمقراطية وتعرضها لانتهاكات جسيمة في العديد من البلدان العربية .

ولم تشهد القضايا المركزية مثل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتحرير الأراضي المحتلة، والعقوبات الدولية على الشعب العراقي ، والنزاعات المسلحة في كردستان العراق وجنوب السودان ، والمذبحة المستمرة في الجزائر وغياب الدولة في الصومال ، تطورات نحو الافضل بل شهد معظمها انتهاكات اضافية رغم بعض المظاهر التي لم تسعف في تطوير الموقف، فسقطت حقوق الشعب الفلسطيني في دوامة المزايدة بين المتطرفين الصهاينة والأشد تطرفا، وعرقلت لجنة العقوبات المعنية بالموافقة على العقود الخاصة بتزويد العراق باحتياجاته من الغذاء والدواء من الانفراجة النسبية في تحسين امدادات الغذاء والدواء للمواطنين العراقيين، وتكفلت لجنة التفتيش الدولية وتمنت الولايات المتحدة وحلفائها بالبقية الباقية من امكانيات التحسن بالتمهيد لعدوان عسكري جديد على العراق ، ولم يحل استكمال بناء المؤسسات الدستورية في الجزائر، وجولات الانتخابات المتعددة ولا وقف العمليات العسكرية من جانب جبهة الانقاذ الاسلامي من تفاقم المذابح وصور الارهاب وأعمال العنف وتدهور الحقوق المدنية والسياسية . وظلت اتفاقيات وقف القتال او التسويات الجزئية في جنوب السودان وكردستان العراق موضع انتهاكات متكررة دون عائد يذكر في حقن الدماء أو مردود حقيقي على طريق المصالحة الوطنية .

وتحت وطأة هذا الواقع الذي يرصده التقرير بموضوعية ، قد لا يمكن رصد الكثير من الايجابيات ولكن بالتأكيد لانغيب ارهاصات الامل هنا وهناك ، فاعلان وقف أعمال العنف والعمليات العسكرية من جانب واحد من جانب بعض الجماعات المسلحة ، حتى وإن غرقت هذه المبادرة في طوفان الدماء على غرار ما جرى في مصر والجزائر ، بادرة تعين الوقوف عندها ، كذلك فإن استئناف المفاوضات بين الحكومة السودانية والفريق الفاعل في مشكلة جنوب السودان أو طرح مبادرات للحوار إنما تمثل ارهاصاً بإعادة النظر في المضي في طريق مسدود ، وبالمثل فإن انجاز اتفاق المصالحة الصومالي بادرة مهمة حتى وإن لم يظهر مردودها بعد . كذلك بلغ الانتباه القومي والدولي لمسألة الشعب العراقي فروته خلال العام ، وواجهت الدعوة لتوجيه ضربة جديدة للعراق من جانب الولايات المتحدة وحلفائها معارضة اقليلية ودولية لم تتوافر لمثلها في السنوات السابقة ، وترسخ دور القضاء الدستوري في بعض البلدان مثل مصر ولبنان والاردن وعززت قراراته بعض الحقوق والحريات الاساسية وتمثلت تجلياته في إبطال المجلس الدستوري في لبنان للقانونين ٦٥٥، ٦٥٤ الذين يقضيان بالحد من تعدد المجالس البلدية والاختيارية وإسقاط محكمة العدل العليا في الاردن لقانون تعسفي جديد يقيد حرية النشر والطباعة أما مبدأ تناوب السلطة الذي ظل أحد المحرمات الثابتة في السياسة العربية ، لا يتم الا عبر الدماء ، فقد شهد اختراقاً مهماً له في المغرب بتكليف زعيم معارض مشهود له بالجدية والصدقية واحترام حقوق الانسان بتشكيل الوزارة المغربية ، رغم كل العوائق التي تفرضها نتائج الانتخابات التي اتاحت هذا التناوب ، بدءاً من الطعون الجادة في سلامتها ، وانتهاءً بتفتيت الجسم الانتخابي .

ويعكس هذا التقرير جهداً جماعياً شارك في تدقيقه العديد من اعضاء المنظمة من الافراد والمنظمات العضوة ، وناقشه مجلس امناء المنظمة إلا أنه يلزم التنويه بالجهد الخاص والكبير الذي بذله الاستاذ محسن عوض مساعد الامين العام للمنظمة في اعداد هذا التقرير . وقد تحمل الاستاذ محسن عوض مسؤولية الاعداد والاشراف على عشرة تقارير سنوية سابقة من احدى عشر تقريراً سنوياً هي ما اصدرته المنظمة حتى الآن . ويגיע هذا التقرير الثاني عشر بما حمله من تطوير جهداً مشكوراً له يضاف الى جهوده الكبيرة في خدمة المنظمة وخدمة قضية حقوق الانسان في وطننا العربي .

ويبقى في النهاية الحاجة إلى التنويه - مجدداً - بأن حجم المعالجة الواردة في هذا التقرير إسهاباً أوليهاً لا يعبر بالضرورة عن حجم الانتهاكات في قطر من الأقطار العربية ، بل يرتبط أساساً بمدى توافر المعلومات في هذا القطر أو ذاك ، كما أن ما أورده التقرير من انتهاكات يعكس ما أمكن تدقيقه مما بلغ علم المنظمة وليس بالضرورة كل ما وقع من انتهاكات .

**الامين العام**

**محمد فائق**



## المقدمة



## حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى

خلال العام ١٩٩٧

أولاً: التطور القانونى والدستورى:

### ١ - التزامات البلدان العربية القانونية بالمعاهد والمواثيق الدولية:

اتخذت المملكة العربية السعودية خطوة ايجابية مهمة خلال العام ١٩٩٧ بالانضمام الى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب لتصبح ثانى دولة خليجية تنضم لهذه الاتفاقية المهمة بعد الكويت، وقد لحقتها فى بداية العام ١٩٩٨ دولة البحرين، التى اعلنت انضمامها لهذه الاتفاقية بناء على مرسوم بقانون صادر عن أمير البلاد فى ١٨ فبراير/شباط. وبذلك يصبح عدد البلدان العربية المنضمة لهذه الاتفاقية أحد عشر بلداً، وتشمل بالإضافة للبلدان التى سبق ذكرها، الاردن وتونس والجزائر، وليبيا والصومال ومصر والمغرب واليمن بالإضافة للسودان الذى وقع ولم يصدق على الاتفاقية.

وقد ابدت المملكة العربية السعودية تحفظين على الاتفاقية، ينصب أولهما على الفقرة الاولى من المادة الثالثة التى تحظر الاعادة القسرية لاي فرد الى دولة أخرى قد يواجه فيها خطر التعذيب. وينصب الثانى على صلاحية لجنة الامم المتحدة لمناهضة التعذيب فى التحقيق فى ادعاءات التعذيب المنهجى الواردة فى المادة ٢٠ من الاتفاقية، بينما تضمنت وثيقة انضمام البحرين الى الاتفاقية التحفظات التالية:

١- عدم الاعتراف باختصاص اللجنة المنصوص عليها فى الفقرات ١، ٢، ٣، ٤، ٥ من المادة ٢٠ من هذه الاتفاقية (وتختص هذه الفقرات بحق لجنة مناهضة التعذيب المنيثقة عن الاتفاقية فى دعوة الدولة الطرف فى الاتفاقية لدراسة ما يصل للجنة من معلومات وتقديم ملاحظات بشأنها (ف ١) وان تعيين عضواً او أكثر من اعضائها لاجراء تحقيق سرى اذا كان هناك ما يبرر ذلك (ف ٢) أو طلب زيارة اراضى الدولة المعنية فى حالة اجراء تحقيق (ف ٣) واحالة نتائج التحقيق مع اى تعليقات او مقترحات تبدو ملائمة للدولة المعنية (ف ٤) وجواز ادراج اللجنة بيان موجز بنتائج اجراءاتها فى تقريرها السنوى بعد التشاور مع اللجنة المعنية (ف ٥).

٢ - عدم الالتزام بالفقرة الاولى من المادة ٣٠ من الاتفاقية (وتختص بحالة اى نزاع ينشأ بين دولتين من الدول الاطراف فى الاتفاقية فيما يتعلق بتفسيرها او تنفيذها الى محكمة العدل الدولية اذا اخفقت جهود التفاوض فى التحكيم).

وعند هذا لم تطرأ تطورات تذكر على الالتزامات القانونية للبلدان العربية تجاه العهد والمواثيق الدولية:

\* فتجمد عدد البلدان العربية المنضمة الى المهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عند ثلاثة عشر قطراً عربياً منذ العام ١٩٩٥ الذى شهد انضمام الكويت، واستمر عزوف بلدان مجلس التعاون الخليجي وكل من چيبوتى وموريتانيا عن الالتحاق بهذين المهدين الذين يمثلان قاعدة الالتزام الدولى بحقوق الانسان.

\* كما تجمد هذا العدد بالنسبة للبروتوكول الاختيارى عند ثلاثة منذ العام ١٩٩٠ (وهم الجزائر وليبيا، والصومال).

\* وتجمد عدد البلدان العربية المنضمة للاتفاقية الدولية لمناهضة جميع اشكال التمييز ضد المرأة، والتي تشترك جميع البلدان العربية المنضمة اليها فى التحفظ على بعض فقراتها بدرجات متفاوتة، عند ثمانية بلدان وهى مصر والاردن وتونس (١٩٨٠) واليمن (١٩٨٤) والعراق (١٩٩٦) والمغرب (١٩٩٣) والكويت (١٩٩٥).

ورغم ان المنظمة العربية لحقوق الانسان، والتي تلح دوماً على الحكومات العربية بالانضمام الى العهد والمواثيق الدولية لحقوق الانسان، لا تعتقد ان الانضمام الى هذه الاتفاقيات يفضى الى تحسين تلقائى فى حالة حقوق الانسان، كما ان بعضها، وخاصة تلك التى انضمت فى اطار العلاقات العامة، لم يطرأ عليها اى تحسين، الا ان المنظمة تظل عند اعتقادها ان مثل هذا الاجراء يفضى الى طرح التزام قانونى محدد، كما يساعد على ارساء قاعدة قانونية لتطوير التشريعات الوطنية باتجاه تطوير اوضاع حقوق الانسان، ويساعد على تذليل العقبات التى تحول دون اعمالها.

لكن تظل المشكلة الرئيسية تكمن فى حجم التحفظات التى توردها بعض البلدان العربية على بعض الاتفاقيات واذا اخذنا أحدث نموذج لذلك وهو تحفظ البحرين فانه يكاد يخلو الاتفاقية من مضمونها الحقيقى وهو آلية عمل لجنة مناهضة التعذيب، وتحقيقها فى الادعاءات الواردة اليها. ومن ثم فان المنظمة دأبت - رغم ترحيبها بانضمام البلدان العربية الى هذه الاتفاقيات على اللاحاق على دعوتها لمراجعة تحفظاتها على الاتفاقيات المختلفة.

## ٢ - التطورات الدستورية والقانونية:

اقتصرت التطورات الدستورية فى البلدان العربية خلال العام ١٩٩٧ على اصدار مرسوم دستورى جديد فى السودان، وهو المرسوم الدستورى الرابع عشر، اختص بتنظيم أوضاع الجنوب

وأجراء انتخابات فى الولايات الجنوبية، لكن شهد المودان جدلاً واسعاً خلال العام حول اقرار دستور للبلاد لأول مرة منذ انهاء العمل بالدستور السابق فى يونيو/حزيران ١٩٨٩، انطلقت عبره مبادرات من شخصيات عامة وحزبية عن المصالحة والمشاركة. كما تشكلت لجنة قومية للدستور برئاسة خلف الله الرشيد رئيس القضاة السابق، أعدت مسودة مشروع للدستور الجديد من ٢٠٦ مادة. لكن تعرضت هذه المسودة قبل وصولها للمجلس الوطنى (البرلمان) فى مارس/آذار ١٩٩٨ لحذف وتغيير مواد كثيرة أبرزها ما يتعلق بمبدأ التعددية وإطلاق حرية التنظيم التى تمثل جوهر المشكلة المثارة بين النظام والقوى السياسية المعارضة. وقد أدت هذه التعديلات لاحتجاجات من قبل اللجنة، وعدم اعترافها بهذه المسودة، لكن أقرها المجلس الوطنى وسوف تطرح للاستفتاء العام فى النصف الثانى من شهر مايو/آيار.

كانت المادة المتعلقة بالتعددية، والمقترحة من جانب اللجنة القومية للدستور تنص على الآتى: (١) للمواطنين الحق فى التجمع، وإنشاء التنظيمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية، وتكفل الدولة حماية ممارسة هذا الحق. (٢) يمارس هذا الحق وفق التدابير القانونية السليمة. لكن استبدلت هذه المادة فى المشروع الذى قدم الى البرلمان بمادة أخرى تنص على ما يلى: (١) للمواطنين حق التوالى والتنظيم لأغراض ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو مهنية لا تقيد الا وفق القانون. (٢) يكفل للمواطنين الحق لتنظيم التوالى، ولا يقيد الا بشرط الشورى والديمقراطية فى قيادة التنظيم، واستعمال الدعوة لا القوة المادية فى المناقشة، والالتزام بثوابت الدستور، كما ينظم ذلك القانون.

وقد اضفى مصطلح «التوالى» الوارد فى المادة (٢٧) من الدستور بفقرتها غموضاً وصعوبة فى فهم النص، الذى يفترض أن يتميز بالوضوح والتحديد فى قضية جوهرية مثل تلك التى تتعلق بالتعددية، خاصة انه ليس من التعبيرات الشائعة فى فقه النظام السياسى الإسلامى، ولا تظهر له أى علاقة بحرية التنظيم السياسى. كما رافق مناقشة مسودة الدستور، ولحقها تصريحات أركان النظام ممثلة فى رئيس الدولة، وأمين عام التنظيم السياسى الوحيد (المؤتمر الوطنى) بأنه لا عودة للحزبية مطلقاً بشكلها القديم. وإن هناك حزباً واحداً هو حزب الله، وما عدا ذلك هو حزب الشيطان.

من ناحية أخرى وافق مجلس الشعب فى مصر فى ٢٢ فبراير/شباط على قرار رئيس الجمهورية بمد العمل بقانون الطوارئ لمدة ثلاث سنوات جديدة تبدأ من ٣١ مايو/آيار ١٩٩٧، فى تاسع تمديد تجريه الحكومة منذ ٦ أكتوبر/تشرين أول ١٩٨١. وقد بدأت هذه التمديدات لفترات سنوية حتى العام ١٩٨٤، ثم تطورات ليصبح التمديد لمدة عامين فى كل مرة حتى العام ١٩٨٨، ثم استقر التمديد دورياً لمدة ثلاثة أعوام منذ ذلك التاريخ. وبهذا الإجراء يستمر سريان حالة الطوارئ فى ثلث البلدان

العربية، ويسرى ذلك بشكل قانونى فى أربعة بلدان، وبشكل فعلى فى ثلاثة بلدان اخرى.

وتسرى قوانين الطوارئ -فى جانب مصر- فى كل من سوريا منذ ٨ مارس/آذار ١٩٦٣، والسودان منذ ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٨٩، والجزائر منذ العام ١٩٩٢، كما تسرى اجراءات طوارئ واقعية فى العراق منذ العام ١٩٦٨، والبحرين منذ العام ١٩٧٥، والصومال منذ العام ١٩٨٨.

وتتشابه احكام قوانين الطوارئ السائدة وفقاً لاضاع قانونية، إذ تتيح صلاحيات واسعة فى القبض والاحتجاز والتفتيش والمداخلة والمصادرة والمراقبة، دون التقيد بقوانين الاجراءات الجنائية، وتقييد الحريات العامة، وتسمح بأنماط من المحاكم الاستثنائية، وتفرض عقوبات مغلظة على مخالفى احكامها، وتفيد حق الافراد فى الطعن فى الاجراءات المعترية عليها. لكن يبالغ بعضها فى اجراءات التقييد حتى تصل فى قانون الطوارئ الذى ينظمه المرسوم الدستورى الثانى فى السودان الى «حظر اى معارضة سياسية بأى وجه لنظام ثورة الانقاذ الوطنى» كما يصل بالعقوبة الى الاعدام لكل من يرتكب اى مخالفة أو مقاومة لاحكامه بالتأمر أو الاشتراك الجنائى مع آخرين.

ولا تختلف اجراءات الطوارئ الواقعية كثيراً عن تلك القانونية، وان اختلفت فى شكلها حيث تعتمد على تطبيق تدابير ذات طابع استثنائى من خلال التشريع العادى دون الإعلان رسمياً عن قيام حالة الطوارئ، وتنتظر دوائر حقوق الانسان بقلق أكبر لمثل هذه الحالات وتعتبرها بمثابة «التفاف على القانون» وه انحراف خطير عن احكامه، ويشير قلقها بوجه خاص ان مثل هذه القوانين تدخل، فى الاوقات العادية قيوداً على حقوق لا يمكن تعطيلها الا أثناء حالات الطوارئ المعلن عنها رسمياً، كما تتناول احياناً حقوقاً لا يجزى المساس بها او تقيدها حتى فى ظروف استثنائية.

ففى العراق مثلاً الذى ينفى رسمياً انه يطبق قانون الطوارئ يمنح الدستور المؤقت الصادر فى العام ١٩٧٠ (وتعديلاته فى الاعوام ١٩٩٥، ٧٤، ٧٣) صلاحيات واسعة لمجلس قيادة الثورة، على غرار تلك التى تمنحها قوانين الطوارئ للمحاكم العسكرية. فالمجلس يملك كل الصلاحيات التنفيذية، كما يملك وظيفة تشريعية اصيلة عن طريق اصدار القوانين والقرارات التى لها قوة القانون. كما يشرف على الاختصاص التشريعى للمجلس الوطنى، ويملك التدخل فى اعمال القضاء عن طريق اصدار قرارات لها قوة القانون تؤدى الى تعطيل عمل القضاء، وقد أصدر بالفعل أنماطاً من القرارات والعقوبات تتجاوز كل احكام قوانين الطوارئ المعروفة. وفى البحرين ينفرد امير البلاد بسلطة التشريع عبر مراسيم أميرية منذ عطل بعض مواد الدستور وحل المجلس النيابى فى العام ١٩٧٥، كما تستند السلطات الأمنية الى قانون أمن الدولة الصادر فى العام ١٩٧٤ الذى يمنح صلاحيات واسعة للسلطات الامنية تصل الى احتجاز الافراد لمدة ثلاث سنوات بدون تقديمهم للمحاكمة وتعاطى مع

أعمال لا تتسم بالعنف، وتستكمل هذه الحالة طابعها الصريح بمحاكم أمن الدولة التي تفتقر إلى المراقبة القضائية وتم توسيع صلاحياتها في العام ١٩٩٦ لتشمل كل أعمال العنف. أما الحالة الثالثة وهي الصومال، فقد دأمتها الفوضى، وتفكك الدولة في العام ١٩٩١ في ظل حالة طوارئ جزئية معلنة قانوناً، وانهارت منذ ذلك الوقت الانظمة القانونية والقضائية ونظم انفاذ القانون .

وتبرر البلدان العربية التي تمارس قوانين واجراءات الطوارئ، إعلان واستمرار هذه الحالة بظروف الحرب او الاضطرابات، أو الإرهاب، أو تأمين النظام العام، ويؤكد بعضها ان هذه الأوضاع تتم وفقاً للإجراءات القانونية السليمة وطبقاً لأحكام الدستور، ولا تتعارض مع أحكام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وأنها موجهة لأهداف محددة، ولظروف وأسباب محددة، ومستزول بزوال الأسباب الموجبة لها. كما يتهم بعضها المطالبين بإلغاء قوانين الطوارئ، بالرغبة في حرمان الدولة من أهم أدوات مكافحة الارهاب. لكن تعتقد المنظمة العربية لحقوق الانسان أن هذه الحجج رغم أهمية بعضها لا تبرر استمرار قوانين أو إجراءات الطوارئ السارية في بعض البلدان، كما أنها تتعارض مع أحكام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت اليه ست من البلدان السبعة التي تفرض قوانين أو اجراءات طوارئ. فالعهد الدولي يفرض إعلان حالة الطوارئ لفترات زمنية محددة، بينما تسود حالة الطوارئ في بعض هذه البلدان منذ أكثر من ٣٥ عاماً، وبعضها يفرضها لاجل غير محدد.

كما يستبعد العهد تحليل الحكومات من الالتزامات المنصوص عليها في المواد ٧، ٦، ٨، ١١، ١٥، ١٦، ١٨ من مواد العهد التي تتعلق بالحق في الحياة، والحق في السلامة البدنية، والحق في المحاكمة العادلة، وجميعها تنتهكها قوانين واجراءات الطوارئ التي يشجع في ظلها القتل والتعذيب واستخدام المحاكم الاستثنائية التي تفتقد لشروط العدالة.

أما الزعم بأن إلغاء هذه القوانين والاجراءات يقوض أدوات الدولة التشريعية في مكافحة الإرهاب أو فرض النظام العام، فهو ينطوي على ذرائع ومبررات غير حقيقية حتى وإن كان يواجه ظروفاً استثنائية عسية، فمعظم هذه البلدان تمتلك أدوات تشريعية بديلة مثل قوانين مكافحة الارهاب في الجزائر، او تديلات القانون الجنائي في مصر التي سنت لمكافحة الارهاب، أو قانون أمن الدولة في السودان. ولا يخلو بلد من البلدان التي تأخذ بقوانين الطوارئ من أدوات تشريعية تكفل له صلاحيات عديدة لمواجهة ظاهرات محددة، لكن تستهمل الحكومات التحصن بقوانين تمنحها صلاحيات استثنائية بدلاً من التعامل مع مثل هذه الظاهرات وفق القيود القانونية التي يفرضها الدستور او تملئها قوانين الاجراءات الجنائية.

وتعتقد المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن استمرار قوانين الطوارئ لمثل هذه الفترات الطويلة تقوض الضمانات القانونية لحقوق الإنسان وتفتح الباب على مصراعيه لوقوع انتهاكات جسيمة، وتدعو مجدداً الحكومات العربية لوضع حد فوري لقوانين الطوارئ، أو إجراءاتها، والامتناع لأحكام الدساتير والقوانين الوطنية، والوفاء بالتزاماتها الدولية المنبثقة عن العهد الدولي لحقوق الإنسان والمدنية والسياسية.

من ناحية أخرى شهدت عدة بلدان عربية تعديلات قانونية على عدد من القوانين المنظمة للحريات ومباشرة الحقوق السياسية، ففي الجزائر صدر قانون جديد للأحزاب السياسية في ٦ مارس/آذار لتنظم قواعد نشأة الأحزاب وممارسة أنشطتها ومصادر تمويلها وأهدافها وأسس حلها أو توقيفها. واشترط القانون عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية (الاسلام والعروبة والامازيغية)، لأغراض الدعاية الحزبية واحترام وتجسيد مبادئ ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، وتبذ العنف والإكراه كوسيلة للتعبير أو العمل السياسي أو الدخول الى السلطة أو البقاء فيها، والتتديد به، واحترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان، وتوطيد الوحدة والسيادة الوطنية وسلامة واستقلال البلاد، والتمسك بالديمقراطية والطابع الديمقراطي والجمهورى للدولة وتبني التعددية السياسية واحترام التداول على السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب.

كما يحظر القانون أية علاقة عضوية أو ولاء أو تبعية حزب سياسى أو نقابة أو جمعية أو منظمة مدنية أخرى مهما كانت طبيعتها، كما يحظر أن يختار أى حزب سياسى لنفسه اسماً أو رمزاً يملكه حزب أو منظمة وجدا من قبل وكان موقفاً او عملها مخالفين لصالح الأمة كما يحظر أى ممارسات طائفية، أو مخلة بالاخلاق الاسلامية، ومبادئ الثورة ورموز الجمهورية.

وقد أوجب القانون على الجمعيات ذات الطابع السياسى القائمة والخاضعة لاحكام القانون ٨٩-١١ لسنة ١٩٨٩ جعل تسميتها وأسسها وأهدافها مطابقة لهذا القانون.

وفي مجال مباشرة الحقوق السياسية أصدرت الجزائر فى ٦ مارس/آذار ١٩٩٧ الامر رقم ١٩٩٧/٧ بقانون جديد للانتخابات. ويكتسب هذا القانون أهمية خاصة حيث يصدر بعد التعديلات الدستورية التى اقرت فى ١٩٩٦ استحدثت عدة تغييرات فى السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ومن أهمها تعديل شروط انتخاب رئيس الجمهورية واستحدثت غرفة ثانية بالبرلمان «مجلس الامة». فضلاً عن تزامنه مع القانون العضوى للأحزاب السياسية الذى ينظم تأسيسها ونشاطها.

وينظم القانون الجديد انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولاية، والمجلس الشعبى الوطنى، ومجلس الامة، كما ينظم انتخابات الرئاسة والاستفتاءات. ونص على الانتخاب عن طريق الاقتراع



العام السرى المباشر بأسلوب الاقتراع النسبى بالقائمة. وسمح لأفراد الجيش الوطنى الشعبى وأسلاك الأمن بممارسة الحق فى التصويت مباشرة او بالوكالة، وسمح للناخبين المقيمين فى الخارج بممارسة هذا الحق عن طريق الممثلات الدبلوماسية والفصلية وهو أمر إيجابى نظراً لضخامة الجاليات الجزائرية بالخارج.

وألحق بالقانون الامر رقم ٧ بتقسيم الدوائر الانتخابية داخل الجزائر وخارجها وعدد المقاعد المخصصة لها وذلك بالتناسب مع عدد سكانها بما يضمن عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص فى التمثيل ويحد من سلطة وزير الداخلية فى التحكم فى تقسيم الدوائر. كما أباح للمجلس الدستورى النظر فى الطعون.

كما صدر فى نفس التاريخ مرسوم رئاسى رقم ٩٧/٥٨ بتأسيس «اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات التشريعية» من ممثلى الاحزاب والمرشحين المستقلين ومنظمات حقوق الانسان وبعض الوزارات ذات الصلة والشخصيات الوطنية المستقلة. وذلك على المستوى الوطنى والمحلى.

هذا وقد اثار القانون بعض الانتقادات اهمها تلك التى اوضحها المجلس الدستورى فيما يتعلق بعدم مطابقة الدستور بالنص على تعهد المرشح للرئاسة بعدم استعمال المكونات الاساسية للهوية الوطنية فى ابعادها الثلاثة «الاسلام والعروبة والامازيغية» لاهداف حزبية وسياسية (بند ١٤ م ١٥٧) حيث ان الفقرة (٢ م ٧٠) من الدستور تجعل من الرئيس حامى الدستور وهى مهمة تتطلب منه العمل على ترقية هذه المكونات وهى مهمة تكون فى حد ذاتها ذات طابع سياسى.

وسبق ان تعرض القانون لانتقاد فيما يتعلق باشتراط حصول المرشح لرئاسة الجمهورية على توقيع ٧٥.٠٠٠ ناخب مسجل عبر ٢٥ ولاية على الاقل ولا يقل التوقيع من كل ولاية من ١٥٠٠ توقيع وطالب البعض بالاكْتفاء بتوقيع ٥٠.٠٠٠ ناخب فضلاً عن اشتراط المرشح المولود قبل ١٩٤٢/٧/١ على شهادة تثبت مشاركته فى ثورة اول نوفمبر ١٩٥٤ وشهادة بعدم تورط المرشح المولود فى نفس التاريخ فى اعمال مناهضة للثورة.

وشهد المغرب طفرة كبيرة فى استصدار تشريعات معنية بمباشرة الحقوق السياسية استطراداً للتعديلات الدستورية التى اقراها فى العام ١٩٩٦، فجرى فى شهر مارس/آذار اقرار خمسة مشروعات قوانين تتعلق بالانظمة الاساسية لفرف التجارة والصناعة والفلاحة والصيد والخدمات وتختص بانتهاء مدة انتداب ممثلى المأجورين وتنظيم انتخاباتهم الجديدة، ثم جرى إقرار «قانون الجهات» الذى يجدد تقسيم البلاد الى محافظات تملك صلاحيات واسعة فى إدارة الشؤون المحلية وتلا ذلك إقرار «مدونة الانتخابات» فى ٢ إبريل/نيسان التى تجمع القوانين الانتخابية الخاصة بمختلف المجالس فى مدونة

واحدة، كما تضيف عناصر جديدة لها، ثم إقرار قانوني تنظيم غرقى البرلمان في شهر اغسطس/آب (مجلس النواب ومجلس المستشارين)، ثم إقرار قانون جديد لتقسيم الدوائر الانتخابية يزيد من عددها ويراعي التوازن الجغرافي والديمقراطي.

وقد تعرضت مدونة الانتخابات لانتقادات مهمة من جانب منظمات حقوق الانسان المغربية، وبينت المنظمة المغربية لحقوق الانسان ان المدونة لم تمس إطلاقاً في تنظيمها لمراحل العملية الانتخابية الصلاحيات الرئيسية لوزير الداخلية مما يجعلها في الواقع خاضعة لسلطة الإدارة الحكومية، كما تلتزم الصمت حول معايير «التفطيع الانتخابي» الذي يعتبر مهماً جداً، وبخاصة ازاء الصلاحيات المخولة لفرة المستشارين التي يشكل اغلب اعضاؤها من اعضاء المجالس الجماعية اذ يتم تحديد الدوائر الانتخابية بمرسوم صادر عن الحكومة باقتراح من وزير الداخلية.

ولا تقدم نصوص المدونة حلولاً لبعض مشاكل الانتخابات في التطبيق مثل قصور شروط وضع بطاقات الناخبين لضمان نزاهة التصويت، وعدم إلزام ممثل المرشح بالحضور أو إلزام رئيس مكتب التصويت بتسجيل ملاحظات ممثلي المرشحين أو تسليمهم نسخة من محضر التصويت.

وتتضمن الانتقادات الموجهة للمدونة أيضاً نصها (م ٥) على الحرمان من الحق في التصويت وبالتالي الحق في الترشح للشخص المحكوم عليه نهائياً بعقوبة جنائية أو حبه باعتبار ان ذلك يشكل اضافة لعقوبة قضائية صادرة طبقاً للقانون الجنائي مما يعنى ازدواجية العقوبة عن نفس الجريمة ويتنافى مع المبادئ العامة للقانون ومقتضيات الدستور. والمفروض ان الاشخاص المحرومين من حقوقهم المدنية بمقتضى حكم قضائي نهائي هم وحدهم الذين يمكن حرمانهم من الحق في التصويت.

كما أخذت المنظمة المغربية لحقوق الانسان على المدونة أيضاً قصور العقوبات المقررة فيها بشأن سلامة اللوائح أو سلامة الاقتراع أو استخدام المال لشراء اصوات الناخبين - مما لا يقل خطورة عن جريمة الرشوة - عن ردع المخالفين.

وفي لبنان استصدرت الحكومة. بشكل مفاجئ قانونين في ٢٤ يوليو/تموز بتأجيل اجراء الانتخابات الاختيارية والبلدية حتى ٣٠ ابريل/نيسان ١٩٩٩، مما اثار استهجان العديد من القوى السياسية التي قامت بحملة شبيبة واسعة داعية للانتخابات البلدية والاختيارية التي لم تجر منذ العام ١٩٦٣، كما طعن بعض النواب في هذا الاجراء وقضى المجلس الدستوري بابطال القانونين رقمي ٦٥٥، ٦٥٤ المتعلقين بالتمديد للمجالس البلدية والاختيارية، واستجابت الحكومة في نهاية العام للرأى العام، واستصدرت قانوناً جديداً للانتخابات في ١٩٩٧/١٢/٢٩، وبناء عليه قرر مجلس النواب اجراء الانتخابات ابتداء من نهاية مايو/أيار ١٩٩٨.

وفي مجال القوانين المنظمة لحرية الصحافة أدخل الاردن تعديلات مفاجئة على قانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ أثارت نقلاً شديداً، ليس فقط بسبب ما تضمنته من قيود على حرية التعبير، ولكن ايضاً بسبب التجاوزات الاجرائية والقانونية في إصداره، والإجراءات القمعية التي رافقت اشكال الاحتجاج السلمى عليه. وقد صدر القانون الجديد في منتصف مايو/آيار بالموافقة استناداً الى المادة ٤٩ من الدستور التي تجيز لمجلس الوزراء أن يضع قوانين مؤقتة في الامور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا لتحتمل التأخير، رغم عدم توافر شروط الضرورة القصوى الطارئة، وصدرت الارادة الملكية بالموافقة عليه في ١٧ مايو/آيار.

ويقتد القانون المؤقت من شروط إصدار الصحف، فضايف رأسمال الصحف اليومية ١٢ ضعفاًمن ( ٥٠ ألف دينار الى ٦٠٠ ألف دينار)، والصحف الاسبوعية ٤٠ ضعفاً ( ٧٥٠٠ دينار الى ٣٠٠ ألف دينار) (المادة ٤٢) كما يشترط ان يكون الشخص الذي يتولى رئاسة تحرير المطبوعة قد مضت عليه مدة لا تقل عن عشر سنوات في ممارسة مهنة الصحافة.

ويتيح القانون للحكومة استمرار امتلاك نسبة مهمة من اسهم بعض الصحف الرئيسية القائمة، اذ النى النص الوارد في القانون السابق الذي يلزم الحكومة ببيع اسهمها والانسحاب من مجالس ادارات الصحف حفاظاً على حرية الصحافة.

ويفرض القانون محظورات كثيرة يتمتع على الصحافة تداولها (المادة ٤٠) تصل الى أحد عشر مجالاً، كما يرفع العقوبات، ويتشدد في وضع غرامات مالية في حال ارتكاب مخالفات، ولم يلغ امكانية تطبيق العقوبات التي قد تقضى بسجن الصحفيين المتهمين والمذنبين بجرائم حسب تعريف القانون. كما خولت التعديلات للحكومة حق سحب ترخيص الصحف والمجلات التي تخالف القانون المعدل او تلك التي تفشل في الصدور لوقت طويل.

وقد اثار اصدار القانون المؤقت موجة واسعة من الانتقادات في الاوساط الصحفية والنقابية والسياسية في البلاد. واعلن مجلس نقابة الصحفيين عن رفضه للتعديلات المعلنه وقدم اعضاؤه استقالات جماعية، وقرروا تنفيذ اعتصام مفتوح احتجاجاً على صدور القانون وفي ٢٠ مايو/آيار تصدت قوات الامن لاعضاء الهيئة العامة لنقابة الصحفيين ولعدد من مؤيديهم من النقابيين الذين حاولوا تنفيذ الاعتصام امام مقر رئاسة الوزراء وفرقتهم بالقوة، وتعرض عدد منهم للضرب، كما احتجز عدد منهم بضع ساعات. وان كان قد وافق لاحقاً تعليق استقالته بهدف اجراء حوار مع الحكومة حول القانون.

وقد قضت محكمة العدل العليا في الاردن في ٢٦ يناير/كانون ثان ١٩٩٨ بعدم دستورية هذا

القانون، وطالبت بإلغاء قرار مجلس الوزراء بتعليق صدور ١٣ صحيفة اسبوعية لم تستطع توفير أوضاعها وفقاً للقانون الجديد.

وفي مصر عززت المحكمة الدستورية العليا حرية الصحافة بقرارها في شهر فبراير/شباط بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات التي تجعل رئيس التحرير مسؤولاً جنائياً عن الجرائم التي ترتكب بواسطة الصحيفة بصفته فاعلاً أصلياً. وكانت المحكمة نفسها سبق أن قضت في ١٧ يوليو/تموز ١٩٩٥ بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية التي كانت تنص على مسؤولية رئيس الحزب عما ينشر في صحيفته.

وفي السودان أدخلت الحكومة في نوفمبر/تشرين ثلث تعديلات على قانون الصحافة غيرت من هيئة الرقابة التي يطلق عليها «مجلس الصحافة» بما أتاح قدراً من المناقشة للسياسات الخارجية والداخلية.

وفي مجال القوانين الجزائية، أقر المؤتمر الشعبي العام في ليبيا في ٨ مارس/آذار قانوناً يجرم العمليات التي تؤثر على التنمية الشعبية، أو تدعو إلى التطرف القبلي أو حمل أو تهريب أو الاتجار في السلاح وتخريب الممتلكات العامة والخاصة. وينص القانون على معاقبة المدينة أو القرية أو المجالس المحلية أو القبلية أو العائلية عقوبة جماعية إذا ما ساعدت أو تسرت على مرتكبي هذه الجرائم. وتشمل العقوبة الجماعية حرمان المدينة أو القرية.. الخ من الخدمات مثل الكهرباء والماء والهاتف والغاز والمواد التموينية، والمشاركة في المجالس المحلية ووقف كافة المشاريع الاقتصادية وقطع المعونة المقدمة من الدولة. ورغم شيوع مثل هذه العقوبة في الممارسة إلا أن المنظمة تنظر بقلق بالغ لتقنينها إذ من شأنه أن يعمق من استشراتها ويضفي صبغة قانونية على انتهاك خطير لمبدأ شخصية العقوبة الذي يمثل أحد المرتكزات الرئيسية للمبادئ القانونية، فضلاً عن انتهاكه للمعايير الدولية.

## ثانياً: الحقوق الأساسية:

### ١ - الحق في الحياة:

ظلت أعمال القتل على الساحة العربية تمثل أخطر انتهاكات الحقوق الأساسية، من خلال أبعادها الثلاثة التي تجذرت في الساحة العربية، والمتمثلة في الصراعات الداخلية المسلحة، والصراعات بين الجماعات السياسية «الاسلامية» والحكومات، والاعتداءات العسكرية الأجنبية.

وقد استمرت النزاعات الداخلية المسلحة تمزق ثلاث بلدان عربية هي السودان والصومال والمراق، فيما تعرضت الهدنة الواقعية الممتدة منذ عامين في جيبوتي الى انتكاسة مفاجئة في منتصف العام.

ففى السودان الذى شهد تطورات مهمة فى العام ١٩٩٦ باتفاق النظام مع بعض الفصائل الجنوبية المنشقة على الحركة الشعبية لتحرير السودان من ناحية، وتحالف المعارضة الشمالية مع جيش تحرير الشعب السودانى من ناحية أخرى، شهدت المواجهة العسكرية بين المعارضة المسلحة والحكومة تطوراً درامياً فى العام ١٩٩٧، فشنت المعارضة سلسلة من العمليات العسكرية اعتباراً من الثانى عشر من شهر يناير/كانون ثان فى اطار ما أسمته المرحلة الأولى من عملياتها فى منطقة جنوب النيل الأزرق، اسفرت عن استيلاء الجيش الشعبى لتحرير السودان على ٨ حاميات، كما تمكنت قوات مشتركة للمعارضة من الاستيلاء على ثلاث حاميات فى شمال النيل الأزرق.

لكن فيما ظلت عمليات المعارضة الشمالية بمثابة مناوشات محدودة فقد أحرز جيش تحرير الشعب السودانى عدة انتجازات عسكرية بالسيطرة على كل من باى ويازى وكاجوكاجى لتخضع له أراضى ولاية غرب الاستوائية له ويقترب من مدينة جوبا، كما ورد انه قام باحتلال مدينة روميك عاصمة ولاية البحيرات وبلدة التونج الاستراتيجية (لم تعلن الخرطوم سقوط هاتين المدينتين، كما انتقلت العمليات العسكرية من الاستوائية الى بحر الغزال فى خطوة اخرى مفاجئة.

وعلى الصعيد السياسى، تراوح موقف النظام بين ما يسمى «الحل من الداخل» وبين التسوية المدعومة دولياً، وفى اطار «الحل من الداخل» وقع الفريق البشير مع أربع فصائل جنوبية منشقة، وفصيلين ليس لدهما جناح عسكري فى ٢١ ابريل/نيسان ١٩٩٧ «اتفاقاً للسلام» يمثل تحولاً جذرياً فى توجهات الحكومة السودانية تمهدت فيه باسم الدولة المركزية بإجراء استفتاء لسكان الجنوب، والشماليين المقيمين هناك فترة ستة أشهر او أكثر على خيار الوحدة او الانفصال، بعد فترة انتقال مدتها أربع سنوات.

وقد لقيت هذه الاتفاقية انتقادات حادة من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان، والمعارضة الشمالية، كما واجهت انتقادات داخلية لا يستهان بها، فأثارت خلافات عميقة داخل اجهزة الجبهة الاسلامية القومية، وخلافات مماثلة بين الحكومة من جهة وقبائل عربية فى غرب السودان اعتبرت ان «التمرد على السلطة اضحى يقابل بمكافآت مجزية» وطالب تكتل برلمانى تحت راية ولاية جنوب كردفان فى البرلمان باعادة النظر فى مجمل الاتفاقية. ومن خارج المحوسبين على الحكومة وزعت جماعة من الاخوان المسلمين منشقة عن د. الترابى بياناً وجهت فيه انتقادات حادة للاتفاق. لكن

قن النظام هذا الاتفاق بالمرسوم الدستوري الرابع عشر وأقره البرلمان «بعد تعديلات طفيفة لا تمس جوهر الاتفاق». كما شرع في تنظيم إدارة الجنوب وفقاً للاتفاق وقام بتعين ريك مشار رئيساً لمجلس تنسيق الولايات الجنوبية (حكومة جنوب السودان) في شهر أغسطس/آب والتمهيد لانتخابات الجنوب لخلق واقع سياسي جديد. لكنه فشل في «تسويق» الاتفاق لدى الدول المجاورة.

وفيما واصلت السلطات جهودها باتجاه «الحل من الداخل» يبدو أن مسار العمليات العسكرية قد فرض عليها من جديد العودة الى مقاربة الحل المدعوم دولياً، فبعد ثلاث سنوات من الرفض المستمر لإعلان المبادئ الصادر عن هيئة (ايجاد) في العام ١٩٩٤ أعلنت الحكومة قبولها للإعلان الذي يتناقض جوهرها مع ثوابت ايدولوجية النظام بشأن العمليات والتعددية.. الخ وسعت الى إجراء مفاوضات بوساطة الرئيس نيلسون مانديلا (رفضها المقيد جون قرنق) لم قبلت اجراء مفاوضات تحت رعاية هيئة (ايجاد).

جرت المفاوضات، التي واكبتها ضغوط من الولايات المتحدة بتشديد العقوبات على السودان، في شهر نوفمبر/تشرين الثاني لكن تضمنت المطالب الجنوبية ان يحكم السودان باعتبار «اتحاداً كونفدرالياً بين دولتين» هما الدولة الجنوبية والدولة الشمالية وأن يكون لجنوب السودان الخيار في أن يصبح دولة منفصلة وذات سيادة ومستقلة، أو أن يبقى جزءاً من سودان موحد على أساس الترتيبات السياسية والعسكرية الخاصة بالفترة الانتقالية، واشترط الجيش الشعبي أن تكون «الدولتان» مرتبطتين خلال الفترة التي تستمر سنتين بسلطة مركزية عليا بنى هيكلها ومؤسساتها وصلاحياتها ومهامها واجراءاتها طبقاً للأطار القانوني الذي حددته الحركة الشعبية لتحرير السودان للحل السلمي للنزاع السوداني. كما جدد الجيش الشعبي مطالبه الداعية الى فصل الدين عن الدولة، وإلغاء العمل بالقوانين المستمدة من الشريعة الاسلامية، وقبول التعددية الحزبية.

وفيما فشلت المفاوضات توقع المراقبون جولة جديدة من أعمال العنف للتعجيل بمكاسب على الأرض لتعزيز المواقف التفاوضية للأطراف. شهدت بوادرها بالعمليات العسكرية حول مدينة «داو» في العام الجديد.

في الصومال استمرت الاشتباكات المتقطعة بين الفصائل المتناحرة على مدار العام تمثل المصدر الرئيسي للانهكاسات، وسجلت المصادر العديد من الاشتباكات في معظم المحاور الرئيسية للنزاع وبخاصة مطار باليدوغلي (٩٠ كم غرب العاصمة مقديشو)، وكيسمايو وبلدان أخرى جنوب الصومال، وبأى وبماو جنوب غرب الصومال ومدينة بيدارة، ومناطق حدودية متاخمة لاثيوبيا، ولم تخل العاصمة مقديشو من أعمال قتل متفرقة واغتيالات. فيما ظل الاقليم الشمالي، الذي أعلن استقلالاً

لم يعترف به أحد، يحظى بقدر ملموس من الاستقرار.

تبادلت الميليشيات المتصارعة اتهامات بالقتل والتخريب والحرق والاعتقالات. فيما اتهم «الاتحاد الاسلامى الصومالى» القوات الاثيوبية بمهاجمة قواعده فى بللتين والاستيلاء عليهما، ووردت أنباء لم تتأكد من مصادر مستقلة بتأسيس اثيوبيا لمنطقة آمنة متاخمة لحدودها، وتدعيم العناصر المنافسة «للاتحاد الاسلامى» كما شن حسين عبيد اتهامات مماثلة لأثيوبيا واتهمها بالتدخل فى النزاع لصالح مجموعة «سورى».

من ناحية اخرى نشطت الوساطات الدولية لتحقيق المصالحة الوطنية، وشهد العام سلسلة واسعة من الجهود شملت تجديد جهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة عصمت كنانى الذى قام بجولة واسعة للصومال والبلدان المجاورة والمعنية، وسعت الجامعة العربية لعقد لقاءات بين القادة الصوماليين، وبالمثل المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (ايجاد)، كما قامت كل من اثيوبيا ومصر واليمن بعدة مبادرات.

وقد تمسحورت معظم هذه المبادرات حول المبادرة الاثيوبية التى جمعت ٢٦ فصيلاً فى سودرى فى الفترة من ١٩٩٦/١١/٢٢ - ١٩٩٧/١/٢٠ وأسفرت عن اتفاق بتشكيل «مجلس انقاذ وطنى» يمثل الفصائل المشاركة، يعمل للتحضير لحكومة مركزية مؤقتة، وإعادة الأمن والاستقرار والنظام إلى البلاد والمساعدة فى إنهاء النزاعات القائمة بين القبائل فى مناطق معينة. اذ سعت الأطراف الدولية والوساطات المختلفة لتوسيع نطاق المبادرة بحيث تشمل الأطراف التى رفضت دخولها فى المرحلة السابقة وبخاصة المؤتمر الصومالى الموحد برئاسة حسين عبيد، ورئيس جمهورية أرض الصومال محمد إبراهيم عقال، تمهيداً لعقد مؤتمر شامل فى «بوصاصو» قرب نهاية العام.

وقد توصلت مساعى مصر لعقد لقاء بين عبيد وعلى مهدى محمد وتوقيع اتفاق بينهما عرف باتفاق «مقديشيو أولاً» فى ٢٨ مايو/أيار يقضى بانتهاء تقسيم العاصمة التى يتقاسمان السيطرة عليها، وإعادة فتح المطار كخطوة لتحقيق انفراج فى الأزمة، وإثبات حسن النية، والتحضير الجيد للمصالحة الشاملة، لكن لم ينفذ هذا الاتفاق، وتبادل الجانبان الاتهامات بافشاله، فجددت مصر مساعيها لعقد لقاء جديد بين الجانبين فى شهر نوفمبر/تشرين ثان للوصول الى اتفاق حول آلية عمل وجدول زمنى لتنفيذ اتفاق ٢٨ مايو/أيار. لكن توصلت المفاوضات فى ٢٢ ديسمبر/كانون اول الى اتفاق اكثر شمولاً بين الجانبين حول المصالحة الشاملة، وقمه حسين عبيد عن المؤتمر الصومالى الموحد، وعلى مهدى محمد عن المجلس الوطنى للانقاذ، يقضى بتقاسم السلطة على اساس فيدرالى، ومنع

الاقليم المكونة للدولة حكماً ذاتياً، وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في «بيداوا» لانتخاب مجلس رئاسي ورئيس للوزراء والاتفاق على تشكيل برلمان وسلطة قضائية مستقلة لا تسمح باقامة المحاكم الخاصة وميثاق مؤقت للفترة الانتقالية.

ورغم ما يمثله الاتفاق من بادرة مشجعة نحو إنهاء أزمة الصومال بانخراط حسين عبيد، الطرف الرئيسي في النزاع، في جهود المصالحة وتبلور توافق عام حول مبادئ التسوية الا انه نشور شكوك حول فرص نجاح الاتفاق خصوصاً مع عدم اظهار الاطراف من قبل تصميماً كافياً على تنفيذ الاتفاقيات السابقة، واعتراض فصليين من انصار على مهدي محمد على عقد مؤتمر المصالحة في بيدوا التي تقع تحت سيطرة عبيد، وغياب بعض الاطراف الرئيسية عن الاتفاق مثل محمد ابراهيم عقال «رئيس جمهورية أرض الصومال» (الاقليم الشمالي)، وظهور اعتراضات قوية من جانب الثيوبا التي رعت إيفاق «سودري» والتي تملك تأثيراً قوياً على بعض اطراف النزاع.

وشهدت جيبوتي في النصف الثاني من العام اشتباكات بين القوات الحكومية وبين الميليشيات المعارضة لها في شمال البلاد بعد هدنة غير معلنة استمرت نحو عامين، وأكدت المعارضة ان قواتها قتلت ١٢ جندياً حكومياً واصابت ١٨ آخرين في الممارك التي وقعت في آخر أغسطس/آب، وأول سبتمبر/أيلول رداً على حملة تمشيط عسكرية نفذتها القوات الحكومية في مدينتي تاجوراء وأربخ، استهدفت قواعد الجبهة. كما أكد أحمد ديني زعيم الجبهة أن الجبهة موجودة داخل البلاد ونشطة وأن الحكومة تكرر وجودها لكي تستمر في إغفال الحوار معها. كما نفى أن تكون الجبهة قد توصلت إلى تسوية مع السلطات الجيبوتية وأن ما حصل (في العام ١٩٩٥) كان انشقاقاً أدى إلى انضمام أجوري كيجلي وعلي محمد داود الى الحكم . وان خروج هؤلاء من الجبهة وانتقالهم الى الحكومة تم بدون اية تنازلات سياسية أو ادارية من الجبهة التي تعتمد الكفاح المسلح لإجبار الحكم على التفاوض على إصلاحات سياسية وإدارية واجتماعية.

وقد انتهت الجبهة في أواخر شهر أكتوبر/تشرين أول السلطات الاثيوبية باختطاف ممثل الجبهة في فرنسا محمد كدامي وزوجته مع سبعة أشخاص آخرين خلال وجودهم في الثيوبا وتسليمهم للسلطات الجيبوتية التي وجهت اليهم تهمة قتل عدد من جنودها. وعزت مصادر الجبهة هذا التصرف الى نهج المفاضلة بين جيبوتي والثيوبا، حيث كانت الاولى سلمت قبل عام مجموعة من المعارضين للسلطات الاثيوبية.

أما في العراق، فيعد هدنة هشة على جبهات القتال في كردستان العراق استمرت اكثر من ستة اشهر منذ توقيعها في أكتوبر/تشرين اول ١٩٩٦ نتيجة واسطة امريكية - تركية مشتركة- تجددت



الاشتباكات العسكرية في شمال العراق، انحصرت الصدامات المباشرة في البداية بين قوات الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني وحليفه الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة محمد الحاج محمود من جهة، والحركة الاسلامية لكردستان العراق بزعامة الشيخ عثمان عبد العزيز من جهة ثانية وانتقلت العمليات من مدينة حلبجة ومحيطها شرق السليمانية القريبة من الحدود الإيرانية إلى أطراف مدينة أربيل.

كذلك اندلعت أعمال القتال في ١٢ أكتوبر/تشرين أول ١٩٩٧ بين الحزبين الرئيسيين وشاركت فيها مجموعة من الاحزاب الكردية الصغيرة ولم تسعف وساطة امريكية تركية بريطانية مشتركة في وقف القتال. حتى أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامة مسعود برزاني) أنه قرر وقف إطلاق النار اعتباراً من ٢٤ نوفمبر/تشرين ثان من جانب واحد لكن حذر من أن شرط استمراره هو التزام الاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامة جلال طالباني) خطوط وقف النار قبل الجولة الاخيرة من القتال في ١٢ أكتوبر/تشرين أول.

أما البعد الثاني لانتهاك الحق في الحياة فتندرج فيه الصراعات بين الحكومات والجماعات السياسية الاسلامية. وقد استمرت الجرائر تمثل البؤرة المركزية لانتهاك الحق في الحياة على الساحة العربية. وشهدت المواجهة بين الحكم والجماعات «الاسلامية» تطوراً درامياً خلال العام بتصعيد كمي ونوعي لأعمال العنف المتبادلة، وبلغ هذا التصعيد مستويات غير مسبوقة. وتناولت المصادر، وتقارير منظمات حقوق الانسان العربية والدولية تفاصيل مروعة عن مذابح لم يسبق لها مثيل مثل مذبحه سيدي رايس في ٢٩ أغسطس / آب، ومذبحه بنى مسوس في ٦ سبتمبر/أيلول. ولم تغير التطورات السياسية بإطلاق سراح الشيخ عباسي مدني زعيم الجبهة الاسلامية للانقاذ، ولا قرار جيش الانقاذ الاسلامي بوقف العمليات العسكرية من حجم أعمال العنف. وقدرت المصادر أعداد الضحايا منذ بدء أعمال العنف بأرقام تصل إلى ٨٠ ألف قتيل.

وزاد الإلتباس خلال العام أكثر من أي وقت مضى، في التمييز بين مرتكبي المذابح، إذ استخدم أطراف النزاع نفس الأساليب، ووقع عدد من المذابح في أماكن محيطة بالعاصمة ذات طابع عسكري مثل سيدي رايس التي تبعد بما يزيد قليلاً عن ميل واحد من إحدى الثكنات العسكرية ومواقع قوات لأمن، ومع ذلك لم يتدخل الجيش إلا بعد ثلاث ساعات، ومثل طلحة التي لا تبعد عن مواقع قوات الجيش بأكثر من ٢٠٠ ياردة. ولم يتدخل أحد أيضاً لوقف المذابح، ولم تجر السلطات أية تحقيقات مستقلة ومحيدة وجدية في هذه المذابح.

وقد احتدم الجدل خلال العام بين جماعات حقوق الإنسان وبين الحكومة الجزائرية، وتصاعدت

دعوات سياسيين جزائريين، وجماعات حقوقية دولية لإجراء تحقيق دولي في المذابح لاجلاء الحقائق، لكن تمرد تمرير قرار في اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات يشير الى «ارتكاب قوات الأمن انتهاكات متكررة تتجاوز متطلبات مكافحة الارهاب»، ومطالبة الحكومة «بحظر ممارسة مكافحة الارهاب الرعناء التي تؤدي الى انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان».. و«تعطيل جدار الصمت المحيط بالمأساة» اذ صوت ٩ أعضاء فقط الى جانب القرار بينما اعترض ١٥ عضواً، وامتنع عضو واحد عن التصويت. وقد تساعد الجدول بتساعد نشاطات المنظمات الحقوقية الدولية، وأنشطة الرأي العام في الدول الغربية، ودعوة سكرتير عام الامم المتحدة الحكومة لاجراء حوار. وقد نفت الحكومة، وقيادة الجيش، والمرصد الوطني الجزائري تورط السلطات في المذابح وانتقدت الدعوة لاجراء تحقيق دولي بشدة، وهددت بطلب نزع الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن بعض المنظمات الحقوقية الدولية.

كذلك وقع تضارب في تقييم خطوة اطلاق سراح الشيخ عباسي مدني زعيم الجبهة الاسلامية للانقاذ، بعد قضائه «نصف فترة العقوبة»، وقرار جيش الانقاذ الاسلامي وقف القتال. اذ تحدثت مصادر عن «صفقة» بين الحكومة وجبهة الانقاذ، وتحدثت مصادر أخرى عن «استسلام» جيش الانقاذ الاسلامي. لكن يظل الاعم من تفسير هذا الاجراء هو آثاره، والواقع انه لم تظهر له آثار ملموسة حتى نهاية العام، فمن ناحية لم يستكمل اطلاق سراح باقى قيادات الجبهة حتى يمكن تصور وجود اتفاق، ووضع الشيخ مدني قيد الإقامة الجبرية عقب ادلائه بتصريحات اعتبرتها السلطات الجزائرية خرقاً لشروط الإفراج، ومن ناحية ثانية فانه رغم اعلان عدد من «الجماعات» التجاوب مع دعوة مدني مزرق أمير جيش الانقاذ الاسلامي في ٢٠ سبتمبر/أيلول بوقف القتال (وهو أمير الجيش الاسلامي في منطقة الغرب الجزائري، وأمر الرابطة الاسلامية للدعوة والجهاد، وأمر «كتيبة الرحمن» التي كانت تمارس نشاطها في ولاية البليدة) فلم يظهر أثر ذلك في حجم أعمال الارهاب والعنف وتعرض فريقان من الذين اوقفوا القتال لهجمات أمنية راح ضحيتها عدد منهم وهددوا باستئناف العمليات.

لكن مهما كان تقييم أثر هذه الخطوة من حيث تأثيرها العسكري والأمني تظل تحفظ بقيمة سياسية كبيرة إذ تنتزع الغطاء السياسي عن أعمال العنف، بإعلان الفريق الفائز في الانتخابات وقف القتال.

أما في مصر فقد استمرت أعمال العنف والإرهاب عند معدلاتها في العام ١٩٩٦ من حيث عدد الضحايا، والنطاق الجغرافي ونوعية المستهدفين لكن شهدت تطوراً خطيراً في نوعيته، كما استمر نمط الانتهاكات السائدة التي ترافق المواجهة الأمنية من جانب السلطة.

بلغ عدد الضحايا قرابة المائتين من رجال الأمن ومواطنين أقباط مستهدفين، ومواطنين تصادف وجودهم أثناء الاشتباكات، وسياح أجانب، وعناصر الجماعات الإسلامية. وتركزت أعمال العنف والإرهاب في محافظتي المنيا وأسيوط، ولكن امتدت للقاهرة العام الثاني على التوالي بالإعتداء على الأنوبيس السياحي في ميدان التحرير، كما امتدت لأول مرة إلى الأقصر بمذبحة البر الغربي التي استهدفت السياح في نوفمبر/تشرين ثان. وأسفرت وحدها عن ثلث عدد الضحايا.

لكن رغم الثبات النسبي لأعمال العنف للعام الثاني على التوالي، بعد التصعيد المستمر منذ العام ١٩٩٢، فقد ظلت تنطوي على عدد من الظواهر النوعية الخطيرة أهمها استهداف بعض المواطنين الأقباط بما يشيعه ذلك من توترات اجتماعية وإثارة طائفية، واستهداف أهداف سياحية مدوية بمذبحة المتحف المصري والبر الغربي بالأقصر اللتين راح ضحيتهما نحو سبعين سائحاً أجنبياً. بما أصاب أحد أهم مرافق الإقتصاد المصري بالمجز.

على الجانب المقابل استمرت الانتهاكات التي ترافق المواجهة الأمنية لأعمال العنف والإرهاب، من قتل خارج نطاق القانون، وتمذيب، واعتقال وهائن من أسر المظلومين لتسليم أنفسهم، وتوسع المحاكم العسكرية في إصدار أحكام بالإعدام، كما استمر تصعيد المواجهة مع التيار الإسلامي ككل، وليس فقط في اتجاه الجماعات التي تستغل العنف.

على أن المواجهة النمطية بين الجماعات «الإسلامية» والحكومة شهدت خلال العام تطوراً مفاجئاً بإعلان قيادات بارزة من تنظيمي الجهاد والجماعة الإسلامية في ٥ يوليو/تموز وقف العمليات المسلحة، وقد بدأ هذا التطور ببيان تلاه أحد المتهمين من أعضاء «الجماعة الإسلامية» في قضية «تفجيرات البنوك» التي كانت تنظرها المحكمة العسكرية صادر عن قادة الجماعة الذين يقضون عقوبة السجن المؤبد في قضية «اغتيال السادات»، أعلنوا فيه وقف العمليات المسلحة داخل مصر وخارجها، وكذا إصدار البيانات المحرزة عليها. وأعلن المتحدث أن البيان يحمل توقيع ستة «يمثلون القيادة الشرعية للجماعة»، وأضاف اليهما اسمين آخرين في الجلسة التالية وبين أن كل قادة تنظيمي «الجهاد» و «الجماعة الإسلامية» ممن يقضون عقوبة السجن المؤبد في قضية «اغتيال السادات» وافقوا على الإعلان.

وقد طرح هذا القرار المفاجئ ردود فعل متباينة، فأعلن قادة التنظيمين المقيمون في الخارج رفضهم له، لكن أعلن د. عمر عبد الرحمن زعيم «الجماعة الإسلامية» المسجون في الولايات المتحدة في ٨ أغسطس/آب تأييده لإعلان وقف العمليات، كما ورد أن تنظيم «الناجون من النار» الذي يقوده د. مجدى الصفتى أيد الإعلان. في المقابل شكك وزير الداخلية في هدف إعلان وقف

العمليات واعتبره وسيلة تستهدف «أن يهدأ الأمن في مواجهة الجماعات الإرهابية» مؤكداً استمرار المواجهة، ورحب في الوقت نفسه «بأى قول أو رد فعل يساهم في تعزيز مسيرة الأمن والاستقرار.. لكن عموماً لم يظهر تأثير عملي لهذه المبادرة، واستمرت أعمال العنف، وبينما قسر متحدثون باسم «القادة السجناء» عملية الهجوم على سيارتي شرطة قسي منفلووط (التابعة لمحافظة أسيوط) في ١٩٩٧/٨/٢٠، التي نفذتها «الجماعة الإسلامية» بأنه «من الوارد حدوث خرق لمبادرة القادة السجناء، والا تكون الإستجابة مطلقة» فقد أقت العمليات اللاحقة بظلال كثيفة على هذه المبادرة، وبخاصة مذبحه الأقصر التي قضت بذاتها، وبردود أفعالها، عملياً على هذه المبادرة.

وفي لهاها استمرت الاشتباكات بين الحكومة والتنظيمات الإسلامية المعارضة للعام الثالث على التوالي وخاصة في شرق البلاد. وشنت السلطات حملة مدامات في بنغازى للفتيش عن أسلحة اختفت من مخازن الجيش الليبي في المنطقة الشرقية القريبة من بنغازى، وواجهت هذه الحملة مقاومة في بعض الحالات، ورصدت المصادر الحقوقية صداماً مسلحاً «لحركة الشهداء الإسلامية» مع إحدى الدوريات التابعة لقوات «مكافحة الزندقة» في يونيو/حزيران بمعسكر بو عطنى ببغازى قتل خلاله ١٢ شخصاً وأصيب اثنان بجراح كما رصدت هجوماً مسلحاً «لحركة الشهداء الإسلامية» على بوابة معسكر الحرس بحى الزيتون ببغازى في ١٣ يوليو/تموز قتل خلاله ثلاثة أشخاص وأصيب اثنان بجراح. كما أعلنت نفس الحركة قيامها بعدد من العمليات العسكرية في الفترة من ٣٠ اغسطس/آب الى ٧ سبتمبر/أيلول ادت إلى مقتل ستة أشخاص وإصابة عدد آخر بجراح.

وكما هو معروف تملك المنظمة بموقف ثابت في مواجهة ظاهرة العنف، يدين كافة الأعمال الارهابية التي تقوم بها الجماعات الخارجة عن القانون، وتدعوها لنيل العنف والارهاب. كما تطالب، في الوقت نفسه وبالحاح، الاجهزة الامنية في مواجهتها لهذه الجماعات الامتثال للقانون، ووضع حد فوري للظواهرات التي ترافق الاجراءات الامنية المتبعة من تعذيب، واحتجاز أفراد أسر المطلوبين لتسليم أنفسهم، ومراعاة حق المتهمين في المحاكمة العادلة، والامتثال لاحكام القضاء عند تبرئة المتهمين.

أما المصدر الثالث لانتهاك الحق في الحياة فيتمثل في الاعتداءات الأجنبية على البلدان العربية، وقد استمرت الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان تمثل المصدر الرئيسى لهذه الانتهاكات، سواء من خلال القصف الجوى وعمليات الابراج البحرى واعمال الكوماندوز، او من خلال ميليشياتها العميلة بقيادة انطوان لحد. وراح ضحية هذه الاعتداءات وفق احصائية رسمية لبنانية ١٢٢ من المدنيين ورجال المقاومة والجنود اللبنانيين واصابة ١٥٧ آخرين، كما استمرت اعمال الخطف، وشملت خلال العام أحد الصحفيين اللبنانيين. وبينما نجحت المقاومة اللبنانية في التصدي

لبعض هذه العمليات، وانزلت خسائر موجعة بالقوات المعتدلة في بعض العمليات، فقد ضاعفت اسرائيل من تهديداتها بشن عمليات شاملة في العمق اللبناني.

ورغم ان التفجيرات اللذين وقعا في بيروت في شهر اكتوبر/تشرين أول في حرم الجامعة الامريكية، ومحطة شارل الحلو للنقل البري، لم يسفرا عن خسائر في الارواح، فقد نظر اليهما العديد من المراقبين بوصفهما رسالتى تحذير باستئناف العمليات الاسرائيلية التخريبية في العمق اللبناني.

من ناحية أخرى استمرت الاجتياحات التركية للاراضى العراقية، وقامت تركيا باربعة عمليات عسكرية في العراق أخطرها الحملتين العسكريتين الكبيرتين في ١٤ مايو/أيار، و٢٤ سبتمبر/أيلول وقد تميز عدوان آبار بضخامة عدد القوات المشاركة، وقدرتها المصاندر بنحو ٥٠ ألفاً وأعلنت القوات التركية عزمها البقاء في شمال العراق طوال الفترة التي يتطلبها القضاء على حزب العمال الكردستاني، وأثار ذلك مخاوف عديدة حول مشروع تأسيس منطقة أمنية تركية في شمال العراق على غرار ما تفعله اسرائيل في الشريط الحدودي في جنوب لبنان، كما تميز الاجتياح الثاني الكبير باتساع رقعته وتوقيتته الزمني من مخاوف اتساع رقعة القتال حيث ترتب عليه حشود ايرانية على الشريط الحدودي، كما حشدت القوات العراقية قوات كبيرة على طول المنطقة الممتدة من مدينة مخمور جنوب أربيل الى شمال الموصل وشهدت الجبهة التي تسيطر عليها قوات جلال طالباني حشوداً كبيرة على خطوط التماس مع قوات بزراني. وعززت حملتى نهاية العام من مخاوف تأسيس وجود عسكري تركي مقيم في الاراضى العراقية بتأسيس منشآت ثابتة في بعض المواقع.

على ان انتهاك الحق في الحياة لم يقف عند تلك المظاهر الواسعة النطاق لاعمال القتل خلال اعمال العنف والنزاعات المسلحة او الاعتداءات الخارجية، حيث استمرت الاشكال النمطية المفضية لانتهاك الحق في الحياة عبر الاغتيالات السياسية، وقمع الانشطة الاحتجاجية، والتعذيب في السجون ومراكز الاعتقال.

وقد شهدت بعض البلدان العربية العديد من هذه الوقائع المؤسفة، واذا كان بعضها مثل اغتيال عبد الحق بن حموده رئيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في مطلع العام في الجزائر او محاولة اغتيال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية(حماس) في الاردن في سبتمبر/أيلول في عمان، او اغتيال محي الدين الشريف احد قادة كتائب عز الدين القسام في نابلس في اوائل العام ١٩٩٨ يمكن ان تدرج في اطار الصراعات الشاملة، فقد وقع العديد من جرائم القتل الفردية والجماعية ذات البواعت السياسية مثل محاولة اغتيال النائب عبد الله النيارى زعيم المنبر الديمقراطي في الكويت وعضو الجمعية الكويتية لحقوق الانسان في شهريونير/حزيران والتي اصيب

خلالها اصابة بالغة كما اصبحت زوجته بجراح، على خلفية استمداة لاثارة بعض قضايا الفساد فى مجلس الامة، وحالات اخرى مماثلة راح ضحيتها احد قيادات الحزب الاشتراكى المعارض فى اليمن ومعارض فى جيبوتى .

كذلك سقط العديد من الضحايا خلال اجراءات قمع الحركات الاحتجاجية، مثل ماجرى فى مصر من جراء تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى العام ١٩٩٧، او اثناء قمع الاضطرابات التى اعقبت مقتل مواطن اثناء التعذيب فى مدينة بلقاس فى العام ١٩٩٨، واستمر سقوط ضحايا فى البحرين عبر قمع اشكال الاحتجاج التى تنظمها الحركة الدستورية فى البحرين للمطالبة بتنفيذ الدستور وعودة المجلس النيابى الذى جرى حله فى العام ١٩٧٥ . كما اسفرت اجراءات قمع فى السودان فى العام ١٩٩٨ عن مذبحه راح ضحيتها اكثر من ١٥٠ طالباً مجتدا فى معسكر «السيت» خلال قمع احتجاج قاموا به على ظروف الاجازات ومحاولة بمضهم الهروب من المعسكر.

## ٢ - الحق فى الحرية والأمان الشخصى:

وقد وافقت هذه الصراعات العنيفة المحتدمة على الساحة العربية انتهاكات جسيمة للحق فى الحرية والأمان الشخصى فى العديد من البلدان العربية، وجرى احتجاز آلاف المعتقلين السياسيين تعسفياً بتجاوز القوانين الوطنية والمعايير الدولية. وقد ارتكبت معظم الانتهاكات فى اطار المواجهة مع الجماعات الاسلامية فى مصر والجزائر وليبيا أو خلال مواجهة صور الاحتجاج السلمى، على غرار ما جرى فى مصر فى إطار مواجهة الاعتراضات على قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، والمنرب فى مراجعة دعوة لمقاطعة الانتخابات البلدية، وفى لبنان فى إطار ما سعى ثورة الجياع فى البقاع، وفى الأردن فى مواجهة الاحتجاجات على القانون المؤقت للمطبوعات والنشر، أو خلال إجراءات القمع السياسى على غرار ما وقع فى السودان والعراق، أو فى أعقاب عمليات تخريب كما جرى فى اليمن إثر تفجيرات يوليولتموز، وتوفمبر/نشرين ثان.

ولم يصدر خلال العام سوى قرارات محدودة للمفو عن السجناء السياسيين.

وقد آثار قلق المنظمة استمرار تعثر جهود اجلاء مصير الاسرى والمفقودين الكويتيين فى العراق الذين طالت معانة ذويهم لاكثر من ثمان سنوات منذ انتهاء الحرب. واستمر الجدل وتضارب الانباء خلال العام حول هذه القضية الانسانية. إذ اعلن العراق فى ٢٤ مارس/آذار أنه قدم للجنة العراقية الكويتية المعنية بالبحث عن مصير الاسرى والمفقودين، والتى تجتمع دورياً بمشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، معلومات عن ٣٠٠ شخصاً من «المفقودين» لكن نفى رئيس اللجنة الوطنية

لشؤون الاسرى والمفقودين بالنيابة ذلك، وذكر ان العراق اعطى اجابات منقوصة عن ١٢٠ أسيراً كويتياً اعترف فيها بالقبض عليهم واعتقالهم وترحيلهم للعراق ثم توقف عند ذلك، كما اعاد وفاة أحد الأسرى.

كما اتهم مسئول عراقي الجامعة العربية بحجب تقرير مبعوثها السفير عبد الله آدم الذى كان قد زار العراق فى مسمى من الجامعة العربية لحل موضوع الاسرى، لكن نفى الامين العام للجامعة العربية ذلك وذكر ان الجامعة اعلنت كل المعلومات المتوافرة لديها.

كذلك اعلنت لجنة عراقية منبثقة عن جمعية حقوق الانسان فى العراق، تضم ممثلين للبرلمان العراقي والهلل الاحمر ونقابة المحامين، عن عزمها نشر صور «المفقودين» واسماءهم وجنسياتهم، وحث كل من لديه معلومات عنهم على تقديمها لجمعية حقوق الانسان فى بغداد ومكاتب الهلال الاحمر فى الاقاليم. لكن لم يحظ هذا الاجراء باهتمام يذكر وعقبت لجنة شؤون الاسرى والمفقودين بان «الكويت تنظر الى النتائج وليس الاسلوب»، وأنه بغض النظر عن هذه الدعوة فإن الحكومة العراقية هى المسؤولة الوحيدة عن مصير الاسرى امام الكويت وامام المجتمع الدولى. وتطالب المنظمة العربية لحقوق الانسان بوضع حد لهذه المعاناة الانسانية واجلاء مصير الاسرى والمفقودين، وتدعو الحكومة العراقية للتعاون الكامل مع كافة الجهود الرامية لاجلاء مصيرهم.

كذلك استمرت قضية المعتقلين اللبنانيين فى اسرائيل، وفى معسكر الخيام فى جنوب لبنان دون تقدم. ويزيد عدد هؤلاء المعتقلون على ١٥٠ مواطناً لبنانياً اعتقلوا أو أسروا أو اختطفوا من لبنان منذ سنوات، ونقلت اسرائيل ٢١ منهم سراً من لبنان الى اسرائيل، ومر على بعضهم نحو عشر سنوات. دون أن توجه اليهم اتهامات فيما حوكم البعض الآخر وصدرت ضدهم أحكام بالسجن ثم استمر احتجازهم بعد انقضاءها، وتحتجز الباقي وعددهم نحو ١٣٠ معتقلاً فى معتقل الخيام، الخاضع للاشراف الاسرائيلى، ولا يتمتعون بأية ضمانات قانونية.

### ٣ - الحق فى المحاكمة العادلة:

كذلك استمر إهدار ضمانات المحاكمة العادلة فى العديد من البلدان العربية بالتوسع فى حالة المدنيين للقضاء العسكرى، والأخذ بأشكال من القضاء الاستثنائى إذ استمرت محاكم أمن الدولة العليا طوارئ فى مصر، وأمن الدولة فى سوريا والعراق والأردن والبحرين، والمحاكم الخاصة فى السودان والعراق والمحاكم العرفية فى الصومال. وسجلت دوائر حقوق الإنسان والمراقبون إهدار شروط العدالة فى عشرات من القضايا.. من اهدار حقوق المتهمين الى انتهاك حقوق الدفاع، إلى الاستناد إلى اعترافات نتيجة الاكراه، كما استمرت السلطات الأمنية فى تجاوز قرارات الإفراج الصادرة عن

## المحاكم.

وقد تركزت الشكاوى في مصر بوجه خاص من إحالة المدنيين للقضاء العسكري الذي لا يعد «قاضيهم الطبيعي» وانتقاد القضاة العسكريين للاستقلال والحصانة فضلاً عن عدم توافر درجة أعلى للمراجعة القضائية بالاستئناف أو النقض في القضاء العسكري. وقد أحالت الحكومة خلال العام ١٩٩٧ (٢٨٠) مديناً إلى المحاكم العسكرية في ثلاثة عشر قضية أمنية، وقضت هذه المحاكم، منذ بدء العمل بهذا الإجراء في العام ١٩٩٢ وحتى نهاية العام ٨٣ حكماً بالاعدام بتهمة الإرهاب تم تنفيذ ٥٨ حكماً منها خلال الفترة نفسها.

كما تركزت الشكاوى في الجزائر من غياب شرط العدالة في قضايا العنف والتخريب رغم إلغاء المحاكم الخاصة في فبراير/شباط ١٩٩٥، وإحالة قضايا العنف والتخريب للمحاكم الجنائية العادية، فلم يسمح هذا التطور بتدعيم الضمانات اللازمة للمحاكمة العادلة والمنصفة حيث تنظر هذه المحاكم في هذه القضايا في سرعة وفي جلسات مغلقة، وقبل القضاة أدلة قائمة على اعترافات انتزعت تحت الاكراه. كما رفضت المحاكم أو تجاهلت في عشرات الحالات طلبات الفحص الطبي وشكاوى التعذيب.

وتركزت الشكاوى في البحرين على محاكمة المتهمين بقضايا العنف والتخريب أمام محكمة أمن الدولة التي تتميز بطابعها الاستثنائي وتفتقد للمراجعة القضائية الاعلى أيضاً، ونظرت الدوائر الثلاث لهذه المحكمة خلال العام اكبر محاكمة في تاريخ البحرين، قدم خلالها ٨١ شخصاً للمحاكمة بتهمة الانتماء للجناح العسكري لحزب الله، وتدمير انقلاب عسكري، والتخابر مع دولة أجنبية هي ايران. ولم يسمح للمحاميين وأقارب المتهمين بمقابلتهم الا قبل المحاكمة مباشرة، ولم يتح للمحاميين الا اسبوع واحد بعد الجلسة الاولى لاعداد دفاعهم. وأصدرت المحكمة بعد أقل من شهر من بدء نظر القضية أحكاماً قاسية بالسجن بين خمسة عشر عاماً وثلاثة أعوام على عدد كبير من المتهمين دون وجود فرصة للاستئناف. وورد أن أحكام المحكمة بنيت على اعترافات انتزعت بالاكراه من جانب ستة من المتهمين.

وقضت المحاكم الخاصة في العراق ، والتي يرأسها عادة ضباط عسكريون أو أمنيون، بالعديد من احكام الاعدام في قضايا جنائية مثل التهريب، او امنية مثل اتهامات التآمر لقلب نظام الحكم، وكان من بينهم الطلاب الاردنيين الاربعة الذين ادينوا بتهمة التهريب، واحدث اعدامهم ازمة سياسية كبيرة مع الاردن. لكن آثار قلق المنظمة بوجه خاص ما ورد عن ادعاءات باعدام مئات الأشخاص وفق محاكمات موجزة او بدون محاكمة على الاطلاق. وتداولت المصادر الحقوقية، ومصادر



المعارضة، والمصادر الدولية، معلومات عن اعدام مئات المواطنين المحتجزين في السجون العراقية وخاصة في سجن ابو غريب والرضوانية، وقد تركز عدد كبير من هذه الاعدامات في الشهرين الاخيرين من العام في اطار ما سمي «حملة تنظيف السجون».

وقد قدر المقرر الخاص بحالة حقوق الإنسان في العراق المكلف من قبل لجنة حقوق الإنسان بالامم المتحدة هذه الحالات بأكثر من ١٥٠٠ حالة. ووصلت تقديرات بعض المصادر الدولية لأكثر من ألفي حالة. وطلب المقرر الخاص من الحكومة العراقية في ٢٩ ديسمبر/كانون اول ١٩٩٧ ابضاحات بشأن هذه الادعاءات، وقائمة بأسماء الأشخاص الذين أعدموا في البلاد خلال شهرى نوفمبر/تشرين ثان وديسمبر/كانون أول والانتهاكات التي حكم عليهم بسببها غير انه لم يتلق رداً. لكن مندوب الحكومة العراقية في الامم المتحدة انكر ادعاءات المقرر الخاص وذكر أن أحكام الإعدام التي جرت «صدرت ضد مجرمين عاديين وقتله ارتكبوا جرائم سطو مسلح او جرائم قتل عمد» . واتهم المقرر الخاص بأنه يحاول الإحياء بأن حالات الاعدام هذه ذات دوافع سياسية وانها جرت بصورة عشوائية دون محاكمة.

ومن ناحيتها تلقت المنظمة من مصادرها ستة قوائم تضمنت اسماء نحو ٤٠٠ شخص يدعى انهم اعدموا خلال العام ١٩٩٧، والربع الاول من العام ١٩٩٨. وجرى تنفيذ معظمها في سجن ابو غريب وتشمل بعض هذه القوائم تفاصيل وافية عن المحافظة او المنطقة التي ينتمى اليها هؤلاء الاشخاص، وتاريخ ميلادهم، والتهمة التي اعدموا بسببها، وتاريخ ومكان تنفيذ حكم الاعدام. واشتمل بعضها على تفاصيل أقل لكن تتعلق بمن تم تسليم جثثهم واماكن دفن آخرين لم تسلم جثثهم. وورد بعضها خالياً من التفاصيل. وتوضح الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات، اتهامات تتراوح بين تهريب سلع أو أشخاص أو أسلحة، أو بتجاوز الحدود، أو التجسس أو الانتماء للمعارضة دون تحديد، أو الانتماء الى احزاب: الدعوة الاسلامي، البعث السوري، التركمان، الحركة الاسلامية، الوفاق، الاتحاد الوطني والشيوعي. كما تلقت قائمة سابعة تتضمن اسماء ٢٨ شخصاً نصفهم من العسكريين ادعى انه صدرت بحقهم احكام بالاعدام وأوقف تنفيذها. وقد احوالت المنظمة هذه القوائم الى الحكومة العراقية وطلبت ابضاحات فى شأنها، وفى شأن الادعاءات الاخرى التي وردت فى اطار ما يسمى بـ«حملة تنظيف السجون»، خاصة ان الرد الذى ابداه مندوب العراق فى الامم المتحدة، انكر الوقائع بمبارات مرسله، ولم يتضمن ابضاحات وافية، و لم تلتق المنظمة رداً حتى مثل هذا التقرير للطبع. لكن تستخلص المنظمة من خلال متابعة حالات اعدام الطلاب الاردنيين الاربعة التي اثارت جدلاً بين الحكومتين الاردنية والعراقية خلال العام، الطابع التصفى لهذه الاحكام، وتطالب المنظمة مجدداً الحكومة العراقية باجراء مراجعة عاجلة وشاملة للقوانين الجزائية، ووضع حد فوري للتوسع الخطير فى

عقوبة الاعدام، ووقف كل صور القضاء الاستثنائي، وكفالة الحق في المحاكمة العادلة.

كما قضت المحاكم الخاصة في السودان بالجلد على عدد من السيدات شاركن في مظاهرة نسائية محدودة للمطالبة باعادة ابنائهن التلاميذ في المدارس الثانوية من جبهة القتال، إثر محاكمة عقدت نحو منتصف الليل، ولم تتوافر فيها فرصة كافية للدفاع، واتبح للمحامين حضورها بصعوبة بالغة وحوكم اعدامهم بذات الجلسة بتهمة اهانة المحكمة بالمخالفة للقوانين والاجراءات المرعية. وترفض لحكم بالحبس او الغرامة.

كذلك استمرت الشكوى من المحاكمات التي تجريها محكمة أمن الدولة في الاردن اذ تتم في جلسات سرية، ورغم سماح بعض القضاء بالتحقيق في ادعاءات المتهمين بأنهم تعرضوا للتعذيب، فلا تعلن نتائج هذه التحقيقات. ولم تلغ المحكمة اية اعترافات ورد انها انتزعت بالاكراه، او تحت التعذيب.

#### ٤ - معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين:

استمرت اساءة معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين تمثل ظاهرة عامة، كما استمرت الشكوى من سوء أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز والاعتقال في معظم البلدان العربية. وقد فقد العديد من الضحايا حياتهم من جراء التعذيب. أو ظروف الاحتجاز وسوء الرعاية الصحية، أو انعدام وسائل الوقاية الضرورية في ظروف الحوادث المفاجئة داخل السجون. كما استمر تقاعس السلطات المختصة عن اجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في شكاوى التعذيب.

ففى الأردن استمرت الشكوى من سوء معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين والتوسع في التوقيف بنظارات المخافرة، وممارسة الضرب المبرح ونزع الاعترافات بالاكراه. وعدم السماح بزيارة الموقوفين لدى المخابرات وبعض الأجهزة الأمنية الأخرى، وعدم السماح بتوكيل محامين. وكان من بين الذين تعرضوا للتعذيب ورئيس تحرير صحيفة المجد أثناء التحقيق معه في مايو/أيار بسبب نشر مقال في صحيفته، والجندى أحمد دقاسة المتهم بقتل سائحات اسريليات. وقد اظهر الاخير للمحكمة آثار التعذيب لكن ادعت السلطات انه اقتلعها بنفسه بضرب رأسه في باب السجن، وأمرت المحكمة بالكشف عليه لكن رفضت تسليم صورة من التقرير الطبى لمحامييه. وقد شهدت بعض السجون اضرابات احتجاجية، فاضرب سجناء في سجن سواقه عن الطعام في ابريل/نيسان لعدم شمولهم فى العفو الملكي فقامت سلطات السجن بضربهم بشدة، كما أضرب السجناء السياسيون الذين تم نقلهم إلى سجن السلط، وعاقبتهم السلطات بمنع الزيارة عنهم.

وفي لبنان استمرت الشكوى من سوء معاملة المحتجزين وورد أن مواطناً لبنانياً توفى في يناير/

كانون ثان خلال احتجازه من قبل سلطات مكافحة المخدرات. وتدعي الحكومة انه انتحر إلا أن عائلته تؤكد أنه تعرض للضرب حتى الموت. كما ورد أن بعض المحتجزين الذي اعتقلوا خلال مظاهرة احتجاجية في ١٤ ديسمبر/كانون اول تعرضوا للتعذيب، كما كثرت الشكوى من اغتصاب السيدات السيرلانكيات خلال احتجازهن في معسكرات الاعتقال التابعة لقوات حرس الحدود. وقد لاحظت الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان ان السجون وادارتها استمرت في عهد وزارة الداخلية خلال العام ١٩٩٧ بينما كان يفترض ان تنتقل الى عهدة وزارة العدل. كما انتقد تقرير لوزارة الشؤون الاجتماعية تكلس السجون التي تضم ٤٨٦٥ سجيناً بينما لا تزيد طاقتها الاستيعابية عن ألفي سجين وبين التقرير ان الازدحام يؤدي الى نفثى الامراض البدنية والنفسية، وأشار الى سوء وضع السجون في مجملها باستثناء السجن المركزي في رومية، واقتار السجون للحد الأدنى من الشروط الصحية. كما انتقد حشر السجناء في السجون دون تمييز بنوع الجريمة أو حجمها، وحشر المتهمين والموقوفين الذين قد ثبت براءتهم مع المحكومين بالمخالفة لأحكام القانون.

وفي صورها استمرت الشكوى من التعذيب وسوء المعاملة. وتعالى السجون من التكلس ونقص التهوية والنظافة وعدم كفاية الغذاء والرعاية الصحية ويتميز بعضها بسمة خاصة مثل سجن تدمر الذي يحجز فيه عدد من السجناء السياسيين وتزداد المعاناة في السجون العسكرية. وتؤكد التقارير الواردة للمنظمة خطورة الأوضاع الصحية لعدد من السجناء والمعتقلين ومن بينهم رياض الترك واكرم نعمة، وأحمد حسن منصور وعباس عباس وفرج بيرقدار ووجيه غاتم ونزار ميرداني. وقد ناشدت المنظمة السلطات السورية مجدداً بكفالة العلاج والرعاية الصحية للمرضى وإطلاق سراحهم على اساس انساني خاصة بعد ان تعددت حالات وفاة المرضى اثناء، وأثر خروجهم من السجن في السنوات الأخيرة.

وتنفى الحكومة ممارسة التعذيب وتؤكد استعدادها لتقديم مرتكبي هذه الجريمة للمحاكمة، الا انه نادراً ما بلغ علم المنظمة اجراء مثل هذه التحقيقات، واقتصرت في الحالات النادرة التي جرت فيها على تجاوزات وقعت في حق السجناء او المحتجزين الجنائيين، أما تجاوزات العناصر الامنية بحق المتهمين في جرائم الامن السياسي فلا تجرى تحقيقات بشأنها.

وفي العراق تصاعدت الشكوى من التعذيب، كما تصاعدت الادعاءات بقتل السجناء أو اعدامهم عبر ما سمي «حملة تنظيف السجون»، كما وقع العديد من حالات الوفاة في السجون نتيجة لتردى الاحوال التفنوية والصحية. وقد سبق تفصيل ما ورد بخصوص حملة تنظيف السجون، أما فيما يتعلق بباقي الادعاءات فتفيد التقارير بوفاة عدد من السجناء في سجن العمارة بسبب سوء الاحوال الصحية ونقص الطعام، كما ورد وفاة عدد من السجناء اللاجئيين العراقيين العائدين من السعودية

بالتسمم فى سجن بغداد، وتشير التقارير الى اعمال تعذيب دورية تتم للسجناء والمحتجزين فى سجن ابو غريب، ومسكر الرضوانية، وان سجن الرشيدية يضم غرفة مخصصة لعمليات التعذيب. كما وردت ادعاءات بتصفية المتخلفين عقلياً الذين يحتجزون فى سجن الشماعية شرق بغداد، وتقول تقارير التي تلقتها المنظمة عن سجناء لجأوا للغرب بعد الافراج عنهم وقائع متعددة للتعذيب باستخدام الكهرباء والضرب والكي والتعليق وروش الجسم بمواد حارقة والاعتداء الجنى وتكسير العظام والتجويع ومنع مياه الشرب، ويمتد التعذيب فى كثير من الأحيان لأسرة المعتقل، وأحياناً يتم قتل المتهم بعد تعذيبه، ورغم كثرة ادعاءات التعذيب فلم يرد للمنظمة أن الحكومة أمرت بالتحقيق فى أى منها.

وفى الكويت استمر الجدل حول أوضاع المحتجزين فى مركز الإبعاد -سجن طلحة- حيث وجه تقرير اعدته لجنة حقوق الانسان فى مجلس الامة فى شهر مايو/أيار اتهامات لسلطات السجن بارتكاب مخالفات انسانية وقانونية، وأشار التقرير الى أن النواب أعضاء اللجنة ساءهم ما شاهدوه فى مركز طلحة، والأوضاع المتردية التي يعاني منها المحتجزون والتي اصابته العديد منهم بالاحباط واليأس ودفعت بعضهم لمحاولة الانتحار، وشاعت روح التمرد والمعيان لدى السجناء مما دفعهم للاضراب عن الطعام. وأشار التقرير الذى تضمن أشد انتقاد توجهه اللجنة منذ بدئها مباشرة هذا الموضوع قبل سنوات، إلى وجود محتجزين أمضوا أكثر من خمس سنوات فى سجن طلحة دون أن تصدر فى حقهم أحكام قضائية سوى اتهامات وجهتها إدارة أمن الدولة وجهات اخرى فى وزارة الداخلية بما يخالف الدستور، وطالبت بعرض هؤلاء على القضاء. كما اشارت الى انها قدمت ٦٣ التماساً للدرس شكاوى محتجزين ولم تلتق اجابات الا عن ٢٤ منها قط.

وتطرق تقرير اللجنة إلى السجن المركزي، وأشار إلى سوء المعاملة التي يتعرض لها السجناء من بعض أفراد وإدارة السجن عند قيامهم بزيارة ذويهم. ونوهت اللجنة الى توصيات كان مجلس الامة قدّمها للحكومة فى أغسطس/آب ١٩٩٦ ولم تنفذ، ومنها استعجال إغلاق سجن طلحة وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية فى السجون ونقل المحتجزين وكبار السن إلى دور الرعاية الاجتماعية وطالبت باخضاع كل مراكز الابعاد والتوقيف لتفتيش من قبل النيابة العامة.

وفى البحرين يتعرض المعتقلون والسجناء للتعذيب وسوء المعاملة بشكل منهجي ومتواصل وتؤكد التقارير والشكاوى الواردة للمنظمة أن المعتقلين يتعرضون للضرب والتعذيب بجميع انواعه، ولا توجد حالة واحدة تفيد بأن القائمين بالتعذيب قد تم التحقيق معهم، وقد ذكرت المعارضة والمصادر الحقوقية ان السيدات من عائلات المعتقلين يتعرضن للاعتداء الجنى خلال التحفظ عليهن. وقد ورد خلال العام وفاة أحد المواطنين من جراء التعذيب، فبعد اعتقال المواطن عبد الظاهر ابراهيم عبد الله (٢٥ سنة) بين مجموعة من المتظاهرين فى سفاقس يوم ١ يونيو/حزيران احيطت

أسرته رسمياً يوم ٦ يونيو/حزيران بوفاته، وأعلن وزير الداخلية في ٨ يونيو/حزيران أن عبد الظاهر ابراهيم عبد الله كان قد اطلق سراحه في ٣ يونيو/حزيران وأنه مات لاحقاً باضطراب دموى. وقد أوردت المصادر أنه الحق بمستشفى السليمانية في المنامة في ٣ يونيو/حزيران اثر تدهور حالته الصحية وإن جسمه كان يحمل علامات تعذيب. لكن لم يجر تحقيق جدى فى الحادث، او أى حادث مماثل منذ بدء المواجهة بين الحكومة والحركة الاحتجاجية فى ديسمبر/كانون اول ١٩٩٤ . و منها حالة شاب آخر توفى فى يونيو/حزيران ١٩٩٥ ، وآخر فى اغسطس/آب ١٩٩٦ .

وتعانى المسجون من التكدس، ونقص الرعاية الصحية، وقد توفى الشيخ على ميزرا النجاس أثناء اعتقاله فى سجن القلعة فى يونيو/حزيران ١٩٩٧ وأعلنت الحكومة ان وفاته بسبب مشكلات فى التنفس لكن ذكرت تقارير ان وفاته نجمت عن الاهمال الطبي. لكن لم يجر تحقيق جدى أيضاً فى هذه الحالة.

وفى مصر عكست التقارير والشكاوى الواردة للمنظمة فى العام ١٩٩٧ استمرار التعذيب بذات الكيفية والمعدلات. وقد استخدم بشكل نمطى خلال التحقيقات للحصول على المعلومات وانتزاع الاعترافات، كما استخدم أيضاً لارهاب من تسول له نفسه الانتماء إلى جماعات المتطرفين والتنظيمات المحظورة. لكن لم تقتصر الشكاوى من التعذيب على المتهمين فى القضايا الأمنية بل اتسع نطاق الشكاوى باطراد تعرض متهمين فى قضايا الحق العام للتعذيب وترصد المنظمة المصرية لحقوق الانسان والعديد من منظمات حقوق الانسان الوطنية والدولية العديد من هذه الحالات، وقد امتد هذا الاجراء خلال العام ١٩٩٧ ، لعدد من الشخصيات العامة من مناهضى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ المعنى بالملاقة بين المالك والمستأجر.

ولا تنكر الحكومة وقوع أعمال تعذيب، ولكنها تؤكد أنها حالات فردية وأنها تقوم بمعاقبة المسؤولين عنها، وقد ذكر وزير الداخلية فى شهر ابريل/نيسان ١٩٩٧ انه أحال ١٢٨ ضابط شرطة للاحتياط تمهيداً لإحالتهم للقاعد بسبب استخدامهم العنف ضد المواطنين، كما أشار إلى إحالة ١٢ ضابط شرطة للمحاكمة امام المحاكم الجنائية، و٤٤ للتحقيق أمام مجالس تأديب لقيامهم بعمليات تعذيب. وإضاف ان عدداً من الضباط قد تمت ادانتهم وانهم يعضون الآن عقوبة السجن لكن لم تعلن المصادر الأمنية تفاصيل وافية عن هذه الاجرايات ولا أسماء من واجهوها من رجال الأمن، ولا تاريخ اجرائها، ولا تفاصيل القضايا التي تعرضوا للتحقيق او المحاكمة من أجلها. وقد برزت المصادر الامنية ذلك بالرغبة فى عدم التأثير على ممنويات رجال الشرطة القائمين بالتصدي للارهاب، وأكدت ان الاحكام كانت من الشدة بحيث تشي اى شخص عن ارتكاب جريمة التعذيب، لكن استمرت التقارير تفيد بأن المحاكمات اقتصرت على رجال الشرطة الذين تورطوا فى اعمال

تعذيب في بعض القضايا الجنائية، وإن الأحكام التي صدرت ضدهم لا تتناسب مع الجرائم التي ارتكبوها.

وفي السودان عكست التقارير والشكاوى الواردة للمنظمة كذلك استمرار التعذيب وسوء المعاملة. وأحالت العديد من هذه الشكاوى إلى وزير الداخلية وطالبت بالتحقيق في ادعاءات التعذيب والقتل التي أوردتها، لكن تركزت ايضا على جرائم القتل التي تورط فيها رجال امن ونفت حالة تعذيب واحدة وتجاهلت الرد على باقي الادعاءات. كما عكست تحقيقات المقرر الخاص المكلف من قبل لجنة حقوق الانسان استمرار انماط التعذيب المتمثلة في الضرب والصدمات الكهربائية والتعرض للشمس لساعات طويلة، والاغتصاب خلال الاحتجاز أو التهديد به والحرمان من النوم والطعام والعلاج الطبي. وإجبار بعض المعتقلين على مشاهدة تعذيب غيرهم. وسجلت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان عشرات الحالات من التعذيب.

وقد أيدت شهادة «شبه رسمية» سوء أوضاع السجون. إذ أجرت اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان زيارة لسجون ولاية الخرطوم في شهر مايو/أيار، وأعلن نائب رئيس اللجنة في الصحيفة الرسمية للتظيم السياسي الحاكم ان اللجنة وجدت هذه السجون تفص بالسجناء من دون تهوية أو مياه، وطالب بزيادة المخصصات الحكومية للسجون لتلبية الاحتياجات الاساسية للسجاء.

وفي **جيبوتي**، عكست التقارير الواردة للمنظمة كذلك سوء معاملة السجناء والمعتقلين، والاعتداء الجنسي على النساء في السجون. وبلغ سوء أوضاع السجون في الصومال حداً دفع المسئولين عن احد السجون في شمال مقديشو للافراج عن السجناء المعرضين للموت.

وفي المغرب استمرت الشكاوى من التعذيب، لكن لم ترصد المنظمة حالات وفاة من جراء التعذيب على غرار ما حدث بكثرة في السنوات السابقة. ولاحظت الجمعية المغربية لحقوق الانسان تراجعاً طفيفاً في حالات الوفاة في مخافر الشرطة في المغرب بالمقارنة بالعام ١٩٩٦، بينما استمرت نسبتها في التصاعد داخل السجون نتيجة استمرار تدهور أوضاع السجون المغربية رغم بعض الاصلاحات المعلن عنها. اذ بلغت ٣٧ حالة وفاة من بداية العام وحتى نهاية شهر نوفمبر/تشرين ثان. كما توفي ٢٨ سجيناً في حريق نشب في سجن عكاشة بسبب الاهمال واتعدام وسائل الوقاية الضرورية. كما لاحظت الجمعية المغربية كذلك عدم فتح تحقيق في اغلب هذه الوفيات مما يعني تناقض المسئولين عن هذه الوفيات وافلاتهم من المسئولية الجنائية.

كذلك استمرت الشكاوى من التعذيب في الجزائر الذي أصبح يمارس بشكل روتيني منذ العام ١٩٩٢ كما استمرت الشكاوى من سوء أوضاع السجون وتكديسها وعدم تلقي السجناء أى عناية

صحية. ولم تسمح الحكومة كالمتعاد لأحد بزيارة السجن ورفضت خلال العام ١٩٩٧ طلباً تقدمت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر لزيارة السجن.

وبينما استمرت الشكوى من التعذيب وسوء المعاملة في تونس، أوردت التقارير وفاة مواطنة مسنة أثناء تفشيش منزلها لاعتقال ابنتها في قضية مخدرات إثر تعرضها للضرب، بينما عزت الحكومة وفاتها لازمة قلبية، كما أوردت وفاة اثنين من السجناء من جراء الإهمال الشديد، توفي أحدهما في ٢٥ يوليو/تموز بعد إضراب دام ٤٠ يوماً، لم تتدخل الحكومة خلاله لوقف إضرابه أو علاجه، وإن كانت الحكومة جادلت بأنها حاولت مساعدته. وتوفي الثاني في ٤ سبتمبر/أيلول من جراء أزمة نفسية حادة استمرت ثلاثة أسابيع دون أن يتال العناية الطبية اللازمة، وذكرت تقارير الحكومة أنه نقل إلى المستشفى حيث توفي بها. ولا تسمح الحكومة التونسية لمنظمات حقوق الإنسان بزيارة السجن. ورغم أن الرابطة التونسية حصلت على موافقة من وزارة الداخلية لزيارة السجن، فلم يسمح لها بذلك فضلاً حتى نهاية العام.

كذلك استمرت الشكوى من التعذيب في موريتانيا التي تعاني سجونها كذلك من سوء الأوضاع، وعدم وفاتها بالحد الأدنى للمعايير الدولية من حيث الشروط الصحية والرعاية الطبية وتكتب الصحف المحلية كثيراً عن حالات الوفاة في السجن. وتذكر الحكومة أنها وفاة طبيعية. كما تعاني السجن من التكدس. وبينما تبلغ كثافة سجن نواكشوط المركزي ٣٠٠ سجيناً فإنه يؤوى ٦٥٠ سجيناً. وتقوم الحكومة حالياً بتوسيع السجن المركزي في نواكشوط وتطويره، كما أوشكت أن تنتهي بالفعل من بناء سجن جديد في أكوججب.

## ثالثاً: الحريات الأساسية:

### ١ - حرية الرأي والتعبير

استمرت حرية الرأي والتعبير تعاني إجمالاً من ضغوط متعددة لكن تفاوتت حدتها من بلد إلى آخر. وبينما استمر التقييد التام لحرية الصحافة يشمل ثلث البلدان العربية (السعودية، عمان، قطر، البحرين، ليبيا، العراق، سوريا، السودان)، فقد شهدت بقية البلدان الأخرى درجات متفاوتة من التقييد. وقد شهد الأردن انتهاكات شديدة لحرية الصحافة في ظل تطبيقات قانون المطبوعات المعدل، واصدر مجلس الوزراء في ١٩٩٧/٩/٢٣ قراراً بتعليق اصدار ١٣ صحيفة اسبوعية لم تتمكن من توفيق اوضاعها مع القانون الجديد وقد رفعت هذه الصحف دعوى أمام محكمة العدل العليا لإبطال

هذا القرار، وجادل الدفاع بأن القرار باطل لأنه يقوم على قانون مطعون في دستوريته في قضية قيد النظر أمام محكمة العدل العليا، كما أنه يمثل إساءة لاستخدام السلطة ويمس بحقوق مكتسبة إذ لا يجوز أن يكون له تأثير على الماضي، كما أن بعض الصحف التي تعرضت لتعليق صدورها يتطابق رأسمالها مع القانون، بينما اعتمد القرار على تفسير لم يميز بين رأس المال المدفوع والمسجل. ويُن الدِّفاع أن القرار المطعون فيه لم يصدر للمصلحة العامة وإنما صدر لمنع الصحف من نشر انباء وتحليلات لا تعجب السلطة او تتعارض مع سياساتها.

كما استمرت الانتقادات في لبنان لتطبيقات قانون الإعلام المرئي والمسموع الذي ضيق على حرية الرأي والتعبير، وتم خلال العام إغلاق محطتين إضافيتين للتلفزة والإذاعة إحداها تابعة للمؤتمر الشعبي اللبناني وهي «صوت بيروت»، والثانية تابعة لحركة التوحيد الإسلامية وهي «إذاعة صوت الحق» و «تليفزيون المنار» وقد رافق استخدام القوة الجبرية في غلق المحطة الأخيرة سقوط قتلى وجرحى واعتقالات.. ومن ناحية أخرى أفضى قرار مفاجئ قرب نهاية العام بحظر إذاعة حديث متلفز لأحد قادة المعارضة المقيمين بالخارج إلى فتح «معركة الحريات» حيث جرت تظاهرات واحتجاجات وابعدها اعتقالات.

وفي الجزائر استمرت حرية الرأي والتعبير تعاني من ضغوط الجماعات «الإسلامية»، وضغوط الحكومة. وقد أثرت حملة العنف ضد الصحفيين بشكل واضح على قدرة الصحافة على خدمة قرائها، إذ رحل كثير من الصحفيين خارج البلاد خوفاً على حياتهم، وتسرب آخرون خارج المهنة. أما الذين بقوا فقد اضطروا إلى اتخاذ إجراءات أمنية احتياطية أثرت على جهودهم المهنية. ومن ناحية أخرى استمرت ضغوط الحكومة على الصحافة بوسائل متنوعة، بدءاً من حظر بعض الصحف وحبس محررين إلى مباشرة ضغوط مالية على الصحف المستقلة. وتتضمن المواد التي تخضع للرقابة المسائل الأمنية. لكن الحكومة توسعت في تفسيرها لما تطلق عليه «الأنباء الأمنية» لتشمل الكثير من الأمور السياسية، ونتيجة للرقابة الأمنية فلا تكاد الصحافة تقدم شيئاً ذو بال عن انتهاكات حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن فيما يسمح بنشر المذابح التي تقع تجاه مدنيين من جانب الجماعات.

وخلال العام ١٩٩٧ تم إغلاق كافة الصحف التي لها ميل متعاطفة مع جبهة الإنقاذ، ومنها اسبوعية «الموعود» و«العلاج»، وصحيفة «الامة» بينما سمح لمجلة الشروق بالمودة للصدور في أغسطس ١٩٩٧ بعد تعهد ناشريها بالبعد تماماً عن نقد الحكومة. كما واجه مسئولو الصحف استجوابات متكررة منها على سبيل المثال استدعاء مدير تحرير صحيفة الوطن ورئيس تحريرها لاستجوابهما بسبب نشر تعليقات تنهم جنرالات في الجيش بأنهم وراء الأزمة الجزائرية. كما تعرض العديد من الصحفيين للاعتقال والمحاكمة خلال العام، ومن ذلك اعتقال الصحفي محمد مصدق



يوسف أثناء تغطية إحدى الندوات في تيزي أوزو واعتقال عزيز بو عبد الله (العالم السياسي) في ٢١ ابريل/نيسان واحتجازه في أحد مراكز الأمن العسكري، واختفاء ياسر بن ميلود كاتب التعليق الصحفي في صحيفة الوطن كما أصدرت محكمة جزائرية في منتصف العام احكاماً بالسجن لمدة ستة اشهر على مدير تحرير صحيفة الوطن واحدى الصحفيات يدعى نشر انباء كاذبة في الصحيفة في العام ١٩٩٣.

في تونس، الغيت وزارة الاعلام في اكتوبر/تشرين أول، لكن استمرت الانتقادات حول استمرار خضوع الإعلام للرقابة الادارية، و«طابعه الأحادي في الفكر والمرجعية» واعتبر نواب معارضون في البرلمان أن تصحيح الوضع الاعلامي «يتوقف على مدى فصل الأجهزة الاعلامية عن الحزب الحاكم» لكن تصدى أحد نواب الحزب الحاكم لهذه الانتقادات في البرلمان وحض الحكومة على اتخاذ اجراءات حازمة بحق الناقدين تقضى بسحب الجنسية منهم.

كما أصدرت الوزارة الأولى بتاريخ ٢ يناير/كانون ثان ١٩٩٧ منشوراً حول «أحكام تنظيم الملتقيات والندوات والمؤتمرات». يتعارض مع استقلالية الجامعة وحريتها، وبشكل خطورة في اتجاه المس بحرية البحث وتنظيم المظاهرات العلمية والثقافية ويجيز تدخل السلطات الأمنية في خصوصيات الحياة الجامعية بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ التعليم العالي في البلاد. وقد استند هذا المنشور الى القانون رقم ٤ لعام ١٩٦٩ الخاص «بالاجتماعات العامة والمواكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر» بقصد توسيع مجال تطبيقه ليشمل الملتقيات والمؤتمرات العلمية التي تنظمها الهيئات الجامعية سواء داخل الحرم الجامعي او خارجه، وهو ما سيؤدى إلى الحد من البحث العلمي، ومكانة الباحث والمثقف في تونس.

ورغم أن الهمن شهد في النصف الأول من العام انتماءً واضحاً في حرية الرأي والتعبير، وبخاصة في الفترة التي سبقت اجراء الانتخابات النيابية في شهر ابريل/نيسان وفي اعتقالها، أتيح خلالها ممارسات واسعة لحرية النقد، شهد النصف الثاني من العام اتجاهاً ملموساً نحو تقييد حرية الرأي والتعبير، فبعد مرور شهر واحد على الانتخابات النيابية أصدرت المحكمة الابتدائية بغرب صنعاء حكماً غير مسبوق على صحفيين هما عبد الله سعد محمد رئيس تحرير صحيفة الشورى وشقيقه الكاتب الصحفي عبد الجبار سعد، بالجلد ثمانون جلدة وإيقافهم عن مزاولة المهنة لمدة عام وإيقاف صحيفة الشورى لمدة ستة اشهر. (أوقفت وزارة العدل هذه العقوبة لحين مراجعة النواحي القانونية والاجراءات). كما جرى توقيف صحيفة الحقيقة التي تصدر في عدن، وإقفال الصحف الحزبية المحلية التي تصدر في حضر موت، وشمل الوقف في شهر نوفمبر/تشرين ثان صحيفة حكومية «معين» لنشرها مقالاً نقدياً.

ومن ناحية ثانية تصاعدت أزمة نقابة الصحفيين باستقالة نقيبها الأستاذ عبد الباري طاهر (عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ورئيس تحرير صحيفة الثورى الناطقة باسم الحزب) وفيما بنى صحفيون مؤيدون للحكومة دعوة الجمعية العمومية للنقابة (والتي تهيمن عليها الحكومة بضم فئات عديدة من غير الصحفيين)، فقد طرح صحفيون آخرون ان يخرج «الصحافيون الحقيقيون» من النقابة وينشئوا (رابطة الصحفيين اليمنيين) لكن لم يتحقق أى من هذين الاجرائين حتى نهاية العام وظلت أزمة النقابة قائمة.

وفي مصر، ظل تجاوز «الخط الأحمر» في النقد يمثل مخاطرة غير محسوبة للعمل الصحفي والصحفيين، وشهد العام احالة عدد من الصحفيين إلى المحاكمة بتهمة القذف، كما تعرض صحفيون للحبس في قضايا المواجهة حول تطبيقات قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، وتعرض أحدهم للتعذيب. وواجهت صحيفة الشعب (المعارضة) التي تعرضت لدعوى من اللواء حسن الالفى وزير الداخلية بسبب نشرها ادعاءات تتعلق بالفساد، لقرار بتعطيل صدرها ثلاثة اعداد متتالية، بقرار من غرفة المشورة بمحكمة جنوب القاهرة بناء على طلب النائب العام، استناداً للمادة ١٩٩ من قانون العقوبات «لنشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق فيه» رغم تأكيد الاستاذ مجدى أحمد حسين ورئيس تحرير الصحيفة التزامه بقرار حظر النشر في الوقائع التي تتولى النيابة تحقيقها، وأن حظر النشر لا يعنى مطلق منع النشر عن وزارة الداخلية أو وزير الداخلية لكن ينصرف فقط الى عدم التعرض لتحقيقات النيابة في القضايا المعروضة. كما أصدر وزير الاعلام قراراً في ٢٣ أكتوبر/تشرين أول يقضى بحظر توزيع ٤١ صحيفة من بين ٢٤٠ صحيفة مصرية مرخصة في الخارج تصدر في قبرص وريطانيا وفرنسا بدعوى أن القائمين عليها لا يتوافر فيهم الشروط الواجبة لممارسة المهنة. كما أقرت الحكومة تعديلات على قانون الشركات فى مطلع العام الجديد فى ١٨/١/١٩٩٨ تتضمن قبولاً جديداً على حرية اصدار الصحف حيث اشترطت موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركات التي يكون غرضها، او من بين اغراضها العمل فى مجال اصدار الصحف، وخولت له حق رفض انشاء هذه الشركات.

## ٢ - الحق في التنظيم:

استمرت خلال العام ١٩٩٧ السمات الأساسية لموقف الحكومات العربية من ممارسة هذا الحق والتي تتراوح بين الحظر المطلق، كما فى بلدان الخليج (عدا الكويت) والسودان وليبيا، أو التقييد الصارم كما هو الحال فى سوريا والعراق. أو فرض قيود نسبية أو انتقائية فى البلدان التي تأخذ بالتعددية الحزبية من الناحية القانونية.

وقد انصبت معظم التقييدات على تنظيمات التيار الاسلامي، فاستمرت المواجهة القانونية في مصر خلال العام ١٩٩٧ حول حزب الوسط، بعد أن رفضت لجنة الاحزاب تسجيله في العام ١٩٩٦، كما استمر تصعيد السلطات ضغوطها تجاه جماعة الاخوان المسلمين المحظورة، وتم اعتقال المزيد من اعضائها خلال العام، وتركيز الانتقادات عليها، كما استمر حظر حزب النهضة في تونس وملاحقة المشتبه في انتمائهم اليه أو ملاحقة أفراد أسر متسيبه، وفي الجزائر استمر حظر جبهة الانقاذ الاسلامية واحتجاز بعض قياداتها واعضاءها، وتم وضع زعيمها عباسي مدني قيد الإقامة الجبرية بعد أيام من اطلاق سراحه بدعوى خرقه لشروط الإفراج بالادلاء بتصريحات سياسية، كما صدر قانون جديد للاحزاب يحظر استخدام الانتماء الديني أو الجهوي اساساً لتشكيل الاحزاب افضى الى انسحاب حزبين من ساحة العمل السياسي هما «الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر» بزعامة الرئيس احمد بن بلا، وحزب الأمة بزعامة السيد يوسف بن خدة تمييزاً عن احتجاجهما على ما أورده القانون ورفضهما لتغيير هويتهم، وعدم قدرتهما على توفيق أوضاعهما مع القانون الجديد.. كما استمر حظر جماعة العدل والاحسان في المغرب وفرض الإقامة الجبرية على زعيمها. وفي اليمن ضغطت السلطات باتجاه اقصاء الجناح العقائدي في حزب التجمع اليمني للإصلاح عن دخول المجلس النيابي، وتحقق لها ما ذهبت اليه، وفي الاردن ردت الحكومة على مقاطعة التيار الاسلامي للانتخابات النيابية، بحرمانه من التمثيل في مجلس الاعيان.

وقد شملت التقييدات أيضاً عدد من التنظيمات اليسارية، فاستمرت الضغوط على الحزب الاشتراكي اليمني بمصادرة مقراته وأمواله وواجه سلسلة من الضغوط الاضافية في اعقاب التفجيرات التي تعرضت لها مدينة عدن في نهاية يوليو/تموز، وسبتمبر/أيلول، وامتدت الملاحقات لحلفائه المحليين من قيادات وابطة أبناء اليمن «راي». كما استمر في تونس حظر وملاحقة اعضاء حزب العمال الشيوعي التونسي. وكذا إثارة الشقاق داخل حركة الاشتراكيين الديمقراطيين التي انتقلت منازعات أجنتها إلى ساحات القضاء، وتعرض زعيمها محمد موعدة الى فرض الإقامة الجبرية عليه لبعض الوقت، ثم استدعائه للتحقيق في نهاية العام بشكل مهين، وتوجيه اتهامات خطيرة له منها «التخطيط لإحداث فوضى في البلاد، واختيال شخصيات وطنية وزعزعة الوضع وقلب نظام الحكم» منع على إثرها من مغادرة البلاد وخضع لاجراءات أمنية صارمة لحين الانتهاء من التحقيق.

### ٣ - الحق في المشاركة:

شهدت البلدان العربية خلال العام ١٩٩٧ انتخابات رئاسية في بلد واحد هو موريتانيا وسبع

عمليات انتخابية لانتخاب مجالس نيابية في خمس بلدان عربية هي الجزائر واليمن والأردن والمغرب وجيبوتي، بينهما التتان أجرتا انتخابات غرفة ثانية للبرلمان استحدثت لأول مرة وهي الجزائر والمغرب، كما أجريت انتخابات محلية في ثلاث بلدان هي مصر والجزائر والمغرب، وصدر تشريع جديد للإنتخابات البلدية في لبنان يقضى بإجرائها في ربيع العام ١٩٩٨ لأول مرة منذ العام ١٩٦٣ وأعلن عن استكمال إعداد قانون جديد لأجراء انتخابات بلدية في قطر لأول مرة في تاريخ البلاد. كما أجريت انتخابات شوروية في سلطنة عمان.

ورغم كثرة هذه العمليات الانتخابية وتعددتها، وتباين مستوياتها وظروف إجرائها، فقد ظلت تعاني من العيوب السابقة التي ميزت العمليات الانتخابية على الساحة العربية من قبل، حيث ظلت العمليات الانتخابية تمثل تطبيقاً شكلياً لاستحقاقات دستورية منبئة الصلة عن إعمال الحق في المشاركة أو مبدأ تداول السلطة، وعانى معظمها من هيمنة الحزب الحاكم، وتدننى تمثيل المعارضة، والمشاركة السياسية للمرأة إن وجداء، كما تعرض معظمها لانتقادات جديّة بتدخل الإدارة وتزييف إرادة الناخبين بشكل مباشر أو باتخاذ مواقف سلبية من التدخلات. لكن استمرار هذه العيوب لم يحل دون تبلور ظاهرة مهمة لأول مرة هذا العام، وهي تكليف زعيم معارض بتشكيل الحكومة المغربية، فإلّا انتخابات لم تسلم من انتقادات كسابقاتها، فازت خلالها كتلة المعارضة بأعلى نسبة من الأصوات، تم تكليف الأستاذ عبد الرحمن اليوسفى زعيم «الاتحاد الاشتراكي» (الذى حاز أكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب) بتشكيل الوزارة ليحقق بذلك أول اختراق لحاجز تناوب السلطة على اساس الاقتراع.

وقد أثارت الانتخابات الرئاسية الوحيدة التي أجريت خلال العام في موريتانيا جدلاً حاداً في البلاد وقاطعتها المعارضة بدعوى عدم توافر الحد الأدنى من الشفافية المطلوبة، وتجاهل مطالبها بتشكيل لجنة وطنية للرقابة على الاقتراع وتقديم ضمانات لحياد الإدارة واستقلالية القضاء وإصلاح الحالة المدنية، كما طعنت جبهة معارضة تتألف من خمسة أحزاب أمام المجلس الدستوري في مشروعية موعد الانتخابات يوم ١٢ ديسمبر/كانون أول حيث يقضى الدستور بإجرائها خلال فترة تتراوح بين ٣٠ و ٤٥ يوماً على الأكثر من انقضاء مدة الرئاسة، التي تنتضى بالفعل في ١٧ ابريل/ نيسان ١٩٩٨. فيما انتقد الحزب الحاكم وانتصار الرئيس المقاطعة واعتبروها عمل مناف للديمقراطية، وترجمة للشعور بالمعجز. واتهم جبهة احزاب المعارضة بانها اضاعت بسبب التطرف فرصتها في ان تظل شريكاً فعالاً على الساحة السياسية.

وقد تقدم بالترشيح، الى جانب الرئيس معاوية ولد سيدى احمد الطايع، أربعة مرشحين هم: د.

محمد محمود ولد اباه (استاذ جامعي) وكان أمادو (ممرض متقاعد) والشبيه ماء العنين (وزير سابق) ومولاي الحسن ولد الجبد ، ويمثل اثنين منهم حزبين صغيرين، واثنين من المستقلين، لكن لم يمثل اى منهم منافسة جادة للرئيس. وشهدت الحملة الانتخابية مبالغاة فى الوعود الانتخابية من جانب المرشحين الذين لم يكن امام اى منهم فرصة جادة فى الفوز.

ولم تشهد الانتخابات التى اجريت يوم ١٢ ديسمبر/كانون اول اقبالا جماهيريا وخاصة فى مدينة نواكشوط، وتواذيو فيما نقلت المصادر الاعلامية الرسمية وجود اقبال كبير فى الاقاليم، وقسره مراقبون باعترافات قبلية وعصبية بينما انكرته المعارضة. وقد اسفرت النتائج الرسمية عن فوز الرئيس باكثر من ٧٩٠ من الاصوات فيما حاز الشبيه ماء العنين على ٧٦، وحاز المرشحون الثلاثة الآخرون على اقل من ٧٤ واعلن احدهم عقب اعلان النتائج حل حزبه واعتزاه علم خوض الانتخابات مرة اخرى.

أما الانتخابات النيابية فقد اجريت أولاها فى اليمين يوم ٢٧ ابريل/نيسان فى ظل قانون انتخابي جليدهو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٦. وقد شارك فى الانتخابات ١٢ حزبا فى مقدمتها حزبا الائتلاف الحاكم: المؤتمر الشعبى العام، والتجمع اليمنى للإصلاح، ومن احزاب المعارضة: البعث العربى القومى، والحق، والتنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى (المنخرطين فى مجلس التنسيق الاعلى لاحزاب المعارضة) وأحزاب البعث العربى الاشتراكي، وجبهة التحرير، والناصرى الديمقراطى وتنظيم التصحيح الشعبى الناصرى، والقومى الاجتماعى، والرابطة اليمنية، وجبهة التحرير (المنخرطين فى الجبهة الوطنية الديمقراطية «أدم» المعروفة بصلاتها الحكومية) كما شارك فى الانتخابات عدد كبير من المستقلين معظمهم من أعضاء الائتلاف الحاكم الذين لم يرشحوا على قوائم أحزابهم. وبلغ عدد المرشحين من الحزبيين والمستقلين ٢٣١١ مرشحا من بينهم ١٧ سيدة.

وقاطع الانتخابات أربعة أحزاب هى التجمع الوحدوى، وحزب رابطة أبناء اليمن (راي) والحزب الاشتراكي، وحزب اتحاد القوى الشعبية. وبررت هذه الاحزاب مقاطعتها بالتقاسم المسبق للمقاعد البرلمانية بين حزبي الائتلاف، وحرمان بعض الاحزاب من حقوقها الدستورية بعدم تسجيلها أو تأجيل تسجيلها لآخر لحظة. فيما ركز الحزب الاشتراكي -علاوة على ذلك- على نتائج حرب صيف ١٩٩٤، وتفاقم فساد الادارة وخاصة فى المحافظات الجنوبية والشرقية، وتنكر الدولة لتعهداتها للمجتمع الدولى وتعمقها ضد احزاب المعارضة ومنها الحزب الاشتراكي اليمنى المتمثلة فى استمرار الاستيلاء على حقوقه وممتلكاته ومقاراته. كما تبنت الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) حملة واسعة للدعوة لمقاطعة الانتخابات.

بلغ عدد المسجلين في جداول الانتخابات ٤,٦٣٧٧٢٨ ناخباً وناخبة مقارنة بـ ١,٨٨٠٣٢٢ ناخباً وناخبة في انتخابات العام ١٩٩٣، فيما ارتفع عدد المسجلات من النساء من ٤٨٧٣٨٩ ناخبة في العام ١٩٩٣، الى ١,٣٠٤٥٥٠ ناخبة في العام ١٩٩٧. وشارك في مراقبة الانتخابات ثلاث هيئات وطنية غير حكومية استعانت بعدد كبير من المتطوعين قامت بتدريبهم على اعمال الملاحظة، كما شارك فيها نحو ١٢٠ مراقباً من الخارج ينتمون الى العديد من الهيئات الدولية وبخاصة من الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي، كما شاركت المنظمة العربية لحقوق الانسان في ملاحظة الانتخابات.

وقد فاز حزب المؤتمر الشعبي العام بـ ١٨٦ مقعداً (زيادة ٤٣ مقعداً عما كان يحوزه في انتخابات العام ١٩٩٣) كما فاز حزب التجمع اليمني للاصلاح بـ ٥٤ مقعداً (وقد بذلك ٨ مقاعد عما ناله في انتخابات العام ١٩٩٣)، بينما نال حزبان معارضان خمسة مقاعد وهما حزب التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وهو من أحزاب مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة، وحاز ثلاثة مقاعد ليمرر موقعه في المجلس بمقعدين اضافيين عن انتخابات العام ١٩٩٣، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وهو من احزاب المجلس الوطني للمعارضة ونال مقعدان، وخرجت ثمانية أحزاب من المنافسة صفر اليلين. أما المستقلون الذين اعلن عن فوزهم بـ ٥٤ مقعداً (مقابل ٤٧ مقعداً في الانتخابات السابقة) فقد أعلنوا عن انتماءاتهم الحزبية عقب اعلان نتائج الانتخابات وانضم ٣٧ منهم الى المؤتمر الشعبي ليصل عدد مقاعده في المجلس الى ٢٢٤ مقعداً، وانضم عشرة آخرون لحزب تجمع الاصلاح ليصل عدد مقاعده الى ٦٤ مقعداً.

وقد تعرضت هذه الانتخابات لانتقادات مهمة، تركز أهمها على المرحلة الاولى من الانتخابات والمتمثلة في اعداد سجلات الناخبين، وشارك في هذه الانتقادات جميع الاحزاب، بما في ذلك الاحزاب المشاركة في الحكم، ودارت الانتقادات حول محورين احدهما بتجاه اداء اللجنة العليا للانتخابات وتمريرها سياسات حالت دون مباشرة الشعب لحقه القانوني في القيد بالاضافة والحذف وتشكيل لجان المراجعة واعداد الجداول، واتهامها بعدم الحيادة والاستقلال، وتركزت الانتقادات على المحور الثاني لعملية التسجيل ذاتها وشملت تسجيل صغار السن، وقيد افراد الجيش والامن باعتبار ما تمثله من امكانية للتحشيد وقد سجلت لجنة رقابة الانتخابات (الشعبية) ١٦٧٠٠٠ خرقاً أمكن تسوية نصفهم تقريباً قبل بدء الانتخابات نتيجة عمليات التصحيح أو التسوية. وقد أثرت هذه العوامل التي كانت موضع انتقادات معلنة من كل اطراف العمل العام على المراحل الانتخابية التالية. كما ادت مقاطعة الاحزاب الرئيسية في الجنوب، والدعوة لمقاطعة الانتخابات الى ضعف الاقبال على التصويت في بعض الدوائر في المحافظات الجنوبية، لكن لوحظ في الوقت نفسه

ان بعض قادة الاحزاب المقاطمة شاركوا كمرشحين مستقلين، ووجه بعض هذه الاحزاب منتسبيه للتصويت في بعض الدوائر، وقد وافق العملية الانتخابية بعض اعمال العنف راح ضحيتها عدد من المواطنين.

في الجزائر أجريت الانتخابات التشريعية في ٥ يونيو/حزيران، وذلك لأول مرة منذ الغاء الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩١، وتنافس على مقاعد المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) البالغة ٣٨٠ مقعداً ٧٧٤٧ مرشحاً ينتمون الى ٣٩ حزباً بالإضافة الى مرشحين مستقلين وفقاً لنظام الاقتراع النسبي، وجرت الانتخابات بحضور ٢٤٤ مراقباً دولياً ينتمون لمنظمات الامم المتحدة والوحدة الافريقية والجامعة العربية علاوة على نحو ٣٠٠ صحفى اجنبي من جميع انحاء العالم.

وطبقاً للمصادر الرسمية فقد بلغت نسبة المشاركة ٦٥,٤٩٪، وفاز حزب التجمع الديمقراطي بالأغلبية النسبية لمقاعد المجلس الشعبي الوطني بحصوله على ١٥٥ مقعداً بنسبة ٤٠,٧٩٪، وتلاه في المركز الثاني حركة مجتمع السلم (حماس) بزعامة محفوظ نحاح وحصلت على ٦٤ مقعداً، ثم حزب النهضة وحصل على ٣٤ مقعداً، ثم حزب «جبهة القوى الاشتراكية»، و«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»، وحصل كل منهما على ١٩ مقعداً، ثم «حزب العمال» بزعامة لويذة حنوني، وحاز أربعة مقاعد، والحزب الجمهوري التقدمي وحاز ثلاثة مقاعد، و«حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية» و«الحزب الاجتماعي الليبرالي» وحصل كل منهما على مقعد، بينما حصل المستقلون على ١١ مقعداً. وبذلك دخل المجلس عشرة أحزاب وخرج من الحلبة ٢٩ حزباً من أهمهم حزب التحالف الوطني الجمهوري بزعامة نور الدين بوكروح، والتضامن من أجل التنمية بزعامة محمد شريف طالب.

جرت احتجاجات واسعة من جانب العديد من الاحزاب وبخاصة تلك التي لم تحصل على النسبة التي كانت تطمح اليها ومن بينها حزب حركة مجتمع السلم (حماس)، وجبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد، وحزب النهضة، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعيد، وقد عقد زعماء هذه الاحزاب قبل وبعد اعلان النتائج الأولية سلسلة من المؤتمرات الصحفية أشاروا فيها الى تجاوزات واغتيالات، وتهديدات ضد عدد من اعضائها اثناء عملية التصويت والفرز وطالبوا باعادة النظر في بعض الصناديق وخاصة اللجان المتنقلة والخاصة. وهددوا باتخاذ اجراءات عنيفة. بينما تضايرت أقوال وشهادات بمئة الامم المتحدة لملاحظة الانتخابات فصدر تقرير باسم البعثة ينتقد غياب الشفافية والحياد خاصة في اللجان الخاصة والمتنقلة، فيما أعرب رئيس وفد الملاحظين الهنود عن رفضه لمضمون التقرير ووصفه بأنه غير موضوعي، ولم يحرره سوى أربع ملاحظين فقط، وذكر ان الانتخابات كانت نزهة وشفافة وجرت في ظروف حسنة، كما سجل

ملاحظان شيليان تابعان للجنة وجود حرية تعبير حقيقية، وإقبال الناخبين على مكاتب التصويت. ومن ناحية ثالثة كذب أحد مساعدي الأمين العام للأمم المتحدة أن تكون الهيئة الدولية انتقدت غياب الشفافية في الانتخابات، وأشار إلى أن الأمم المتحدة أرسلت أربع ملاحظين مكلفين بالمساعدة في تنظيم الانتخابات وتنسيق عمل نحو ١٠٠ ملاحظ دولي من ٣٠ دولة. وأن مجموعة من الملاحظين ليست لهم علاقة بالأمم المتحدة هم الذين قدموا انتقادات نسبت خطأ لممثل الأمم المتحدة. كذلك أثار تقييم بعثة الجامعة العربية للانتخابات بأنها تمت «بنزاهة وشفافية» انتقادات داخلية وبخاصة من جانب رئيس حزب حركة مجتمع السلم (حماس).

وقد استكملت الانتخابات النيابية بانتخاب مجلس الأمة (الغرفة الثانية للبرلمان) في ٢٥ ديسمبر كانون/أول والذي استحدثه الدستور المعدل في العام ١٩٩٦ وناط به صلاحيات في سن القوانين مماثلة لصلاحيات مجلس الشعب، واعتبر رئيسه نائباً لرئيس الجمهورية ويحل محله في حالات المرض أو الموت أو الاستقالة. ويتكون من ١٤٤ عضواً يمين الرئيس للشهم (٤٨ عضواً)، ويتم انتخاب الثلثين الآخرين (٩٦ عضواً) عن طريق الاقتراع السري غير المباشر من أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولاية.

وقد تنافس على مقاعد المجلس ٥٥٢ مرشحاً يمثلون ١٤ حزباً وقائمة أحزاب من أعضاء مجلس البلديات والولايات الذين انتخبوا في اقتراع ٢٣ أكتوبر/تشرين أول. وطبقاً للنتائج الرسمية فقد بلغت نسبة المشاركة ٧٩٤,٨٣٪ واكتسح حزب التجمع الوطني الديمقراطي (حزب الرئيس) بأغلبية ٨٠ مقعداً تلاه حزب جبهة التحرير الوطني وحاز ١٠ مقاعد وحصلت جبهة القوى الاشتراكية على ٤ مقاعد في حين حصلت حركة تجمع السلم (حماس) على مقعدين اثنين، وخرج ١٠ أحزاب من المنافسة. وقد أعلن الرئيس أسماء الأعضاء المعيّنين قبل نهاية العام.

وفي المغرب اجريت الانتخابات يوم ١٤ نوفمبر/تشرين أول ١٩٩٧ وتنافس على مقاعد مجلس النواب البالغ ٣٢٥ مقعداً ١٦ حزباً بينهم ثلاثة أحزاب جديدة تشارك في الانتخابات لأول مرة (وهي الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وجبهة القوى الديمقراطية المنشقان عن حزبين معارضين، والحركة من أجل الديمقراطية الذي تأسس قبل شهر واحد من الانتخابات) وتراجع حزب «الحركة الشعبية الدستورية» ذو التوجه الإسلامي عن مقابلة الانتخابات بينما قاطعها حزب واحد هو حزب الطليعة.

وقد مثلت القوى المتنافسة ثلاثة تجمعات رئيسية هي أحزاب الموالاة (وتضم الاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، والحزب الوطني الديمقراطي) والوسط (وابرزها التجمع الوطني للأحرار، والحركة الوطنية الشعبية والحركة الديمقراطية الاشتراكية) والمعارضة (الاستقلال، الاتحاد



الاشتراكي، التقدم والاشتراكية، منظمة العمل). وقد نجحت احزاب الموالاة (كتلة الوفاق المساندة للحكومة) في ترشيح ٩٠ مرشحاً مشتركاً، بينما أخفقت أحزاب المعارضة في الوصول الى ترشيح مشترك حتى على مستوى حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي اللذين كانا قد خاضا انتخابات العام ١٩٩٣ بمرشحين مشتركين وطرحن بدلاً لذلك شعار «البرنامج المشترك». ورغم استمرار الحظر على مشاركة «الاسلاميين» في الانتخابات، فقد اتاحت لائحة حزب «الحركة الشعبية الدستورية» منفذاً لهذه المشاركة.

وطبقاً للمصادر الرسمية بلغ عدد المسجلين في كشوف الناخبين ١٢,٠٧٩,٠٦٣ شارك ٢,٥٨٣ منهم في التصويت. وأحرزت أحزاب الكتلة الوطنية المعارضة ١٠٢ مقعداً مقابل ١٠٠ مقعداً نالتها أحزاب الوفاق وحازت أحزاب الوسط ٩٧ مقعداً، لكن طرأ تغيير على الأوزان النسبية داخل كل كتلة، فداخل كتلة المعارضة حاز الاتحاد الاشتراكي ٥٧ مقعداً مقابل ٤٨ مقعداً في المجلس السابق، وتلاه حزب الاستقلال وحصل على ٣٢ مقعداً مقابل ٤٣ مقعداً في المجلس السابق، ثم حزب «التقدم والاشتراكية» ونال ٩ مقاعد وحزب «منظمة العمل الديمقراطي» ونال ٤ مقاعد. وفي أحزاب الوفاق جاء في المقدمة حزب الاتحاد الدستوري وحاز ٥٠ مقعداً مقابل ٢٧ مقعداً في المجلس السابق، وتلاه حزب الحركة الشعبية وحصل على ٤٠ مقعداً مقابل ٣٣ مقعد في المجلس السابق ثم الحزب الوطني الديمقراطي الذي نال ١٠ مقاعد مقابل ١٤ مقعد في المجلس السابق. أما بين أحزاب الوسط، فقد نال التجمع الوطني للحرار ٤٦ مقعداً مقابل ٢٨ مقعداً في المجلس السابق، وتلاه حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (وهو حزب حديث تأسس عام ١٩٩٦) وحصل على ٣٢ مقعداً، ثم «الحركة الوطنية الشعبية» وحاز ١٩ مقعداً.

أما الأحزاب الأخرى الصغيرة فقد استرعى الانتباه حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، الذي وصف بأنه حزب الاتجاه الإسلامي ولم يسبق له خوض الانتخابات، فقد حصل على ٩ مقاعد كما حصلت جبهة القوى الديمقراطية (المنشقة عن حزب التقدم والاشتراكية) على ٩ مقاعد أيضاً. ثم تلاهما الحزب الاشتراكي الديمقراطي (المنشق عن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي) وحصل على ٥ مقاعد، وجاء في المؤخرة حزبا «العمل» الذي حصل على مقعدين محققاً بنفس مركزه في المجلس السابق ثم «الشورى والاستقلال» وحصل على مقعد واحد.

وقد انتقدت أحزاب المعارضة وقوع انتهاكات تمثلت خصوصاً باستخدام الأموال، ودور الإدارات المحلية في دعم مرشحين معينين ولجوء بعض الأحزاب الى استخدام العنف للتأثير في سير العملية الانتخابية، واتهم حزب الاستقلال السلطة بمساندة مرشحي احزاب الادارة، واعلن رفضه لنتائج الانتخابات، بينما اقتصر رد فعل الاتحاد الاشتراكي على انتقاد السليبات التي شابت العملية الانتخابية

والطعن في نتائج بعض الدوائر.

وقد استكملت الانتخابات النيابية في المغرب في الخامس من ديسمبر/كانون الثاني بانتخاب مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان) والذي استحدثه التعديل الدستوري في ايلول/سبتمبر ١٩٩٦. واعطاء صلاحيات واسعة اهمها امكان تقديم ملتمس رقابة ضد الحكومة، والمطالبة باصلاحها في حال ظهور أزمة سياسية وتشكيل لجان لتقصي الحقائق او تقديم مقترحات بقوانين. وقد تنافس على مقاعد مجلس المستشارين، الذي يضم ٢٧٠ مقعداً، حوالي ٢٤٢٠ مرشحاً من المنتخبين في البلديات وممثلي الغرف المهنية والمركزيات النقابية ومجالس المحافظات والجهات ينتمون الى ١٤ حزباً سياسياً و١١ تنظيمًا نقابياً، واسفرت النتائج عن تقدم احزاب وسط اليمين وحصلت على ٩٠ مقعداً (منها ٤٢ لحزب التجمع الوطني للحرار الذي يتزعمه احمد عصمان رئيس الحكومة) تليها احزاب الوفاق، وحصلت على ٧٦ مقعداً، بينما تفهقرت المعارضة الى المرتبة الثالثة بحصول ثلاثة أحزاب منها على ٤٤ مقعداً (الاتحاد الاشتراكي (١٦ مقعداً) والاستقلال (٢١ مقعداً) والاشتراكية) في حين خرج حليفها الرابع حزب العمل خالي الوفاض .

وقد اجتمعت مصادر المعارضة على حدوث خروقات، وبوصة لشراء اصوات الناخبين، وتدخل سافر للسلطات لمصلحة البعض ضد البعض الاخر كما اعلن حزب الاستقلال رفضه لنتائج هذه الانتخابات ايضاً.

وفي الأردن أجريت الانتخابات التشريعية في ٤ نوفمبر/تشرين ثان، وتعد ثالث انتخابات تشريعية منذ عودة الحياة النيابية في العام ١٩٨٩، وأول انتخابات تشريعية بعد ابرام معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية. وقد قاطعتها جبهة حزبية واسعة تشمل جماعة الاخوان المسلمين وفراغها السياسي حزب جبهة العمل الاسلامي، وثمانية أحزاب يسارية وقومية، وبعض النقابات المهنية. وبررت هذه الاحزاب مقاطعة الانتخابات بعدم جدوى المشاركة طالما ان مجلس النواب لا يقوم بوظيفته المتمثلة في مراقبة السلطة التنفيذية التي تتخذ قرارات دون الرجوع للشعب. كما شكلت هذه القوى جبهة باسم «قوى الاصلاح الوطني» طالبت بتفعيل الدستور والغاء القوانين الاستثنائية، والغاء القوانين المقيدة للحريات العامة والديمقراطية، وطالبت الحكومة بالعودة الى الصف العربي والغاء معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية.

وقد تنافس على مقاعد مجلس النواب الثمانين، ٥٢٥ مرشحاً بينهم ١٧ مرشحة في ٢١ دائرة انتخابية يعبر معظمهم عن روابط عشائرية، وعدد محدد من الحزبيين يمثلون حزب البعث العربي والحزب الواحدى الديمقراطى، والحزب الشيوعي الاردنى والحزب الوطنى الدستورى الذى يتزعمه

عبد الهادي المجالي شقيق رئيس الوزراء وبعض المنشقين عن المعارضة.

وأوردت المصادر الحكومية أن بين المرشحين ١٠٩ من المعارضين فيما قدرت مصادر صحفية ان عدد المعارضين الذين تقدموا للترشيح لم تتجاوز ٢٥ من مجموع المرشحين. كما اشارت ترشيحات «الحزب الوطني الدستوري» «السرية» جدلاً كبيراً حيث ورد أنه تقدم الى جانب لائحته المعلنة التي تشمل احد عشر عضواً، بلالحة سرية تضم نحو عشرين آخرين سعى الى تعزيز فرص نجاحهم في المناطق التي تسودها العشائرية.

بلغ عدد الذين تسلموا بطاقتهم الانتخابية ١,٤٧٩,٩٦٨ ناخباً وناخبة بنسبة ٢٨٠,٥١ من اعداد الذين يحق لهم الاقتراع، وتم الاقتراع على اساس مبدأ الصوت الواحد للناخب الذي حل محل اللوائح المتعددة الاصوات في العام ١٩٩٢. وقد اثبتت أزمة حول وجود اكثر من مائة الف صوت مكرر في الجداول الانتخابية وقامت وزارة الداخلية بتصحيح هذا الخطأ، وقد أوردت المصادر الصحفية أن نسبة التصويت لم تتجاوز ٢٤٠ .

أسفرت النتائج عن استمرار سيطرة التيار العشائري التقليدي الموالي للسلطة على الاغلبية الساحقة من مقاعد المجلس، كما فاز ثمانية من الاسلاميين المستقلين من بينهم اثنان من القيادات فصلا من جماعة الاخوان المسلمين، كما فاز اثنان من اعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي ولم يفز من «الحزب الوطني الدستوري» سوى أمينه العام، والرجل الثاني في الحزب. واختفت السيدات السبعة عشر اللاتي خضن الانتخابات في دخول المجلس وبينهن النائبة الوحيدة في المجلس السابق توجان الفيصل.

وقد تعرضت العملية الانتخابية لانتقادات واسعة النطاق في مراحلها المختلفة. ووصدت المنظمات الحقوقية ٦ خروقات واسعة النطاق شملت عدم شطب أسماء آلاف المونى من سجلات الناخبين، صدرت باسماء الكثيرين منهم بطاقات انتخابية، ووجود اكثر من مائة ألف اسم مكرر في الجداول الانتخابية، والتوزيع العشوائي للبطاقات وتسليمها بعشرات الالاف لمرشحين او لاشخاص ثبت ان توكيل العديد منهم لم يكن سليماً او قانونياً. وازالة لافئات المرشحين من الشوارع، ومنع اقامة اجتماعات انتخابية للعديد من المرشحين والمرشحات خاصة في الزرقاء. وهجوم وزير الداخلية على بعض الاحزاب السياسية بما يتعارض مع حيادية الحكومة المفترضة. وتوظيف الحكومة لما لديها من أسلحة قانونية وادارية ومادية واعلامية وسياسية للتأثير في الانتخابات.

وفي جيمسوتي أجريت في ١٩ ديسمبر/كانون الاول ١٩٩٧ ثانی انتخابات نيابية متعددة الاحزاب منذ العام ١٩٩٤. وقد شارك في هذه الانتخابات أربعة أحزاب هي: التجمع الشعبي من أجل

التقدم الذي يتزعمه الرئيس حسن غوليد ويتحالف مع جناح إعادة الوحدة والديمقراطية الذي وقع على اتفاق السلام في ديسمبر/كانون أول ١٩٩٤ وحزب التجديد الديمقراطي والحزب الوطني الديمقراطي. وقد بدأ الاقبال على الانتخابات ضعيفاً نسبياً في العاصمة وضواحيها حيث بلغت نسبة المشاركة في هذه المناطق ٢٨، ٤٧٪ وفي منطقة على صبيح بلغت ٩٩، ٢٢٪. وقد فاز حزب التجمع الشعبي من اجل التقدم (الحاكم) مع حلفائه في جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية بكل المقاعد البرلمانية البالغ عددها ٥٦ مقعداً.

وفي سلطنة عمان اجريت انتخابات مجلس الشورى في ١٦ اكتوبر/تشرين أول، وتقدم للترشح لمقاعد المجلس البالغة ٨٢ مقعداً نحو ٧٦٣ مرشحاً بينهم ٢٧ امرأة. فيما بلغ عدد الناخبين حوالي ٥١ ألف ناخب (مندوب واحد لكل ٣٥ شخصاً) تراوحت نسبة النساء بينهم بين ١٠-١٥٪ طبقاً للمصادر الصحفية. وقد شاركت النساء في هذه الانتخابات لأول مرة على مستوى السلطنة بعد أن كانت ممارستها لهذا الحق قاصرة في الانتخابات السابقة عام ١٩٩٤ على مناطق العاصمة الست.

ولم تجر حملة انتخابية وخلت الشوارع من اي ملصقات كما غابت الدعاية الانتخابية عن الصحف أيضاً، وقيل في تبرير ذلك الحفاظ على البيئة وعدم تلطيخ الشوارع بالاعلانات، وتفادى رفع شعارات وبرامج قد تهدد بتفجير أحقاد عشائرية وقبلية ومناطقية قد يضطرب معها جبل الامن. كما أورد مراقبون ان الناخب (المندوب) كان ملزماً أن يسجل اسمه على ورقة الاقتراع الى جانب الاسماء التي اختارها لمضوية مجلس الشورى، مما يسقط أحد أهم شروط ممارسة الديمقراطية وهو سرية الاقتراع.

وقد فاز ١٦٤ مرشحاً من ٥٩ ولاية بينهم السيدتان اللتان سبق أن فازتا بعضوية المجلس في دورته السابقة، ورفعت الاسماء الى السلطان قابوس لاختيار ٨٢ من بينهم لعضوية المجلس وفقاً لتوزيع يتراوح بين عضوين للولايات ذات الكثافة السكانية العالية، وعضو واحد للولايات المحدودة الكثافة. وصدر مرسوم سلطاني في نوفمبر/تشرين ثان باسماء المعينين.

أما الانتخابات المحلية فقد أجريت أولاًها في مصر في ٧ ابريل/نيسان وشارك فيها كل الاحزاب السياسية عدا حزبا الوفد الذي اعلن عن امتناعه عن خوض الانتخابات «لعدم توافر ضمانات لنزاهتها»، وحزب الأمة، للتنافس على ١٥٠٧ مجلساً بلدياً تضم ٧٣٨٢ مقعداً في المجالس المحلية في ٢٦ محافظة. وتنافس فيها نحو ٥٧٠٠٠ مرشح «بدون احساب التنازلات» من الحزبيين والمستقلين بانخفاض ملحوظ عن تقديرات وزير الادارة المحلية الذي كان يتوقع وصولها الى ١٠٠،٠٠٠ مرشح والذي فسر هذه الظاهرة بانسحاب بعض الاحزاب، وما شهدته انتخابات مجلس

## الشعب الأخيرة من أحداث عنف.

ومنذ البداية اثار توائم الناخبين الكثير من الجدل، حيث استبعدت الحكومة ادراج اسماء الناخبين الجدد فى الجداول، وايضاً من الترشيح. وحاز الحزب الحاكم على ٢٤٩ من الدوائر بالتركية، فيما أوردت احزاب معارضة من بينها الاحرار والتجمع والاخوان المسلمين، ومراقبين مستقلين وقوع تدخلات ادارية واسعة فى العديد من الدوائر لاغلاقها بالتركية على مرشحي الحزب الوطنى. وتنافس فى الدوائر المتبقية حوالى ٢٣٠٠٠ مرشح للحزب الوطنى مع نحو ١١٠٠٠ للمعارضة والمستقلين.

وقد شكت احزاب المعارضة من حرمان مرشحيها من حقوقهم الانتخابية وخصوصاً فى شأن متابعة عمليات الاقتراع داخل اللجان، وطرد مندوبيها من لجان التصويت فى مواقع عديدة. ونقل مقار انتخابية الى اماكن نائية غير معلومة للناخبين فى بعض المحافظات دون الاعلان عن ذلك. وتعرض بعض مرشحيها لاعتداءات فى عدة محافظات، ووقوع تزوير على نطاق واسع لصالح مرشحي الحزب الوطنى فى بعض المحافظات بملء اعداد كبيرة من الصناديق لصالح مرشحي الحكومة قبل بدء التصويت، واستغلال رؤساء بعض اللجان للمادة ٣١ من التعليمات الخاصة بأحقيتهم فى الادلاء بالرأى نيابة عن المعاقين والأمين فملأوا بطاقات الرأى لصالح الحزب الوطنى. كما تكررت الشكوى من اعمال العنف، واستخدام الحزب الوطنى «للبلطجية» امام اللجان للتحرش بمندوبي ومرشحي المعارضة والمستقلين وترهيب الناخبين بتفاسي من رجال الامن، وايدت تقارير محايدة هذه الادعاءات.

وقد لاحظ المراقبون ان الاقبال على الاقتراع كان ضعيفاً ولم يتجاوز ٢٠٪ من جملة المقيدى فى الجداول الانتخابية، والتي تضم نحو ١٨ مليون ناخب، بل ان هذه النسبة وصلت فى كثير من المحافظات الى ٥٪ فقط، كما ظهر تبنى مستوى المنافسة نتيجة استبعاد قرابة نصف المجالس بفوز مرشحيها بالتركية.

وقد اسفرت النتائج عن فوز الحزب الوطنى بنسبة ٩٣,٥٪ من اجمالى عدد المقاعد مما يعنى احتكار المجالس المحلية من جانب الحزب الوطنى، وفوز احزاب المعارضة بنسبة ٢٪ فقط بتراجع ملحوظ عن الانتخابات السابقة فى العام ١٩٩٢ التى حازت خلالها على ١٠٪ من المقاعد.

وفى المغرب اجريت انتخابات المحليات فى ١٣ يونيو/حزيران، وفقاً للتعديلات الدستورية التى اقرت فى ١٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٦، لشغل ٢٠ ألف مقعد للبلديات. وتنافس على هذه المقاعد ١٧٩، ١٠٢ مرشحاً يتبعون الى ١٢ حزباً بالإضافة الى المستقلين، وذلك بزيادة نحو ٩,٢٪ مقارنة بمجموع المرشحين فى الانتخابات السابقة. وبلغ عدد مرشحي كتلة الاحزاب المعارضة ٢٣,٨٥٨

مرشحاً بنسبة نحو ٢٣٪ ، فيما بلغ عدد مرشحي احزاب الوفاق ٢٦,٠٢٦ مرشحاً بنسبة ٢٣,٥١٪، واحزاب الوسط ٢٢,٣٥٣ مرشحاً بنسبة ٢٢,٧٥٪ فيما بلغ عدد المرشحين المستقلين ١٤,٥٤٥ مرشحاً بنسبة ١٤,٢٣٪ وزاد عدد المرشحات من النساء زيادة ملحوظة عن الانتخابات السابقة اذ ترشحت ١٦٠١ مقابل ١٠٨٦ فى العام ١٩٩٢ .

اسفرت الانتخابات عن حصول كتلة احزاب المعارضة على ٢٣١,٧ من الاصوات، وكتلة احزاب الوفاق على ٢٣٠,٣ وكتلة الوسط على ٢٢٦,٤ بينما حصل المرشحون المستقلون على ١٠٪ من الاصوات. ورغم زيادة عدد المرشحات من النساء والحضور الملحوظ لهن فى الحملة الانتخابية والتصويت فلم تفر سوى ٨٠ سيدة فقط.

وقد تعرضت العملية الانتخابية لانتقادات مهمة من جانب الاحزاب والمنظمات الحقوقية وشملت الانتقادات اتهامات بتدخل الادارة، وممارسة الرشوة، وارتكاب اعمال عنف. وسجل تقريران للمنظمة المغربية لحقوق الانسان و الجمعية المغربية لحقوق الانسان انتقادات مهمة على اللوائح الانتخابية شملت وجود أسماء مكررة، وكذا أسماء وفيات، وعدم تمكين السلطات المعنية بدورها فى تمكين المشتكين من وسائل الالبات، وثبوت حالات تم فيها تسليم البطاقات بالنيابة وتوزيعها على بعض الناخبين دون التأكد من هويتهم، وتسجيل أطفال دون السن القانونى، واستغلال النفوذ فى تسجيل بعض المواطنين واستبعاد آخرين، كما سجلت الجمعيتان ملاحظات اخرى مهمة على عملية الترشيح منها رفض السلطات المحلية فى بادئ الامر تسجيل اسماء بعض المرشحين فى بعض المناطق بدعوى انهم من المعتقلين السياسيين السابقين، فى الوقت الذى سمحت بترشيح آخرين سبق أن ادنوا نهائياً فى قضايا تمس الشرف.

وشملت انتقادات الجمعيتين أيضاً سير الحملة الانتخابية واتباع أساليب الاغراءات والتهديد والقيام بحملات اعتقال ومحاكمات غير عادلة فى حق المشرات من المواطنين فى مناطق عديدة وبخاصة فى أوساط حزب الطليعة الديمقراطية الاشتراكي وجماعة النهج الديمقراطي ورفض السماح لبعض الهيئات بمقعد تجمعات عمومية لشرح موقفها، وحجب الدعم المالى المخصص للاحزاب المشاركة فى الانتخابات عن حزب العمل، والحيلولة دون تمتع بعض الهيئات السياسية عن استعمال حقها فى استخدام وسائل الاعلام العمومية، وتفاعس الشرطة القضائية والهيئات المعنية عن تحمل مسؤولياتها عن التصرفات المخالفة. كما شملت ملاحظات التقريرين عن عملية التصويت انتهاكات عديدة لحرية التعبير مثل اتباع اسلوب التهديد والتحرش والضرب والاعتقال واستمالة الموظفين العموميين مادياً ومعنوياً والسماح بالتصويت دون أى وثيقة تثبت الهوية، وتهريب صناديق الاقتراع وافراغها وفرزها فى اماكن اخرى، والتصويت اكثر من مرة من جانب الشخص الواحد، ورفض تسليم

محاضر يوم التصويت.

وفي الجزائر اجريت الانتخابات المحلية في ٢٣ أكتوبر/تشرين أول على مستوى المجالس البلدية والولاية وتلاحظ ارتفاع نسبة المشاركة في انتخابات المجالس البلدية الى ٦٩, ٦٧ وانخفاضها بالنسبة للمجالس الشعبية الولاية الى ٦٢, ٦٧.

وقد فاز حزب التجمع الوطني الديمقراطي بزعامة عبد القادر بن صالح بغالبية المقاعد البلدية والولاية بحصوله على ٧٢٤١ مقعداً من مجموع ١٣ ألف مقعد، تلاه شريكاه في الائتلاف الحاكم حزب جبهة التحرير الوطني الحاصل على نحو ٢٨٦٤ مقعداً ثم حركة مجتمع السلم (حماس) الحاصلة على ٨٩٠ مقعداً، وتلاههم حركة النهضة الاسلامية وفازت بـ ٦٤٥ مقعداً ثم جبهة القوى الاشتراكية المعارضة وحازت ٥٠٨ مقعداً، ثم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعدى وحصل على ٢٩٠ مقعداً ثم التجديد ٤٣ مقعداً، بينما حصلت قوائم المرشحين المستقلين على المرتبة السادسة حيث حصلت على ٤٤٤ مقعداً.

وعلى صعيد الانتخابات الولائية حصل التجمع الديمقراطي على ٩٨٦ مقعداً من مجموع ١٨٠٠ مقعد تلاه حزب جبهة التحرير الوطني وحصلت على ٣٧٣ مقعداً ثم حركة مجتمع السلم وحصلت على ٢٦٠ مقعداً ثم النهضة الاسلامية ١٢٨ مقعداً ثم جبهة القوى الاشتراكية ٥٥ مقعداً وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحصل على ٥٠ مقعداً.

كما حصل نحو ٢٦ حزباً على مقاعد تتراوح بين مقعد واحد الى عشرين مقعداً في المجالس البلدية والولاية.

وقد أعرب العديد من الاحزاب عن احتجاجها على نتائج الانتخابات ووجهوا اتهامات بحدوث تجاوزات وعمليات تزوير واسعة. وشارك في هذه الانتقادات حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم المنتهين الى الائتلاف الحاكم. واتهم الاخير الحكومة بانها انحازت لحزب السلطة، ووصف نتائج الانتخابات بانها «مطبوخة» ومعدة سلفاً ووزع حزب «النهضة الاسلامي» الحائز على المركز السادس صوراً من مراسله الاحتجاجية للجنة مراقبة الانتخابات حول تجاوزات وقعت في عدة ولايات شملت منع المراقبين من دخول مراكز ومكاتب التصويت، والسماح بالاقتراع دون وكالة، والتعدي اللفظي والبدني، وأشار زعيم الحزب الى ان التجاوزات فاقت ما جرى في الانتخابات التشريعية. وقد امتدت الانتقادات الى داخل المجلس الوطني الشعبي (البرلمان) ودعا نواب لتشكيل لجنة للتحقيق في التجاوزات التي وقعت خلال الانتخابات. ووافق المجلس على تشكيلها من ممثلين للكتل البرلمانية لحصر المخالفات وتقديم تقرير مفصل حولها.

وفي سابقة تعد الاولى من نوعها في قطر أعلن أمير البلاد عزم حكومته على اجراء انتخابات بلدية. وتولت وزارة العدل وضع مشروع لقانون الانتخابات، لكن عندما طرح وزير العدل هذا المشروع للمرة الاولى (في محاضرة القاها في نادى الجسرة الثقافي الاجتماعي) فقد بين ان مشاركة المرأة مازالت قيد البحث، وانه سوف يتعين على المرشح للانتخابات البلدية ان يدفع تأميناً مالياً. وقد تعرضت هذه التوجهات لانتقادات صحفية شديدة. وحسم امير البلاد الجدل، واعلن في نهاية نوفمبر/تشرين ثان عن اكتمال مشروع القانون الخاص بالمجلس البلدي المركزي على اساس الانتخاب المباشر، ومنح المرأة حق الترشيح والانتخاب، واعطاء المجلس صلاحيات تشمل مختلف نواحي الشؤون البلدية. لكن أخفقت الحكومة في اصدار القانون والوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها باجراء الانتخابات قبل نهاية العام.

#### رابعاً: حصار الشعب العراقي

شهدت قضية حصار الشعب العراقي خلال العام تطورين مهمين، فمن ناحية بدأ تدفق امدادات الغذاء والدواء في اطار تطبيق مذكرة التفاهم بين الحكومة والامم المتحدة «صيغة النفط مقابل الغذاء» لكن تبين تقدير مدى التحسن في تلبية الاحتياجات الضرورية الملحة في مواجهة الآثار التراكمية للحصار في ضوء التعقيدات التي تبديها لجنة الجزاءات في الموافقة على عقود شراء الغذاء والدواء.. ومن ناحية ثانية نشبت أزمة حادة بين الحكومة العراقية واللجنة الدولية لنزع اسلحة الدمار الشامل (بونيسكوم) التي تعد الآلية الرئيسية التي يستند اليها التحالف الامريكي البريطاني في تمديد أمد العقوبات الاقتصادية على العراق، أفضت الى تهديدات امريكية بتوجيه ضربة عسكرية جديدة للعراق.

في مجال تطبيق «صيغة النفط مقابل الغذاء» فقد بدأ العمل به في ديسمبر/كانون اول ١٩٩٦، ووجدد مرتين خلال العام ١٩٩٧ في الثامن من يونيو/حزيران والخامس من ديسمبر/كانون أول لمدة ستة أشهر في كل منهما، وبدأ النفط يتدفق من العراق في ٧ يناير/كانون ثان ١٩٩٧ كما بدأ ابداع عائداته في الحساب المعلق في البنك الوطني في باريس، لكن بينما كان يجري توزيع الاموال على لجنة التمريضات بالامم المتحدة، واللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة، ويحتجز حصّة على سبيل الاحتياط لاغراض اخرى، بشكل تلقائي، فقد واجهت عملية التصديق على عقود شراء الغذاء والدواء تعقيدات كثيرة عند نظرها من جانب لجنة الجزاءات.

وطبقاً للتقرير المرحلي رقم (١) الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال



الاحمر بشأن نشاط الاتحاد في العراق خلال الفترة من شهر يناير/كانون اول الى شهر مارس/آذار ١٩٩٧ فقد مضت أشهر قبل أن تبدأ امدادات الغذاء في الوصول للبلاد، ويرجع سبب التأخير الى الوقت الذي تستغرقه الموافقة على العقود التجارية للشراء. وقد بدأت الحكومة العراقية في توزيع دقيق القمح في الوسط والجنوب في ٢ ابريل/نيسان. وطبقاً لنفس التقرير فانه لم يطرأ تغيير مؤثر على سعر السوق للمواد الغذائية، ولا سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار خلال هذه الفترة. كما انتقد ايضاً المقرر الخاص المعين من قبل الامم المتحدة في تقريره المقدم للامم المتحدة في فبراير/شباط ١٩٩٧ ببطء اجراءات الموافقة من جانب لجنة الجزاءات .

ومن جانبها دعت الحكومة العراقية لتحديد مهلة أقصاها ستة أشهر لوصول السلع الانسانية للعراق، وعبر وزير الخارجية عن رفضه للتفسيرات الامريكية والبريطانية للاتفاق بانه لا توجد مدة محددة لوصول الغذاء والادوية. وأشار الوزير العراقي الى ان الولايات المتحدة وبريطانيا جمدتا ٨٣ عقداً لأذار واهية ورفضتا ٢١ عقداً غيرها.

وقد قررت الحكومة العراقية وقف بيع النفط بموجب القرار ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء) الى ان توافق الامم المتحدة على خطة جديدة لتوزيع الاغذية والادوية، وجاءت الموافقة على خطة التوزيع في ٤ أغسطس/آب ١٩٩٧ واستئناف المبيعات في منتصف اغسطس/آب مما حال دون بلوغ الكمية المحددة لمبيعات النفط خلال النصف الاول من المرحلة الثانية، وفيما اعتبرت الحكومة العراقية ان موعد دخول هذه المرحلة حيز التنفيذ هو تاريخ الموافقة على خطة التوزيع وسعت الى تمديد الموعد شهرين فقد اعتبرت الولايات المتحدة ان تاريخ بدء هذه الفترة هو ٨ يونيو/حزيران أى موعد موافقة مجلس الامن على بدئها وتنتهى في الاسبوع الاول من سبتمبر/أيلول ورفضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تغيير برنامج مبيعات النفط المسموح بها للعراق، وقدمت الدول الثلاث مشروع قرار يقضى بتعديلات داخل المهلة الأساسية أقرها مجلس الامن في ١٢ سبتمبر/أيلول.

وأما التطور الثانى المهم فى مسار قضية الحصار على الشعب العراقى ، فيتعلق بالازمة بين الحكومة العراقية واللجنة الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل « يونيسكوم» التى يستند التحالف الامريكى البريطانى الى تقاريرها فى تمديد أجل الحصار على العراق. وقد شهدت اللجنة فى منتصف العام تغييرا فى قيادتها ، وحل السفير الاسترالى لدى الامم المتحدة ريتشارد بتلر محل السفير السويدى رالف اكيموس الذى مارس مهمته بكثير من التعنت حيال العراق، لكن تغيير اكيموس، لم يسفر عن تغيير فى توجهات اللجنة وتعتتها فى اظهار المدى الذى قطعه العراق فى تنفيذ قرار مجلس الامن مما يساعد على رفع الحصار بل زاد حدة، وتتابعتم الازمات بين اللجنة والحكومة العراقية، واتهم بتلر الحكومة العراقية بمعلقة تفتيش مواقع طلبت لجان التفتيش زيارتها، فيما اتهمت الحكومة

العراقية الولايات المتحدة باستخدام عناصرها في اللجنة للتجسس على العراق. وقررت في ٢٩ أكتوبر/ تشرين أول طرد المفتشين الامريكيين العاملين باللجنة.

بينت حكومة العراق - في مذكرة احاطت بها المنظمة العربية لحقوق الانسان - انها قامت خلال اكثر من ست سنوات ونصف بتأدية جميع التزامات العراق الواردة في قرارات مجلس الامن لكن المجلس لم يف بالتزاماته تجاه العراق، بل على العكس حدد بفرض عقوبات جديدة القرار ١١٣٤ (١٩٩٧)، والذى نظام المراجعة الذى كان يجرى كل ٦٠ يوماً لمناقشة حالة الحصار المفروض على البلاد. وبينت الحكومة أن اللجنة الخاصة لم تراعى في اداء مهمتها اعتبارات السيادة والاعتبارات المشروعة للامن الوطنى، وأهمل طلبها بان يكون تركيب اللجنة الخاصة متوازناً بعدد متكافئ من الخبراء من الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وظلت الولايات المتحدة بشكل خاص وبريطانيا تحكران المراكز القيادية في اللجنة. كما احتكرت الولايات المتحدة مصادر معلومات اللجنة بطائرة التجسس الامريكية (U2) في الوقت الذى تتبع الولايات المتحدة وبريطانيا سياسة معلنة ضد العراق. واتهمت الحكومة العراقية الامريكيين باقتعال الازمات والمشاكل لمنع وصول اللجنة الى انهاء عملها وتقديم تقريرها النهائى الذى يفتح الطريق امام تطبيق الفقرة (٢٢)، وطرحت ثمان مطالب، اهمها ان يقرر مجلس الامن تطبيق الفقرة ٢٢ (من القرار ٦٨٧) وعلى اساس التعبير القانوني من غير اية شروط اضافية، وان يشكل فريق فنى متخصص تمثل فيه الدول الخمس دائمة العضوية بشكل متكافئ في اطار عمل اللجنة الخاصة يقوم خلال فترة زمنية مناسبة بفحص ما تم انجازه خلال اكثر من ست سنوات وفحص الادلة التى يقدمها العراق ومن بعد ذلك يقدم تقريره الى المجلس، والعمل بعد ذلك لرفع الحصارات الاخرى بصورة كاملة وشاملة، والغاء البند الخاص بارجاء المراجعة الى ابريل/نيسان ١٩٩٨ في القرار ١١٣٤ وعودة المراجعة كما كانت سابقاً كل شهرين لمناقشة التقدم في المجالات الاخرى، واشراك العراق بشكل فعال عند مناقشة مجلس الامن لتقارير اللجنة الخاصة وكل القضايا التى تتعلق بالعراق.

وقد استمر تصاعد الازمة معظم شهر نوفمبر/تشرين ثان وهددت الولايات المتحدة باتخاذ اجراءات عسكرية تجاه العراق، ودفعت بالمزيد من قواتها بالمنطقة، لكن نجحت وساطة روسية في الوصول الى تسوية في ٢٠ نوفمبر/تشرين ثان أعلن بموجبها العراق عن موافقته على عودة اللجنة الى ممارسة عملها بكامل اعضائها، واستأنفت اللجنة اعمالها في ٢٢ نوفمبر/تشرين ثان بعد توقف دام نحو ثلاثة اسابيع لكن سرعان ما تجددت الازمة مرة اخرى، وصعدت للولايات المتحدة وحلفائها من تهديداتها وحشودها بشكل وضع المنطقة كلها على حافة حرب جديدة.

وقد استغرقت المصادر على مدار العام في وصف الازمات بين الحكومة العراقية ومجلس الامن

والولايات المتحدة لكن لم تتوافر تقارير وافية عن تأثير التحسن النسي في امدادات الغذاء والدواء على الحالة الانسانية في العراق وتضاربت التقارير الدولية احياناً، فبينما اشار تقرير المقرر الخاص الممين من قبل الامم المتحدة الصادر في فبراير/شباط ١٩٩٧، الى ان اسعار الغذاء والدواء في السوق العراقية شهدت «انخفاضاً مشيراً» كاد ان يكون فوراً مما وضع حداً للمضاربات في السوق السوداء، بين تقرير الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر الدوليين الصادر في الربيع الاول من العام انه لم يطرأ تأثير مؤثر على سعر السوق للمواد الغذائية، ولا سعر الصرف في الدينار العراقي مقابل الدولار خلال الفترة التي تعقبها، وتوافق معه تقرير صادر عن مدير عام هيئة الصحة العالمية في ٢٧ فبراير/شباط ١٩٩٧ اثر زيارة قام بها على رأس بعثة لمدة أربعة ايام زارت محافظات النجف وكربلاء وبابل وبغداد. و اشار الى ان مخزون الادوية المسلمة عن شهر فبراير لم تمثل سوى ٢٣٠ من الاحتياجات الطبيعية للمرضى المحتاجين لهذه الخدمة فضلاً عن عدم تسليم ٨ أدوية ضرورية ومواد طبية ضرورية اخرى. وطبقاً لما قاله مدير لمدير عام الصحة العالمية فان اثار هذه الحالة تسبب «انهيار وشيك لنظام الرعاية الطبية» الذي يعاني من ضغوط نقص الادوية والامدادات الضرورية وقطع التيار.

أما تقييم بعثة منظمة الغذاء والزراعة، وبرنامج الغذاء التابعين للامم المتحدة، والذي استند الى زيارة ميدانية للعراق في الفترة من ٩ يونيو/حزيران الى ٨ يوليو/تموز (نشر في ٣ أكتوبر/تشرين اول) فقد لاحظ ان سوء التغذية لايزال يشكل «مشكلة خطيرة» على الرغم من ظهور بعض التحسن. كما اعرب عن قلقه من احتمال تقلص المساعدات الطارئة للفتحات المحتاجة نظراً للتصور واسع الانتشار بين المتبرعين بان مشاكل سوء التغذية قد تم حلها في اعقاب تطبيق القرار ٩٨٦. وبين تقرير البعثة ان المشاكل العملية في النصف الاول من العام ١٩٩٧ ادت الى تأخير تدفق مواد الغذاء، وانه على سبيل المثال لم يكن قد تم حتى ٢٢ يونيو/حزيران استلام ٢٣٤ من الكميات المتوقعة في الاشهر الستة الاولى من طحين القمح، و٤٠٪ من الارز بينما لم يكن قد وصل بعد بعض الاغذية الاخرى والملح.

وطبقاً لتصريحات هاليداي منسق الشؤون الانسانية الجديد التابع للامم المتحدة في ٢٤ سبتمبر/أيلول فإن وصول المواد الغذائية اتاح رفع كمية الحصص الغذائية التي تزورها السلطات على السكان الى حوالي ٢٠٠٣ سعر حرارى يومياً في مقابل ١٤٥٠ وحدة حرارية قبل بدء وصول المواد الغذائية في الربيع الماضي، بعد ان وصل للعراق اكثر من مليوني طن من المواد الغذائية من الطحين والزيوت النباتية والارز والسكر، لكن هاليداي اشار الى ان العراق لم يتلق سوى ٢٠-٢٥ ٪ فقط من الادوية التي تعاقدها عليها.

ومن ناحية اخرى فقد استمرت التقارير الدورية التي تصدرها الحكومة العراقية عن اثار الحصار

تظهر زيادة نسبة الوفيات بين الاطفال وكبار السن نتيجة لنقص الدواء على مدار العام، وطبقاً للتقرير عن آخر شهر فى العام ١٩٩٧ فقد بلغ عدد وفيات الاطفال دون الخامسة خلال شهر ديسمبر/كانون أول ١٢١٦ من جراء الاسهال و٢٤٤٠ من جراء ذات الرئة، و٤٥٠٧ من جراء سوء التغذية، وتزيد هذه الحالات عن مثيلاتها فى العام ١٩٨٩ بنسب ١٠٣,٩٦٪، و١٩٨٥,٤٧٪، و٢٩٩٥,٠٦٪ على التوالي ، كما بلغ عدد وفيات الكبار (أكبر من ٥٠ سنة) خلال نفس الشهر ٥٤٦ حالة بسبب ارتفاع ضغط الدم، ٣٧٣ بسبب داء السكر، ١٥٤٠ بسبب الاورام الخبيثة، وتزيد هذه الاعداد عن نظيرتها فى العام ١٩٨٩ بنسب ٢٥٦٥,٨٥٪، و٢٣١٤,٤١٪، و٢٣٤٣,٨٪ على التوالي. فيما نقلت المصادر الصحفية عن مستشار الرئيس الأمريكى للامن القومى فخره بان الحصار على العراق هو أقسى حصار فى التاريخ».

### خامساً: حقوق الشعب الفلسطينى

لم يطرأ خلال العام اى تقدم فى استخلاص اى من الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى، وفى مقدمتها حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وحقه فى العودة الى وطنه وحقه فى اختيار نظامه السياسى، والسيطرة على مصادر ثروته. وتوقفت جهود التسوية السياسية عند اتفاق الخليل الذى توصلت اليه السلطة الفلسطينية مع اسرائيل فى منتصف يناير/كانون ثان، والذى تعرض لانتقادات فلسطينية حادة (سبق مناقشته فى تقرير العام الماضى) ولقيت تطورات العام ١٩٩٧ صدقية هذه الانتقادات حيث استهلكت اسرائيل معظم العام فى مباحكات لتفادى تنفيذ التزاماتها التعاقدية مع السلطة الفلسطينية والمنبثقة عن اتفاق اوسلو وتفريعاته وطرح رئيس وزراء اسرائيل تجاوز الاتفاق المرحلى والانتقال مباشرة الى مفاوضات الوضع النهائى لكن رفضت السلطة الفلسطينية.

انقطعت المفاوضات اكثر من ستة اشهر، ثم تقرر فى اجتماع فى نيويورك فى شهر سبتمبر/أيلول استئنافها فى القدس على مستوى اللجان، وعقدت اللجان التسع الاسرائيلية الفلسطينية المشتركة اجتماعاتها فى ٦ أكتوبر/تشرين أول لبحث تنفيذ الاتفاقات المعلقة فى المرحلة الانتقالية ثم انتقلت المفاوضات الى واشنطن فى ٢ نوفمبر/تشرين ثان على اساس جدول اعمال يشمل محورين: الاول يختص بمواصلة المناقشات حول تنفيذ البنود المؤجلة من اتفاقية المرحلة الانتقالية بين الطرفين، والثانى: دراسة امكانية بدء مفاوضات الوضع النهائى.

ولم تعلن بيانات رسمية عن الاجتماعات لكن عبرت تصريحات الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى عن اخفاقها، فمنذ البداية دار جدل حول مدى التفويض المسموح لوزير خارجية اسرائيل الذى رأس

وقد المفاوضات الاسرائيلي، كما جرت ضغوط لتغيير جدول اعمال الاجتماع الذى سبق الانفاق عليه فى اجتماع نيويورك بمقصر المفاوضات على المسائل الجوهرية. وضغطت اسرائيل والولايات المتحدة لاضافة المسائل الفرعية. وفى اعقاب المفاوضات تحدثت المصادر الاسرائيلية عن عزم اسرائيل اجراء انسحاب محدود لمساحة تتراوح بين ٦ - ٨ ز وتعالى اصوات حزبية ورسمية فى اسرائيل بالاعتراض، وهدد وزير الخارجية بالاستقالة مالم تستجب الحكومة لقرار الانسحاب، فيما تحدث المسؤولون الفلسطينيون عن اصرارهم على تنفيذ كافة مراحل الانسحاب المقررة فى اتفاق اوسلو.

أقرت الحكومة الاسرائيلية فى نهاية نوفمبر/تشرين ثان تنفيذ مرحلة واحدة من مراحل «اعادة الانتشار» فى الضفة الغربية من دون تحديد حجمها مقابل دخول الفلسطينيين مباشرة فى مفاوضات الحل النهائي، والتزامهم بالمعاهدات المرفقة باتفاق الخليل، وريط القرار تحديد موعد البدء فى اعادة الانتشار بتوصل الحكومة الاسرائيلية الى بلورة المبادئ الاساسية، ورسم «الخطوط الحمراء» التى لن يتم تجاوزها فى ترتيبات الحل النهائي. كما قررت تشكيل لجنة وزارية تقوم بهذه المهمة تضم رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والخارجية والبنية التحتية وعهد اليها برسم الخرائط المتعلقة باعادة الانتشار وتحديد «الاحزمة الامنية» التى ترده اسرائيل الاحتفاظ بها.

لم تملن الخرائط الاسرائيلية حتى نهاية العام لكن عكست المصادر الصحفية رؤيتين متباينتين احدهما يبتناها مورد خاى جور وتطرح تصوراً بامكان الانسحاب من ٢٥٠ ز من الضفة فى التسوية النهائية، واخرى يبتناها أرتيل شارون وتحدث عن انسحابات فى حدود ٢٣٠ فقط. كما عكست هذه المصادر جدلاً عنيفاً حول التصورين وتوسيفاً مستمراً من جانب رئيس الوزراء فى اعلان ما تم التوصل اليه من قرارات، وان كانت تصريحات له فى ١٩ نوفمبر/تشرين ثان عكست رؤية واضحة لحدود ما يمتزم عرضه فى اطار التسوية النهائية وهو ينطلق من ان «الضفة الغربية جزء من دولة اسرائيل» وهاتها مركز البلاد وفنائها الخلفى وليست أرضاً غربية عنها وتطعى الفلسطينيين «مزبداً من الاراضى المكتظة بالسكان يدبرون فيها شئونهم بأنفسهم» فى حين تحتفظ اسرائيل بسيطرتها على المناطق غير المأهولة وسوف تشكل هذه الاراضى «مناطق أمنية ذات تواصل جغرافى، وتحتفظ بممرات وطرق أمنية، وطرق تربط المستوطنات بعضها البعض. وشدد رئيس وزراء اسرائيل فى الوقت ذاته على ان اى انسحاب اسرائيلى سيكون مرتبطاً بمدى تنفيذ السلطة الفلسطينية تعهداتها بالقضاء على الارهاب. وهكذا تحولت المفاوضات من مفاوضات بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية حول التسوية الى مفاوضات بين الاسرائيليين انفسهم حول المدى الذين يتطلعون الى اقتطاعه من اراضى وحقوق الشعب الفلسطينى.

فانما انتقلنا الى الممارسات اليومية لعمليات الاحتلال الاسرائيلي نلاحظ استمرار تفاقم الانتهاكات للمحقوق الفردية والجماعية بشكل ملحوظ. فاستمرت اعمال القتل والاعتقال والتعذيب، والمحاكمات الجائرة، كما تزايدت وتيرة الاستيطان والتهويد، وتشديد الحصار المسمى والاقتصادي على الاراضى المحتلة والاراضى الخاصة بالحكم الذاتى.

وفى مجال انتهاك الحق فى الحياة، استمرت اعمال القتل خلال العام وتركزت فى مواجهة الاعمال الاحتجاجية الفلسطينية على اعمال الاستيطان الاستفزازية بوجه خاص، وورد أن الحكومة الاسرائيلية أصدرت فى شهر ابريل/نيسان قراراً يقضى بالسماح للقوات الخاصة (المستعمرون) بالقيام باعمال الاغتيال والتصفية لعناصر ومواطنين وكوادر فلسطينية ترى فيهم السلطات الاسرائيلية خطراً عليها. وقد وثق تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن<sup>٥</sup> عن العام ١٩٩٧ قتل ٢٩ مواطناً فلسطينياً من بينهم ١٩ قتلوا على ايدي الجنود الاسرائيليين واربعة على ايدي المستوطنين، واربعة فى السجون ومراكز التوقيف (منهم ثلاثة من جراء التعذيب وواحد بسبب الاهمال الطبي) اما باقى الحالات فقد سقطوا اما فى ظروف غامضة او على ايدي قوات خاصة، او بواسطة وضع اجسام متفجرة بالقرب من التجمعات السكنية الفلسطينية. وبين التقرير ذاته ان بعض اعمال القتل تمت «بدم بارد» من قبل الجنود والمستوطنين دون ان تتعرض حياتهم للخطر، مثل حالتى الطفل على الجواريش (٧ سنوات) والشاب معدى بهجت علاونه (١٩ سنة) وقد قتل الاول وهو يطل من شرفة منزله فى ١٩٩٧/١١/١٥، واقدم الجنود الاسرائيليون على قتل الثانى اثناء عودته من عمله الى منزله.

كما جاءت محاولة الاغتيال الفاشلة لخالد مشعل ممثل المكتب السياسى لحماس فى الاردن فى سبتمبر/اليلول استهدافاً لاعمال القتل التى استهدفت القادة الفلسطينيين للعام الثالث على التوالي، وبينت المناقشات التى اعقبت محاولة اغتيال مشعل انه مجرد اسم فى قائمة تشمل آخرين، وبدلاً من ان يعبر المسؤولون الاسرائيليون عن تجاوز اجهزتهم الاستخبارية فقد انصبت الانتقادات على فشل هذه الاجهزة فى اداء مهمتها، وتمهد رئيس وزراء اسرائيل باستمرار اعمال القتل «للاهابيين».

من ناحية أخرى استمرت الاعتقالات باشكالها المختلفة وشملت مواطنين من المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية تم اعتقالهم على المعابر والجسور، او على الحواجز العسكرية والطرق الخارجية، وفى بعض الحالات جرى اختطاف مواطنين فلسطينيين من داخل مناطق السلطة عن طريق القوات الاسرائيلية الخاصة. وقد بلغت هذه الاعتقالات ذروتها فى شهرى أغسطس/آب وسبتمبر/اليلول فى اعقاب العمليات الفدائية التى نفذها مقاومو حماس فى ٣٠ يوليو/تموز و٤ سبتمبر/اليلول، فاعتقلت سلطات الاحتلال مئات الاشخاص من مؤيدي حماس وجماعات اسلامية اخرى قبل أن تتضح هوية منفذى العملية، و أصدرت قرارات اعتقال ادارى لمئات منهم، كما توسعت فى

الاعتقالات اثر توصل تحرياتها الى احد المشاركين فى العملية ، وشملت مواطنين فى بلدة عسيرة الشمالية قرب نابلس بمحيط مدينة القدس الشرقية ، وقرى قرية من الخليل وبيت لحم، كما شملت الاعتقالات لأول مرة عناصر من «فتح» .

وقد استمر تعرض الفلسطينيين للتعذيب وسوء المعاملة بشكل منهجى فى مراكز الاحتجاز والسجون الاسرائيلية، وخاصة خلال مرحلة التحقيقات ، وتقر الحكومة بالتعذيب من حيث المبدأ وفقا للتوجيهات السرية للجنة لاندو فى العام ١٩٨٧ وتطوراتها فى العام ١٩٩٤ ، وقد عرض على المحكمة العليا الاسرائيلية خلال العام ١٩٩٧ ستة وأربعون حالة طالب خلالها المتقدمون بها وقف عمليات تعذيب معتقلين الا انها لم تصدر حكماً واحداً يوقف التعذيب وايدت فى كل احكامها حق قوات الامن فى استخدام الضغط البدنى اثناء الاستجواب، كما توفى عدد من المعتقلين خلال العام من جراء التعذيب على نحو ما سبق ذكره

وبقدر المركز الفلسطينى لحقوق الانسان، عدد المعتقلين بأكثر من أربعة الاف فلسطينى وعربى يقيمون فى سجون ومعتقلات الاحتلال، بينهم حوالى ٢٠٠ معتقل تقل أعمارهم عن ١٨ عاما، ويعيش المعتقلون فى ظل ظروف بالغة السوء نتيجة سياسية منظمة تتبعها مصلحة السجون، زادت وتيرتها منذ توقيع اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، تجعل منهم رهائن لمقايضتهم سياسيا . ويسجل المركز العديد من الانتهاكات التى ترتكبها اسرائيل بحق السجناء بالمخالفة للقانون الدولى الانسانى ومنها: نقل المعتقلين الى سجون داخل اسرائيل، وتنتهت سلطات الاحتلال فى السماح لاسر المعتقلين ومحاموهم بزيارتهم مما أدى الى نقطاع المحامين عن زيارة موكلينهم منذ عامين، ونقص الغذاء، وتقديم وجبات فاسدة على نحو ما حدث عشية عيد الاضحى فى العام ١٩٩٧ ،والى اسفرت عن تسمم ١٥٠ معتقلا، واندلاع مواجهات بين المعتقلين وادارة السجن . ونقص الرعاية الصحية فى الوقت الذى يعانى فيه مايزيد على ٥٠٠ معتقلا من مختلف الامراض المزمنة مما يهدد حياتهم وصحتهم . رغم ان البروتوكول الخاص بالمعتقلين والملحق باتفاقية السلام الاسرائيلية الموقعة بتاريخ ٢٨ سبتمبر/ايلول ١٩٩٥ يقضى بالافراج عن المعتقلين المرضى .

من ناحية أخرى استمر تصعيد الأنشطة المحمومة للاستيطان، وبخاصة فى القدس فصدق وزير الدفاع فى مطلع مارس/آذار على خطة توسيع مستوطنة «معالية ادوميم» ودمجها فى القدس الكبرى، وبدأت اسرائيل فى ١٧ مارس/آذار فى بناء مستوطنة «هارحوما» فى جبل ابو غنيم، ووافقت وزارة المال الاسرائيلية، للمرة الاولى، على طلبات بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية الجديدة فى جميع المناطق التى اعلنت الحكومة الاسرائيلية السابقة تجميد الاستيطان فيها فى اعقاب التوقيع على اتفاق

أوسلو. وأوردت المصادر الاسرائيلية ان الوزارة متقدم المساعدة والدعم لشركات التطوير الخاصة لبناء مستعمرات على أراض «خاصة»، وليست اراضى الدولة كما كان متبعاً من قبل، وفي الوقت الذى استمر فيه الاتجاه نحو توسيع الاستيطان على طول «الخط الاخضر»، ولا سيما غرب رام الله، استطرداً لهدف ضم مناطق جديدة ودفع حدود عام ١٩٦٧ شرقاً، استمر التوجه العام نحو تكثيف الاستيطان فى المستوطنات القائمة فى اطار خطة التهويد النشطة وإيجاد كتل استيطانية يهودية مترابطة، وجعل التجمعات السكانية الفلسطينية مجرد جزر معزولة، كما ظهر خلال العام توجه لحياء خطة «الكواكب» التى كان شارون قد باهر اليها عندما كان وزيراً للبناء والاستيطان فى مطلع التسعينات، وورد ان «ادارة اراضى اسرائيل» تمهد لاقامة مستوطنتين جديدتين فى اطار هذه الخطة. كما خصصت الحكومة الاسرائيلية ٢٨٥ مليون دولار فى موازنة العام ١٩٩٨ لتمويل اعمال الاستيطان بزيادة قدرها ٢٠٪ عن العام الماضى، وطبقاً للمصادر الاسرائيلية تسمح هذه الزيادة بزيادة عدد المستوطنين ١٥ ألفاً خلال العام القادم.

وتكرر خلال العام فرض «الطوق الامنى» «والاغلاق» على الاراضى الفلسطينية بضعة مرات، فأغلقت السلطات محافظات غزة والمحافظات الشمالية فى ٢١ مارس/آذار على اثر قيام فدائى فلسطينى بتفجير داخل مقهى فى مدينة تل أبيب وانتهى الاغلاق فى ١٣ ابريل/نيسان، لكن اعيد لاسباب وقائية فى الفترة من ١١-١٥ مايو/آيار، ثم فرض مرة اخرى اعتباراً من ٣٠ يوليو/تموز اثر وقوع الممثلين الفدائيين بالقدس. وشمل الاغلاق مناطق السلطة الفلسطينية، وحظر دخول العمال الفلسطينيين الى اماكن عملهم داخل اسرائيل، وحظر السفر ونقل المواطنين الفلسطينيين فيما بين مدن المحافظات الشمالية مما فرض العزلة على المواطنين الفلسطينيين واثّر على كافة جوانب الحياة اليومية لهم وانزل بهم خسائر اقتصادية فادحة.

ومن ناحية أخرى استمرت الشكوى من انتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق الانسان فى مناطق الحكم الذاتى، ووقع بعض هذه الانتهاكات تحت ضغط سلطات الاحتلال الاسرائيلية، لكن وقع بعضها الآخر من جانب السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية. وشملت الانتهاكات وقائع اعدام خارج القانون واعتقال تصفى وتمذيب وانتهاك حق المحاكمة العادلة، وانتهاك الحريات العامة.

وقد جرت أهم الاعتقالات فى أعقاب الأعمال الفدائية التى تبناها الجناح العسكري لحركة حماس فى ٣٠ يوليو/تموز و٤ سبتمبر/أيلول، وشملت الاعتقالات عشرات من منتسبي حماس فى قطاع غزة ونابلس فى شمال الضفة الغربية، ورافقها اغلاق ١٦ مؤسسة خيرية واجتماعية تابعة لحركة حماس. وأوردت مصادر أمنية فلسطينية أن الاعتقالات جاءت بعد توافر معلومات لدى اجهزة الامن عن وجود نشاطات غير قانونية للمعتقلين، ووجود علاقة لبعض القيادات السياسية لحماس بنشاطات



لها علاقة بينيتها العسكرية. وقد اعتبرت حماس ان اعتقال افرادها وغلغ مؤسستها اذعاناً لاملايات اسرائيل وامريكا، فيما اثنت المصادر الرسمية الامريكية والاسرائيلية على هذه الحملات، التي تمت بالتوازي مع حملات مماثلة من جانب سلطات الاحتلال، وأشارت مصادر صحفية اسرائيلية الى ان بعض المعتقلين اعتقلوا بناء على قوائم تسلمتها السلطة الفلسطينية من اسرائيل. وقد استمرت الشكوى من تجاوز الاجراءات القانونية عند القبض على المطلوبين، وتجاوز الآجال القانونية لاحتجازهم او توجيه الاتهامات او المرض على الجهات القضائية.

كذلك استمرت الشكوى من سوء معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين وقتل عدد من الافراد من جراء التعذيب. وقد تابعت (الهيئة المستقلة لحقوق المواطن) ٨٥ قضية ادعاء بالتعذيب خلال العام ١٩٩٧، ووثقت حصول ٦ حالات وفاة لموقوفين وسجناء في السجون ومراكز التوقيف التابعة لاجهزة الامن فضلا عن حالتين اخريين عزيتا لاسباب طبيعية. ورغم ان السلطات قدمت عدداً من المتهمين بجرائم التعذيب التي افضت الى القتل الى المحاكم التي ادانت بعضهم واصدرت بحقهم احكاماً بالاعدام مثل حالة قتل المواطن ناصر العبد على رضوان الذي قضى نحبه نتيجة ضرب وحشى اثر احتجاجه بشكل غير قانوني على ايدى افراد من قوات الفرقة ١٧ في ٢٣ يونيو/ حزيران، فقد ظلت هذه الظاهرة موضع قلق كبير حيث بلغ عدد الذين توفوا في مراكز الاحتجاز الفلسطينية بتهمة التعذيب منذ تولي السلطة الفلسطينية المسؤولية ١٨ مواطناً بخلاف العشرات من ادعاءات التعذيب التي لم تفرض للوفاة، وهو رقم جسيم في ذاته وبالمقارنة بنظيره في البلدان العربية الاخرى .

وفي مجال حرية الرأي والتعبير، تركزت الشكوى من التدخل المستمر من قبل مكتب الرئيس بعمل اقسام التحرير في الصحف، وتعرض أحد الصحفيين في ٢٢ مارس/آذار لتهديد بالسجن إثر نشر تقرير عن لقاء بين مسئولين أمنيين فلسطينيين واسرائيليين، كما جرى اعتقال صحفي آخر في ٢٢ مايو/أيار بسبب نقله لجلسات المجلس التشريعي، واعتقل ثالث في ٢٦ أكتوبر/تشرين أول إثر نشره مقالاً عن تعذيب عناصر من «حماس» كما اعتقل محاضر في الترية في جامعة الأزهر في ٢١ يونيو/حزيران على صلة بانتقاده «الفساد الإداري في السلطة الوطنية» وورد انه تعرض للتعذيب.

وفي مجال الحق في المشاركة ، قررت السلطة الفلسطينية بعد سلسلة من التصريحات المتضاربة ، تأجيل انتخابات مجالس الهيئات المحلية التي كان مقرراً لها أغسطس/آب ١٩٩٧ لما بعد استكمال عملية «إعادة الانتشار» لقوات الاحتلال بموجب اتفاقية التسوية المرحلية، وبرر وزير الحكم المحلي في تصريح له في ٦/١٩ هذا الاجراء بان اجراء الانتخابات في ظل استمرار السيطرة الاسرائيلية هو نوع من المجازفة حيث لا تزال قوات الاحتلال تسيطر على المناطق التي يتواجد فيها

280 من الهيئات المحلية الفلسطينية، كما تهدد السلطة الفلسطينية أن تؤكد من خلال تأجيل الانتخابات أن الحكومة الاسرائيلية تعطل الديمقراطية الفلسطينية بتأجيلها عملية إعادة الانتشار المقررة. ونفى وزير الحكم المحلي ان يكون التأجيل قد تم خوفاً من فوز المعارضة في الانتخابات.

وقد أعربت القيادة الموحدة للجهتين الشعبية والديمقراطية عن رفضها للمبررات التي سبقت بشأن تأجيل الانتخابات ورفض ربط الممارسة الديمقراطية بال مسار السياسي الذي وصل الى طريق مسدود، وبينت أنه سبق للشعب الفلسطيني ان انتخب مجالسه البلدية تحت الاحتلال، وان انتخابات المجلس التشريعي ذاتها جرت قبل اتمام الانسحاب. وطالبت القيادة الموحدة مجدداً بالاسراع في اصدار قانون مجلس الهيئات المحلية وتحديد موعد لعقد انتخاباتها لا يتجاوز شهر أغسطس/آب. كما تعرض قرار التأجيل وتبريراته للعديد من الانتقادات في دوائر حقوق الانسان، وركز المركز الفلسطيني لحقوق الانسان على بيان الأهمية التي تتلوى عليها هذه الانتخابات في الوقت الذي اعلنت فيه كل القوى السياسية عن عزمها المشاركة فيها، بما في ذلك القوى الوطنية والاسلامية المعارضة لاتفاقيات أوسلو والتي قاطعت الانتخابات العامة في يناير ١٩٩٦، وبين ان وجود مؤسسات ديمقراطية هو عنصر قوة مهم للشعب الفلسطيني في مواجهة التحديات التي يجابهها من قبل سلطات الاحتلال، ورفض الربط بين اجراء الانتخابات المحلية واستكمال إعادة الانتشار التي لا يتوقع ان تستكمل في الوقت المنظور وبالتالي لا يعقل تأجيل الانتخابات المحلية لاجل غير مسمى.

### سادساً: جرائم الحرب الاسرائيلية ضد الاسرى والمدنيين

أثارت اعترافات بعض الضباط والجنود الاسرائيليين في اغسطس/آب ١٩٩٥ بقتل مئات الاسرى المصريين والمدنيين العزل في حربي ١٩٥٦، ١٩٦٧، شعوراً هائلاً بالصدمة لدى الرأي العام العربي، ليس فقط بسبب حجم الجرائم والمذابح التي وردت في الاعترافات، والتي كانت معروفة على نحو أو آخر ضمن سجل الجرائم الاسرائيلية، لكن أيضاً بسبب طبيعة هذه الاعترافات وردود افعالها في اسرائيل، فلم تبرز هذه الاعترافات عن «شعور بالندم»، ولا ادعى اصحابها ذلك، وانما كانت تعبر عن استخفاف عميق بحزمة القانون والحياة، واحتقار شديد للانسانية والآلام الآخرين، وشعور بالغ بالتعالي العنصري. أما ردود الفعل الأولية داخل اسرائيل فقد طمأننت هؤلاء القتل الى امكان ركونهم الى «نظام العدالة الاسرائيلي» يزعم سقوط هذه الجرائم بالتقادم وفقاً لاحكام القانون الاسرائيلي، ودعوة الشعب المصري الى نسيان هذه الجرائم حتى لا تشكل عقبة في طريق مسيرة السلام.

في اعقاب اذاعة هذه الاعترافات عبرت الصحافة المصرية من قومية وحزبية عن استنكارها لهذه

الجرائم وطالبت بمحاكمة مجرمي الحرب، كما استكثرت الهيئات الشعبية من حزبية ونفاية: مهنية وعمالية هذه الجرائم، وسارع محامون برفع قضايا جنائية ومدنية على السلطات الاسرائيلية وتقدم نواب برلمانيون بأسئلة وطلبات احاطة عن موقف الحكومة المصرية. أما على المستوى الرسمي فقد طالبت الحكومة المصرية بضرورة اجراء تحقيق رسمي فى هذه الجرائم ومحاكمة المسؤولين عنها باعتبارها جرائم حرب لا تسقط بالتقادم.

وكانت المنظمات المعنية بحقوق الانسان فى طليعة المنظمات الشعبية التى نهت الى هذه الجرائم، ودعت الى كشف ابعادها وملاحقة مرتكبيها، وبادر بعضها بتأسيس «اللجنة المصرية لتقصي الحقائق والدفاع عن حقوق الاسرى» التى عقدت أول اجتماعاتها فى الثامن من سبتمبر/أيلول ١٩٩٥ بمركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان، حددت هدفها فى تقصي الحقائق وتحقيق العدالة الجنائية الدولية وعقد محاكمة دولية لمجرمي الحرب الاسرائيليين. كما نظمت المنظمة المصرية لحقوق الانسان فى العاشر من سبتمبر/أيلول ١٩٩٥ حلقة نقاشية حول القضية خلصت الى ان الجرائم التى ارتكبتها ضباط جيش الاحتلال الاسرائيلي بحق الاسرى والمدنيين تشكل انتهاكاً جسيماً لاحكام اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة اسرى الحرب، وتندرج فى اطار جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية التى لا تسقط بالتقادم بموجب اتفاقية تقادم جرائم الحرب المرتكبة ضد الانسانية، كما شرعت فى اجراء دراسة مستفيضة للتحقيق فى ابعاد الجرائم وتوثيقها.

ومن ناحيتها دعت المنظمة العربية لحقوق الانسان منذ البداية، سكرتير عام الامم المتحدة لاجراء تحقيق دولي فى الوقائع خاصة ان الادعاءات تشمل عدداً من اعضاء الحكومة مما يعيق اجراء تحقيق داخلى مستقل. كما طالبت ورئيس مجلس الشعب فى مصر بتشكيل لجنة تقصى حقائق فى الموضوع توازى تحرك الحكومة المصرية وتدفعه. ويكون من بين مهامها الاستماع الى شهادات الشهود وأسر الضحايا، كما أهابت المنظمة بالمجتمع الدولي ومنظمات حقوق الانسان التى وقفت بحزم ضد جرائم النازية باعتبارها جرائم حرب، وجرائم ضد الانسانية، ان تدلن هذا العمل الاجرامى. وأن تعزز مطالب المنظمة باجراء التحقيق واعلان نتائجه.

كذلك سعت المنظمة العربية لحقوق الانسان لتوثيق جرائم الحرب على الساحات العربية بالتعاون مع المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان والمنظمة العربية لحقوق الانسان فى فلسطين على الساحة الفلسطينية، وبالتعاون مع الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان، ولجنة دعم الاسرى والمفقودين اللبنانيين على الساحة اللبنانية، كما دعت الحكومات العربية المعنية بتزويد المنظمة بما لديها من معلومات ووجدت استجابة مهمة من جانب الحكومة اللبنانية.

وقد اعلنت المنظمة المصرية لحقوق الانسان نتائج تحقيقاتها وتوثيقها لجرائم الحرب الاسرائيلية في شهر سبتمبر/ايلول ١٩٩٧ ، كما اعدت المنظمة العربية لحقوق الانسان تقريراً يتكامل مع تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان باضافة جرائم الحرب ضد الاسرى والمدنيين من باقى البلدان العربية، في الشهر ذاته.

استخلص تقرير المنظمة المصرية من واقع اعترافات المسكرين الاسرائيليين وقائع ثلاثة مذابح جماعية للاسرى والمدنيين المصريين في حرب ١٩٥٦ وتشمل قتل والتمثيل بجث ٤٩ مواطناً مصرية من عمال المحاجر قرب ممر متلا، وقيام جنود الكتية ٨٩٠ بقتل عشرات من عمال احدى شركات البترول اثناء مرورهم في شاحنة بالقرب من رأس سدر. وقيام الجنود الاسرائيليين بمذابح وقتل جماعي للاسرى والجنود المصريين في شرم الشيخ.

كما استخلص التقرير ايضاً من واقع الاعترافات عدة مذابح في حرب عام ١٩٦٧ أهمها: قيام قوة خاصة بقيادة بنيامين العازر بارتكاب اكبر مذبحة في العريش حيث أجهزت على حوالي ٣٠٠ جندي مصري وفلسطيني من قوات جيش تحرير فلسطين في مسار واحد. ووقوع ٦ مذابح أخرى في ممر متلا ومدينة خان يونس، وغزة.

واضافت شهادات ٥٦ شاهداً من الاسرى الناجين واهالي الضحايا الذين وثقت المنظمة شهاداتهم المزيد من المعلومات حول هذه المذابح، منها مذبحة ارتكبت في وادي «الحسنة» يوم ٦ يونيو/حزيران ١٩٦٧ وراح ضحيتها حوالي ٣٠٠ أسير مصري، واخرى في جبل لبنى ارتكبت يوم ٨ يونيو/حزيران ١٩٦٧ قتل خلالها حوالي ١٥٠ جندياً مصرية بعد استسلامهم ووقوعهم في الاسر بدهمهم بالدبابات. وثالثة قتل خلالها اكثر من ٥٠ عاملاً من عمال شركة سيناء للمنجيز في منطقة كانت خاضعة لقيادة اسحق رايبين رئيس وزراء اسرائيل السابق.

ودلل التقرير على طابع «الانتهاك الجسيم» لحقوق الاسرى والمدنيين المصريين خلال حربى ١٩٥٦، ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف، وبين انها تشكل جرائم دستورية لا تسقط الدعوى الجنائية او المدنية عنها بالتقادم وفقاً لاحكام الدستور المصري لسنة ١٩٧١، وانها تمثل مخالفة صريحة لاحكام القانون الدولي الانساني ولמידائ حقوق الانسان، التي اقرتها موثائق واعلانات حقوق الانسان العالمية، وتعد «جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية» يجب محاكمة مرتكبيها ايا كانت جنسياتهم.

وجادل التقرير بان اسرائيل لا تستطيع الاستناد على عدم تصديقها على الاتفاقية الدولية بشأن عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية لكى تتهرب من مسؤولياتها عن هذه الجرائم، حيث ان قاعدة «عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية» من القواعد العرفية الدولية

الملزمة لكل الدول وبالتالي لا تسقط لا بالتقادم، ولا بمضى المدة، كما دلت على ان اسرائيل تتحمل مسؤولية قانونية بوصفها الدولة التي يتبعها مرتكبو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الاسرى والمدنين ترتب عليها، حسب قواعد القانون الدولي الانساني، ضرورة القيام بمجموعة من الاجراءات والتدابير التشريعية والقضائية من اجل القبض على مرتكبي تلك الانتهاكات الجسيمة ومحاكمتهم وتوقيع الجزاء العادل عليهم أياً كانت مواقعهم وادوارهم، كما يترتب على هذه المسؤولية ايضاً ضرورة توقيع «الجزاء» العادل على اسرائيل نتيجة خرقها التزامات القانون الدولي الانساني.

واتفق تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان مع التكييف القانوني لهذه الجرائم، وما يترتب عليها من مسؤوليات قانونية. كما نفت الانتباه الى أن هذه المذابح والمجازر الوحشية التي ارتكبت ضد اسرى عزل ومدنين لا حول لهم ولا قوة، قد ارتكبت في وقت كانت فيه القوات الاسرائيلية في اوج انتصارها العسكري، ولم تكن بحاجة الى اللجوء الى هذه الاساليب اللاانسانية وخرق القانون الدولي على نحو ما ورد في الاعترافات نفسها.

واضاف تقرير المنظمة انه بالرغم من ان المنظمة لا تقبل المغالطة المزعومة من جانب اسرائيل بالتقادم، فان الامر يتعلق بجرائم قائمة وممتدة، على كل الساحات العربية. واستعرض عشرات المذابح المتكررة مثل مذابح المسجد الاقصى والحرم الابراهيمي، و«جرائم» «فرق القتل» الاسرائيلية في فلسطين. ومذابح صبرا وشاتيلا، وقانا في لبنان، وبعضها ايضاً موثق باعترافات مسؤولين اسرائيليين مثل اعترافات يهودا توم في العام ١٩٩٦ بقتل فلسطينيين، واعترافات بعض اعضاء «فرق الموت» الاسرائيلية.

وجادل التقرير ما ورد من اشارات متتالية من اسرائيل، ومن عواصم غربية عدة، عن ان فتح ملف قتل الاسرى والمدنين يعرقل مسيرة السلام وشيخ الكراهية، بأنه «لا يوجد حجة اكثر مدعاة للازدراء بمبادئ حقوق الانسان وللقانون، بل وللسلام ذاته من هذه الحجة» واستدعى الى الذاكرة المنطق الذي حاكمت به اسرائيل في العام ١٩٦١ النازي السابق أدولف ايجمان على لسان النائب العام الاسرائيلي في ذلك الوقت «ليس هناك تعويض او غفران لما ارتكب من فظائع، وكل ما نأمل فيه ان يكون الابناء مختلفين عن آباءهم، اما بالنسبة للاشخاص الذين ارتكبوا الجرائم فلا يمكن الصفح عنهم». وهو المنطق ذاته الذي احتض به الغرب من قبل بالنسبة لمحاكمة المتهمين بجرائم الحرب التي ارتكبت في الحرب العالمية الثانية من جانب دول المحور، وهو نفس المنطق الذي تجرى على اساسه محاكمات مجرمي الحرب في اليوسنة في الوقت الراهن. فهل تملك اسرائيل حصانة ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية، وهل يكفل هذا حماية السلام. ام ان عقاب مجرمي الحرب الذين اعترفوا بجرائمهم بملء افواههم هو الذي يحقق العدالة ويفتح الطريق الى السلام.

ولاحظ تقرير المنظمة ان اسرائيل امتنعت عن اتخاذ اى اجراء فى البداية، ثم اعلنت عن تشكيل لجنة تحقيق اعدت تقريراً قدمته الى رئيس وزراء اسرائيل، بنيامين نتنياهو، (لم يصل الى علم المنظمة ما اذا كان قد سلم الى الحكومة المصرية ام لا)، بينما سربت المصادر الصحفية الاسرائيلية انباء عن تحقيق اسرائيلى خلص الى ان الجيش المصرى قتل اسرى اسرائيليين خلال حرب ١٩٥٦ وهو ما نفاه مصدر دبلوماسى مصرى. واعتبره محاولة لاغلاق ملف قتل الاسرى والمعتقلين المصريين. وخلص تقرير المنظمة الى ان الدعاية الصهيونية بهذه المزاعم اضافت الى تبرير جرائم الحرب التى اعترف بها مرتكبوها وتسهيل افلات مرتكبها من العقوبة، حماقة المقايضة على السكوت عن جرائم مزعومة.

وقد نظمت المنظمة العربية لحقوق الانسان بالاشتراك مع كل من المنظمة المصرية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب واتحاد الصحفيين العرب مؤتمراً بشأن «جرائم الحرب الاسرائيلية ضد الاسرى والمعتقلين العرب» شارك فيه اكثر من ١٢٠ مشاركاً ومشاركة من مختلف المؤسسات الشعبية المصرية استعرض تقريرى المنظميتين المصرية والعربية لحقوق الانسان، وتوقف عند استخفاف المسؤولين الاسرائيليين بهذه الجرائم، وتفاعس الحكومة الاسرائيلية عن نشر نتائج التحقيق الداخلى الذى اعلنت تشكيل لجنة خاصة للقيام به رغم تسريحها اثناء الانتهاء منه الى الصحافة المحلية، كما لاحظ بقلق شديد تراخى الجهود الرسمية المصرية فى متابعة المطالب العادلة بتقديم مرتكبي هذه الجرائم للمعالة. وأكد المشاركون تصميمهم على الا يسقط هذا «الملف» بالنسيان بنحو ما ان الجرائم التى ينطوى عليها لا تسقط بالتقادم.

وعهد المشاركون الى المنظمات الاربعة تشكيل لجنة متابعة من بين اعضائها، تتابع الجهود السابقة، وتكملها بالتنسيق مع المنظمات العربية والدولية المعنية، وتسعى الى تحقيق المطالب العربية العادلة فى كشف ابعاد هذه الجرائم ومعاينة مرتكبيها. كما شملت توصيات المؤتمر ما يلى:-  
\* مطالبة الحكومة المصرية باعلان نتائج مباحثاتها حول هذه القضية، وتوفير كل ما لديها من معلومات عن جرائم الحرب الاسرائيلية للرأى العام المصرى.

\* مطالبة كل الحكومات العربية بكشف ما لديها من وثائق ومعلومات عما تعرض، ويتعرض له الاسرى والمعتقلين من جراء جرائم الحرب الاسرائيلية.

\* دعوة منظمة العمل الدولية، وكل الهيئات والاتحادات العمالية الدولية باداء واجباتهم المهنية فى التضامن مع مطالب اسر الضحايا من العمال المصريين الذين جرى الاعتراف بقتلهم فى المذابح الجماعية فى سيناء، وغيرهم ممن تعرضوا ويتعرضون للمذابح على ايدى سلطات الاحتلال.

\* دعوة اللجنة الدولية للصليب الاحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر، بالكشف عما لديها من معلومات حول هذا الموضوع وبخاصة قوائم المفقودين، وقوائم الضحايا.

\* مطالبة المجتمع الدولي بالعمل على حمل اسرائيل على الافراج الفوري عن كافة الاسرى والمعتقلين لديها من الفلسطينيين والبنانيين وغيرهم من المحتجزين تعسفياً، وحملها على الكشف عن المقابر الجماعية والفردية للاسرى وتسليم الذين نقلتهم داخل اسرائيل الى اسرهم.

\* مطالبة المجتمع الدولي مجدداً بتشكيل لجنة تحقيق دولية للكشف عن هذه الجرائم كخطوة اولى لتشكيل محكمة دولية للمتهمين بجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية اسوة بما جرى عليه العمل منذ الحرب العالمية الثانية والذي تجلى في احدث صوره في محاكمة مجرمي الحرب في البوسنة.

### سابعاً: جريمة اختفاء منصور الكيخيا

شهد العام ١٩٩٧ تطورات مهمة في قضية اختفاء الاستاذ منصور الكيخيا عضو مجلس امناء المنظمة، ووزير خارجية ليبيا السابق، الذي اختفى في ١١ ديسمبر/كانون اول عام ١٩٩٣ عقب مشاركته في اجتماعات الجمعية العمومية الثالثة للمنظمة. فمن ناحية اذاعت المصادر الرسمية الامريكية في شهر سبتمبر ايلول انباء عن اعدام الاستاذ منصور الكيخيا في ليبيا في العام ١٩٩٤، واتهمت «عملاء» مصريين بالضلع في خطفه وتسليمه للنظام الليبي، ومن ناحية أخرى باشر محاموا اسرة الكيخيا متابعة القضية امام القضاء المصري باتهام وزير الداخلية -بصفته- بالتقصير في حمايته، والمطالبة بتعويض اسرته، وذلك لاعادة فتح ملف القضية بعد ان أغلق اجرائياً. ومن ناحية ثالثة فقد نعى الى علم المنظمة توقيف الشاهد الرئيسى في القضية في ليبيا، وهو آخر من التقاهم الكيخيا، كما «تصادف» مصرع احد الشخصيات الرئيسية التي تردد ضلوعها في حادث الاختفاء، في حادث سيارة في ليبيا. لكن لم تقض اى من هذه التطورات لاجلاء مصير الرجل.

وقد طالبت المنظمة العربية لحقوق الانسان، في بيان عاجل اصدرته في ٢٩ سبتمبر/أيلول عقب اذاعة الاتهامات الامريكية السلطات الليبية والمصرية بالتحقيق في هذه الاتهامات بصورة جدية، خاصة ان المنظمة سبق لها ان بينت وجود قصور في التحقيقات التي اجرتها السلطات المصرية في الحادث وتجاهل السلطات الليبية التام لاجراء اى تحقيقات في الحادث، كما وجهت نداء للحكومتين المصرية والليبية بتشكيل لجنة عليا قضائية للتحقيق في ملابسات اختفاء منصور الكيخيا واعلان نتائجها، ونداء للحكومة الامريكية باعلان ما لديها من ادلة. كما دعت المنظمة لاجتماع طارئ

لمجلس امنائها لبحث هذه التطورات والنظر فى الاجراءات التى يمكن اتخاذها لاجلاء مصير الكيخيا. وقد عقد مجلس امناء المنظمة اجتماعه الطارئ يومى ١٠،٩ اكتوبر/تشرين اول وانتهى الى ثلاثة استخلاصات رئيسية:

أولاً: رغم ادراك المجلس لدلالات توقيت وظروف اذاعة البيانات الامريكية ومرامها السياسى فانه لا يملك الا ان يتوقف حيالها، خصوصاً ازاء امتناع السلطات المصرية عن اعلان نتائج التحقيق فى جريمة اختفاء منصور الكيخيا رغم مرور قرابة اربع سنوات على بدء هذه التحقيقات، وقصور هذه التحقيقات عن استجواب شهود اساسيين، وكذلك بسبب عزوف ليبيا عن اجراء أية تحقيقات بحجة وقرع الجريمة خارج اراضيها، ولمواطنيها منذ سنوات.

ثانياً: وبينما اكد المجلس مجدداً على مسؤولية مصر فى اجلاء مصير الكيخيا بحكم مسؤوليتها عن المقيمين فى اراضيها، ومسئولية ليبيا فى التحقيق بناء على مسؤوليتها عن مواطنيها، فقد أكد ان هناك مسؤولية قانونية على الولايات المتحدة لاعلان ما بحوزتها من معلومات وادلة والا اصبحت متورطة فى تضليل العدالة.

ثالثاً: اعرب المجلس عن تصميمه على متابعة قضية اختفاء الكيخيا واجلاء غموض هذه الجريمة مهما كانت الصعاب ليس فقط باعتبارها اعتداء على المنظمة وقيادتها بل وايضاً لكل ما ترمز اليه من دلالات الاعتداء على نشاط حقوق الانسان وجريمة الاختفاء القسرى، والافلات من العقوبة. ولما تمثله من تحد اخلاقي ومهنى لرسالة المنظمة ودورها فى حماية وتعزيز حقوق الانسان فى الوطن العربى.

وفى ضوء هذه المعلومات قرر المجلس:

\* تشكيل لجنة قانونية دولية لمتابعة قضية الكيخيا تتكون من القانونيين من اعضاء المجلس، وتضم اليها اعضاء من القانونيين الدوليين على ان تباشر مهمتها وتعلن تقريراً بما توصل اليه.

\* مطالبة الادارة الامريكية بالافصاح عما بحوزتها من معلومات.

\* مطالبة الحكومة المصرية بالاعلان عن نتائج التحقيق، ومطالبة النائب العام المصرى بفتح باب التحقيق من جديد فى ضوء ما استجد من تطورات فى القضية.

\* مطالبة السلطات الليبية باجراء تحقيق فى الادعاءات المنسوبة اليها فى هذه القضية خصوصاً وقد سبق ان صدر عن جهات ليبية تصريحات تبرر تصفية خصومها السياسيين.

\* موالة التحرك لدى هيئات الامم المتحدة المختصة بشأن مستجدات القضية وفى مقدمتها



المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان وايضاً لدى المنظمات والهيئات الدولية المعنية.

\* مناشدة كل من لديه اية معلومات تفيد فى كشف الحقيقة بان يتقدم بها الى النائب العام فى مصر او الى المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

\* اعداد كتاب وثائقى حول منصور الكيخيا وقضية اختفائه.

كما أعرب المجلس مجدداً عن تضامنه مع أسرة الأستاذ منصور الكيخيا، وجدد تعهده واصراره على اجلاء مصره.

وقد عقدت اللجنة القانونية عدة اجتماعات، ووفعت عدة مذكرات إلى المسؤولين المصريين والليبيين والأمريكيين، والمفوض السامي لحقوق الإنسان ومسؤولى اللجان المختصة بالأمم المتحدة، لكن لم تلق اية اجابات من اى من هذه الجهات. وانتهت ازاء كل هذه النتائج غير الايجابية الى التمسك بوجوب إجراء تحقيق شامل حول هذا الموضوع كما اعلنت انها ستستمر فى اثره امام الراى العام العالمى وأمام كافة الجهات المعنية التابعة للأمم المتحدة. وقام بالفعل رئيس اللجنة الأستاذ عادل أمين، والذي ينوب قضائياً أيضاً عن أسرة الكيخيا، بإثارة الموضوع مجدداً أمام لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

\*\*\*\*



# التقارير القطرية

## (قضايا مختارة)



## الأردن

### المعادلة المعكوسة

بخلاف ما هو ثابت في الفكر العالمي لحقوق الانسان من الترابط بين السلام، وتميز حقوق الانسان والحريات الاساسية، مضت الامور في الاردن وفق معكوس هذه المعادلة، وشهدت البلاد منذ توقيع اتفاق وادي عربة نمطاً متزايداً من الممارسات التي تنتهك حقوق الانسان والحريات الاساسية وبخاصة تجاه حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي بحجة حماية الامن القومي للبلاد على نحو يفترض ان هذا النمط من الانتهاك اصبح يمثل احدى الحلقات الرئيسية لانتهاكات حقوق الانسان في البلاد . وهي ظاهرة سبق أن شهدتها مصر في أعقاب التوقيع على اتفاق السلام في العام ١٩٧٩ وتختلف عنها العديد من التشريعات والممارسات التي استهدفت حظر نقد المعاهدة أو ما ترتب عليها من اجراءات، كما تمنى منها مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني بشكل اكثر حدة وفق اشتراطات قنتها اتفاقيات التسوية ذاتها.

وتشير هذه الظاهرة قضية هامة من منظور القانون الدولي لحقوق الانسان وهي: الى اى مدى تتفق توجهات الحكومة للحد من حرية التعبير لحماية الامن القومي مع القانون الدولي. وقد نظرت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في اجتماعها في جنيف خلال اكتوبر/تشرين اول ١٩٩٦ هذا الموضوع تحديداً في ضوء تقرير تقدم به مقرر الامم المتحدة لحرية الفكر والتعبير تضمن مبادئ هامة تم بحثها بواسطة ٣٧ خبيراً دولياً في اجتماع عقد بجوهانسبرج حول حرية الفكر والتعبير، وصدر بها ما يسمى اعلان جوهانسبرج. تضمنت عدة مبادئ هامة من بينها أنه يتعين على الدولة التي تضع حدوداً على حرية الرأي بحجة حماية الامن القومي ان تثبت ان ما اتخذته من اجراءات ضرورية لحماية هذا الامن وليس لمجرد استخدامها لمنع اى نقد يوجه لقراراتها، وضرورة وضع معايير ضيقة للغاية لما يمكن ان يسمى شرعية حماية الامن القومي بحيث يقتصر ذلك على التهديد الذي قد يعرض الدولة للفتاء او سيادتها على اراضيها او قدرتها على حماية الدولة من تهديد موجه مباشرة لاراضيها، وضرورة التزام الدول المختلفة بالسماح بالنقد السلمي. وأن تسمح لمواطنيها بالوصول على المعلومات اللازمة بالنسبة لما تقوم به الدولة من اعمال وان تسمح للصحافة بان تنشر كل ما

يتعلق بالحروب أو المشاكل الدولية التي تتعرض لها.

وقد شهد العام ١٩٩٧ عدداً من الانتهاكات الجسيمة للحقوق والحريات الاساسية على صلة بمسار العلاقات الاردنية الاسرائيلية، أو قمع صور النقد والاحتجاج السلمى على بعض مظاهر هذه العلاقات. وبعضها مارسته اسرائيل بشكل مباشر بالانتهاك لمبادئ القانون الدولي ولسيادة الاردن على أراضيه، وبعضها قامت به الحكومة والجهزة الامنية.

وقد مثلت محاولة اغتيال خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لمنظمة حماس فى عمان النموذج الفج للاعتداءات الاسرائيلية، وكشفت تصريحات المسؤولين الاسرائيليين، وكذا التحقيقات الداخلية فى اسرائيل ليس فقط عن الاستهانة بمدلول السلام بين اسرائيل وبلد عربى تربطه بها معاهدة سلام بل أيضاً عن عمق الاستهانة بمبادئ القانون الدولى لحقوق الانسان، فالتجهت التحقيقات لمسألة المخاطر الاسرائيلية (الموساد) عن قتل العملية وليس عن ارتكاب الجرم، وبينت أن خالد مشعل لم يكن سوى اسم فى قائمة للاغتيالات تشمل آخرين، كما اتجهت التصريحات لتأكيد عزم اسرائيل على استمرار قتل القادة الفلسطينيين تحت زعم مكافحة الارهاب اينما وجد.

ومن ناحية أخرى استمرت الحكومة فى قمع صور النقد والاحتجاج السلمى لبعض مظاهر العلاقات الاردنية الاسرائيلية، فصدر البرلمان تشريعات تقيد حرية الرأى والتعبير مثل قانون المطبوعات المؤقت فى مايو/آيار، أو توسيع اختصاص محاكم أمن الدولة فى يناير/كانون ثان، استهدفت - بين أشياء أخرى - تشديد قبضة الحكومة تجاه ناقدى العلاقات الاردنية الاسرائيلية. وشهدت الممارسات تطبيقات متعددة لهذه الظاهرة منها تعرض رئيس تحرير مجلة «المجد» فى مايو/آيار للتحقيق والضرب والسب لنشره تعليقاً على حادث طعن اسرائيلى على الحدود الاردنية الاسرائيلية، والتحقيق لمدة عشرة ايام فى مايو/آيار أيضاً مع رئيس تحرير مجلة «الاهالى» بتهمة نشر «معلومات كاذبة» عن تعرض مستشفى خاص فى عمان لصعوبات مالية واتجاه مجموعة استشارية اسرائيلية لشراء المستشفى.

ويذكر ان المحاكم قد اسقطت فى فبراير/شباط ١٩٩٧ دعوى الحكومة ضد ناشر مجلة «الاهالى» الاسبوعية، ومحربين بالمجلة نفسها لنشر مقالات تحض على رفض معاهدة السلام الاسرائيلية - الاردنية مما يعرض الامن القومى للخطر.

وقد برزت هذه الظاهرة بشكل أوضح فى مواجهة أشكال التجمع السلمى الاحتجاجى، ومن ذلك أطلقت الشرطة فى يناير/كانون ثان ١٩٩٧ النار فوق رؤوس تجمع سلمى يضم نحو ٥٠٠ شخص، تجمعوا أمام الجناح الاسرائيلى فى المعرض التجارى، رغم موافقتها السابقة على السماح بهذا التجمع، وفى مارس/آذار عرقلت تجمعاً مماثلاً للتعبير عن مناصرة الشعب الفلسطينى رغم

سماعها بهذا التجمع أيضاً.

وقد تعرض نحو ٣٥٠ شخصاً للاعتقال خلال العام لاسباب سياسية ينتمى كثير منهم لمجموعات اسلامية أو راديكالية تمارس اتفاقية السلام مع اسرائيل، وآخرين اعتقلوا بسبب كتابة مقالات أو آراء ناقدة للحكومة، وقد اطلق سراح معظم هؤلاء المحتجزين بدون توجيه اتهام لهم أو محاكمتهم، ومن نماذج هؤلاء المعتقلين رمضان حسن جيلاد، وهو مدرس دين اعتقل في شهر مايو/أيار وأفرج عنه بعد ثلاثة اسابيع قضاها في المعتقل دون اتهام أو محاكمة وإبراهيم غوشه، المتحدث الرسمي باسم حركة حماس الذي اعتقل في شهر سبتمبر/أيلول عقب العمليات الفدائية الاسرائيلية التي اعلنت حماس مسؤوليتها عنها، وقد اعتقل لمدة ١٤ يوماً دون أن يسمح له بالاتصال بمحاميه أو ذويهِ، وأفرج عنه دون أن توجه له اتهامات.

وقد امتد تأثير هذه الظاهرة إلى الحق في المحاكمة العادلة، فعرض الجندي أحمد الدقاسنة المتهم بقتل ساحات اسرئيليات للتعذيب، وعندما شكوا من ذلك أثناء محاكمته وأطلع المحكمة على اصاباته، ادعت الحكومة انه افتعل هذه الاصابات بنفسه بضرب رأسه في باب السجن، كما رفضت المحكمة - التي امرت بالكشف عليه - تسليم صورة من التقرير الطبي لمحاميه.

وترصد «المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن» في تقريرها السنوي عن العام ١٩٩٧، نموذجاً آخر لهذه الظاهرة. فقد رصدت أن «تدهور الاوضاع الاقتصادية والغلاء وخيبة الأمل التي نتجت عن عدم حدوث أى تدفق لرؤوس الاموال والمشاريع الاجنبية التي وعد بها قطاع التجارة والصناعة بعد عقد المعاهدة الاردنية - الاسرائيلية (أدى) الى توسيع قاعدة التذمر والشكوى وارتفاع عدد العاطلين عن العمل، وما يرافق ذلك من تفاقم الجريمة وازدياد حوادث الاخلال بالامن.. مما يجعل الاجهزة الامنية تتعامل مع المواطنين سواء كانوا متهمين بجرائم عادية وسياسية بنفس الاسلوب.. ومما اضفى على الممارسة الامنية سمة الضرب والتعذيب والاعتقال غير المبرر في كثير من الحوادث والامور».

وعدا هذه الظاهرة التي مثلت حلقة اضافية لانتهاكات حقوق الانسان والحريات الاساسية، فقد استمر النمط المعتاد للانتهاكات، فوردت ادعاءات عن انتهاك حق الحياة، حيث قتل احد الافراد في ٢٣ يونيو/حزيران خلال اقتحام الشرطة لمنزله للقبض عليه بتهمة جنائية حيث تعرض لضرب شديد من ضباط الشرطة ومات متأثراً بجراحه. وقد افاد تقرير طبي بانته توفى اثر ازمة قلبية، وطالبت عائلته بتشريح الجثة مرة اخرى بواسطة اطباء مستقلين عن المستشفى الحكومي، ورغم ان التقرير الطبي اكد الوفاة بالازمة القلبية الا انه ثبت الاصابات التي تعرض لها الضحية في رأسه. وقد ذكرت مصادر

الشرطة انها اجرت تحقيقاً في الحادث لكنها رفضت اعلان نتائج التحقيق، بينما ورد ان الضابط الذي قام بالاعتداء عليه استمر في عمله. وتعد هذه الحالة نموذجاً لحالات مماثلة وقعت عامي ١٩٩٦، ١٩٩٥ رصدها المنظمة في حينها، ولم يصل لعلم المنظمة أية تفاصيل عن نتائج التحقيقات التي اجريت في هذه الحالات.

كذلك استمر انتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي، وأوردت «المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن» أنها تلقت عشرات الشكاوى تتعلق باعتقال مواطنين من قبل اجهزة الامن ليلاً عن طريق المداخلة، واخذ المطلوبين من بين افراد اسرهم دون تصريح بمكان وجودهم ومنع زيارتهم، ووضع المواطنين في نظارات المخافر لمدة تزيد عن ٤٨ ساعة، ونقل مواطنين من مخفر لآخر ومن مدينة لاخرى، حتى بلغت فترة احتجازهم أشهراً على غرار ما حدث مع المواطن يوسف ابو عجلان. وتميد الشكاوى الواردة «للمنظمة العربية لحقوق الانسان» باحتجاز العديد من الافراد لاسباب سياسية، وشمل ذلك عدد كبير من الصحفيين بلغت مدة احتجاز بعضهم ثلاثة اشهر، يتم بعدها الافراج عنهم بدون توجيه اتهام او اجراء محاكمة.

كذلك استمرت الشكاوى من سوء معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين، والتوسع في التوقيف بنظارات المخافر، وممارسة اعمال الضرب والتعذيب ونزع الاعترافات بالاكراه، وعدم السماح بزيارة الموقوفين لدى المخابرات وبعض الاجهزة الامنية الاخرى، وعدم السماح بتوكيل محامين. وقد اضرب السجناء السياسيون الذين تم نقلهم الى سجن السلط، ومنعت عنهم الزيارة. وطلبت «المنظمة العربية لحقوق الانسان بالاردن» زيارتهم لكن السلطات لم ترد على رسالتها الا بعد عدة اشهر.

وكذلك استمرت الشكاوى من المحاكمات التي تجريها محكمة امن الدولة، اذ تتم في جلسات سرية، ورغم سماح بعض القضاة بالتحقيق في ادعاءات المتهمين بانهم تعرضوا للتعذيب، فلم تعلن نتائج هذه التحقيقات، ولم تلغ المحكمة أية اعترافات وردت فيها انتزعت بالاكراه او تحت التعذيب، وقد لاحظت «المنظمة العربية لحقوق الانسان في الأردن» حالة السلطات الامنية لعدد كبير من المواطنين لمحاكم امن الدولة بتهمة «اطالة اللسان» خلافاً للمادة ١٩٥ من قانون العقوبات، والحكم عليهم بناء على اعترافات مأخوذة في دائرة المخابرات العامة كما حدث مع السيد علي السيد.

في مجال الحريات العامة، قد ترتب على اصدار القانون المؤقت للمطبوعات (والذي سبق تناوله في مقدمة التقرير) تضيق كبير على حرية الرأي والتعبير، إذ ادت شروطه المالية الى تعليق



صدر ١٣ مجلة اسبوعية وتبعد صدور أربعة مجلات أخرى أخرى من اصل ٢٣ مجلة تصدر في البلاد، كما ادى شرط زيادة مدة الخدمة لرؤساء التحرير الى اضطراب رئيس تحرير صحيفة يومية، ورئيس تحرير مجلة اسبوعية للاستقالة من منصبيهما، كما تعرض عدد من الصحفيين لاحكام بالسجن والغرامة بتهم تتراوح بين «اطالة اللسان» او «نشر حديث مع رئيس حزب غير مشروع» او نشر «معلومات غير صحيحة ومواد اباحية» وقد الفت محاكم الاستئناف بعض هذه الاحكام.

ورغم ان الحكومة اعلنت في مارس/آذار ١٩٩٧ رفع الرقابة على توزيع الصحف والمجلات الاجنبية، الا انها أعادت هذه الرقابة في اكتوبر/نشرين اول في الفترة السابقة على اجراء الانتخابات التشريعية وصاشرت ٥٤ صحيفة ومجلة عربية، و١٦ صحيفة بالانجليزية.

وتقيد الحكومة حرية التجمع ، وتتطلب ممارسة هذا الحق تصريحاً مسبقاً، وتمنح الحكومة بعض هذه التصريحات، لكنها ترفض التصريح بالمظاهرات الاحتجاجية.

وقد اعلنت الحكومة في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧ ضرورة الحصول على اذن مسبق من وزارة الثقافة قبل تنظيم اى تجمع ثقافى او علمى أو فنى الا أنها تراجعت عن قرارها بعد ثلاثة اسابيع اثر احتجاجات واسعة من الاوساط الفنية والثقافية والرأى العام.

وقد طالبت الحكومة فى يوليو/تموز ١٩٩٧ احد عشر حزباً معارضاً بالمواقفة على مراجعة الكشوف المالية لهذه الاحزاب وتقديم كشوف باسماء وعناوين اعضائها، ورغم اعتراض هذه الاحزاب الا أن الحكومة اصررت على ذلك. كما شنت الحكومة حملة قاسية على الاحزاب والقوى السياسية التى قاطعت الانتخابات التشريعية، وردت على مقاطعتها بحرمانها من التمثيل فى مجلس الشورى الذى يتم بالاختيار.

\*\*\*

## الامارات

### انتهاكات نادرة لحقوق الانسان.. وقبود على الحريات العامة

يخلو سجل دولة الامارات من الانتهاكات الجسيمة أو المتواصلة لحقوق الانسان، ونادراً ما تتلقى المنظمة العربية لحقوق الانسان شكاوى بارزة، وقد خلا العام ١٩٩٧ من مثل هذه الشكاوى، لكن عكست الصحافة الوطنية خلال العام شكاوى متواترة عن معاناة خلع المنازل، وخاصة النساء، من بعض المستخدمين، تناولت الشكاوى من زيادة ساعات العمل وعدم سداد الأجور والاعتداءات اللفظية والبدنية، كما تناولت التقارير الدولية انتقادات حول الحق فى المحاكمة العادلة وبعض القضايا المختلف عليها مثل عقوبة الاعدام.. لكن فى المقابل استمرت الحريات العامة فى البلاد تعاني من قبود جسيمة وممتدة.

\* اذ يفرض القانون رقم ١٥ للعام ١٩٨٨ حظر نشر أية مطبوعات الا بعد الحصول على ترخيص من وزارة التعليم، كما ينطوى على قائمة من المحظورات يضمها الصحفيون فى اعتبارهم عند تناول الاسرة الحاكمة، وسياسات الحكومة، والامن القومي، والدين، والعلاقات مع الدول المجاورة.

\* ويقيد القانون حرية التجمع السلمى، ويتطلب عقد اى اجتماع عام اذناً حكومياً مسبقاً وتنظم كل امانة شروط هذا الاذن، ويظهر بعضها تسامحاً نسبياً فى عقد المؤتمرات والندوات حول الموضوعات الحساسة.

\* كذلك تحظر القوانين تشكيل الاحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والاحزاب، كما تنتهك الحق فى المشاركة الا لا تسمح بتشكيل مجالس تمثيلية بالانتخاب، ويتم تشكيل المجالس الاستشارية على مستوى الامارات والاتحاد بالتعيين.

\* وتقيد التقاليد، باكثر مما يفعل القانون، من الدور السياسى للمرأة، فرغم ان حق المرأة متاح فى تولى الوظائف الحكومية، فلا يوجد سوى عدد محدود من النساء يتولين وظائف رئيسية.

\*\*\*

## البحرين أزمة المشاركة

ظلت الحلقة الرئيسية لانتهاكات حقوق الانسان في البحرين تنبثق عن الاجراءات القمعية التى تشنها السلطات البحرينية منذ العام ١٩٩٤ لقمع الحركة الشعبية الدستورية التى تنادى بإعمال المواد المعطلة من الدستور منذ العام ١٩٧٥، وإعادة الحياة النيابية التى توقفت منذ حل المجلس الوطنى (البرلمان)، والغاء القوانين المقيدة للحريات، ومشاركة المرأة فى الحياة السياسية.

فى اطار هذه المواجهة، تدخلت السلطات لفض التظاهرات وصور الاحتجاج السلمى بالقوة، مما افضى الى مقتل عدد من المواطنين، وشتت حملات اعتقال متتالية شملت آلاف من المواطنين بينهم أطفال ونساء. وصاحب احتجازهم واستنطاقهم تجاوزات شديدة للقانون شملت التعذيب البدنى والمعنوى، والاعتصاب، واحتجاز رهائن من اسر المطلوبين لاجبارهم على تسليم انفسهم، وتجاوز الأجل القانونية للاحتجاز دون اتهام أو محاكمة، وتميز القضاء الاستثنائى بتوسيع ولاية محكمة أمن الدولة التى تخضع لهيمنة الاسرة الحاكمة وتفتقر للمراجعة القضائية الأعلى. فضلاً عن التضيق على الحريات العامة واعتماد سياسة تمييزية بين أبناء البلاد لشق صفوف الحركة الدستورية.

وقد تبادلت الحكومة، واطراف الحركة الدستورية، الاتهامات حول مسؤولية وقائع العنف التى رافقت الحركة الاحتجاجية والتى شملت تخريب بعض المنشآت ووفاة بعض المواطنين والواقدين، والاعتداء على بعض رجال الامن وقتل احدهم.

وخلال هذه المواجهة التى شهدت عامها الرابع فى العام ١٩٩٧، قدمت كل من الحكومة والمعارضة قراءتين متعارضتين لمسار الأزمة، فصورتها الحكومة كحركة طائفية، تخريبية، شنتها عناصر متطرفة، بدعم من الخارج لتقويض استقرار البلاد وقلب نظامها السياسى بالقوة، وقدمت عدداً من العناصر للمحاكمة بتهمة السعى لقلب نظام الحكم بدعم من الخارج، والارهاب كما ابتكرت فى العام ١٩٩٢ صيغة لتجاوز مطلب احياء الحياة النيابية، لم تحظ بقبول شعبى، وهى صيغة تأسيس مجلس استشارى يتم تشكيله بالتعيين، يحمل اسم مجلس الشورى ، ولا يملك اى صلاحيات لتشريع أو الرقابة. كما لجأت الى طرح «مبادرات» ترمى الى الفصل بين الجناح الدينى والمدنى

للحركة الدستورية، والضغط على بعض البلدان المجاورة للحيلولة دون احتضان عناصر معارضة، أو اذاعة برامج تعبر عن رأى المعارضة، وبرت مجمل اجراءاتها القمعية بمكافحة الارهاب لاجتذاب العطف الدولي، وحجب التعاطف الدولي مع مطالب الحركة الدستورية.

وفى المقابل اتهمت الحركة الدستورية الحكومة بافتعال احداث العنف لتبرير اجراءاتها القمعية، واكدت على الطابع السلمى لهذه الحركة، ودعمتها بالمسيرات الاحتجاجية، واحياء المناسبات التضامنية، وجمع التوقيعات على التماسات وعرائض تحمل مطالبها، واثارة ما يقع من انتهاكات فى المحافل الدولية.

وخلال العام ١٩٩٧، استمر مجمل التطور يحمل نفس الملامح السابقة. فاستمرت أعمال العنف فى البلاد - جنباً الى جنب مع حركة الاحتجاجات السلمية، مثل تفجير عبوة ناسفة تحت سيارة قرب مركز البحرين الدولى للمعارض فى شهر مارس/آذار، واشعال النيران فى أحد محال البقالة فى منطقة ستره فى ٥ مايو/أيار راح ضحيته اثنين من العاملين، واحراق مطعم فى المنامة فى ٢٩ اغسطس/آب. واحراق نهاية فى شهر اكتوبر/تشرين أول.

كذلك استمرت الشكوى من اعمال القتل خارج القانون أو من جراء التعذيب أو الاهمال فى السجون، وأوردت المصادر عدة حالات وفاة قيد الاحتجاز منهم على سبيل المثال حالة عبد الظاهر ابراهيم عبد الله (٢٥ عاماً) الذى وجد مقتولاً فى ٦ يونيو/حزيران، بعد القاء القبض عليه بيومين. وادعت الحكومة انه مات من جراء أزمة صحية، بينما ادعت التقارير ان جسمه كان يحمل آثار تعذيب، وحالة الشيخ على النجاسى الذى توفى فى محبسه فى ٦/٢٣ وورد انه توفى من جراء الاهمال فى العلاج، وحالة الشاب محمد شمس (٣٠ سنة) الذى توفى فى ١٠/٢٧ فى سجن جو فى ظروف غامضة. هذا وقد أضرب قادة الحركة الدستورية المحتجزين لمدة ١٧ يوماً عن الطعام احتجاجاً على التعذيب واساءة المعاملة إثر وفاته. وقد قدرت «لجنة الدفاع عن حقوق الانسان بالبحرين» (منظمة حقوقية تعمل فى المنفى) عدد حالات القتل خارج القانون منذ ديسمبر/كانون اول ١٩٩٤ بأربعين حالة.

كذلك استمرت اجراءات قمع حركة الاحتجاجات السلمية خلال العام ١٩٩٧. وعمدت قوات مكافحة الشغب الى محاصرة ودمم منازل قرى ومناطق سكنية بأكملها فى اعقاب الاعمال الاحتجاجية، أو وقوع تخريب، حيث تقوم بسد منافذ الاحياء أو القرى، وعلان حظر التجول، ومهاجمة المنازل، واعتقال المطلوبين أو المشتبه فيهم وأحياناً اعتقال اقاربهم لاجبارهم على تسليم انفسهم، ومن ذلك قامت القوات الامنية فى ١٨ مايو/أيار بمهاجمة قاعة التجمع الرئيسى ومسجد فى

قربة دابة لفض تجمع سلمى باستخدام الغازات المسيلة للدموع، والرصاص المطاطي، راح ضحية استخدام القوة المفرطة مواطن توفي في ١٨ مايو/آيار، إثر نقله الى المستشفى وادعت السلطات أن الوفاة حدثت بسبب تعاطي المخدرات، بواجبرت شقيقه على الاقرار بذلك، ومن ذلك ايضاً داهمت قوات الامن في الاول من يونيو/حزيران احتفالاً دينياً في سنابس واطلقت الرصاص المطاطي على المشاركين فيه كما اعتدت بالضرب عليهم، واعتقلت عدد منهم كان من بينهم عيد الظاهر، الذي سبق الاشارة الى وفاته اثناء الاحتجاز. وقد استمرت اعمال القمع على مدار العام فقامت القوات الامنية في نهاية شهر يونيو/حزيران بمحاصرة «بلاد القديم» ومهاجمة المنازل واعتقال عدد كبير من المواطنين إثر الاحتجاج على وفاة أحد المحتجزين في السجن، كما قامت في الاسبوع الاول من يوليو/تموز بمحاصرة جزيرة سترة واعتقال عدد كبير من المواطنين اثر عملية تخريبية استهدفت احراق احد محال البقالة وافضت الى وفاة عاملين باكستانيين. كما قامت في نهاية سبتمبر/أيلول بحملة اعتقالات عشوائية لمواجهة الحركة الاحتجاجية باحياء ذكرى «الصيام الاحتجاجي» التي قامت به «مجموعة المبادرة» برئاسة الشيخ عبد الامير الجمري في اكتوبر/تشرين اول ١٩٩٥، وأجرت اعتقالات في «المنامة» و«كرانة» في شهر اكتوبر/تشرين اول اثر مجموعة من الاحتجاجات السلمية في الجوامع والحسينيات.

وقد تلقت المنظمة من لجنة حقوق الانسان في البحرين خمسة قوائم بأسماء معتقلين جرى اعتقالهم خلال العام، أوردت القائمة الاولى اسماء ١٢٢ شخصاً جرى اعتقالهم خلال الاشهر الثلاثة الاولى من العام على صلة بممارسة بعض اشكال الاحتجاج السلمى مثل كتابة الشعارات او المشاركة في التظاهرات، وأوردت القائمة الثانية اسماء ٨١ شخصاً آخرين جرى اعتقالهم في ابريل/ نيسان. وأوردت القائمة الثالثة اسماء ٦٦ شخصاً آخرين جرى اعتقالهم في مايو/آيار ويونيو/حزيران وأوردت القائمة الرابعة اسماء ١٣٥ شخصاً اعتقلوا في الفترة ما بين يوليو/تموز وديسمبر/كانون ثان، وتضمنت القائمة الخامسة والاخيرة اسماء ١٤٥ طفلاً ذكرت انهم اعتقلوا في النصف الثاني من العام. كما تلقت المنظمة عشرات من الشكاوى بشأن حالات فردية.

وقد تمت هذه الاعتقالات وغيرها وفقاً لقانون امن الدولة الصادر في العام ١٩٧٤ والذي يتيح للسلطات اعتقال اشخاص لمدة تصل الى ثلاث سنوات دون تقديمهم للمحاكمة. وشملت الاعتقالات كل من تعتقد الحكومة ان له ميولاً معارضة، او ينتسب لمنظمات معارضة، او يقوم بانشطة معارضة مثل توزيع المنشورات او كتابة شعارات معارضة على الجدران او ابداء آراء معارضة للحكومة، كما شملت الاعتقالات كل من له علاقة بتوفير الحماية للمعادين للحكومة. وتقدر بعض المصادر اعداد المحتجزين في نهاية العام ١٩٩٧ بما يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ شخص من بينهم

عدد من المعارضين البارزين مثل الشيخ عبد الأمير الجمري، وعبد الوهاب حسن، وحسن مشيمة، وحسن سلطان ومعظم المحتجزين في السجون دون اتهام أو محاكمة. لكن تنكر الحكومة وجود معتقلين سياسيين، وتؤكد ان كافة المحتجزين مسجونين صدرت بحقهم احكام قضائية، او محتجزين على ذمة المحاكمة. لكنها أيضاً رفضت الاعلان عن اعدادهم.

ويتعرض المعتقلون والسجناء للتعذيب وسوء المعاملة، ويتم ذلك بشكل منهجي ومتواصل ويسفر احياناً عن وفاة بعض الضحايا، على نحو ما سبقت الإشارة وقد تلقت المنظمة خلال العام عشرات من الشكاوى عن حالات تعذيب تعرض لها محتجزون بعضهم اطفال واحالتها للسلطات المختصة لكن لم يتم الى علم المنظمة حالة واحدة جرى فيها التحقيق في ادعاءات التعذيب أو مساءلة القاكين عليه، كما تكررت الشكاوى من تعرض بعض المتحفظ عليهم للاعتداء الجنسي.

ويعرض المتهمين في القضايا الامنية على محاكم امن الدولة التي لا تتوفر فيها مراجعة قضائية اعلى، وتضم بين هيئتها افراد من العائلة الحاكمة، وتقبل بادلة انتزعت تحت الاكراه، وترقل اداء الدفاع لواجباته المهنية. وقد ادانت هذه المحاكم منذ العام ١٩٩٦ وحتى اكتوبر/نشرين اول ١٩٩٧ اكثر من ٢٠٠ متهماً اثر محاكمات تفتقد لشروط العدالة.

وشهد العام ١٩٩٧ اكبر محاكمة في تاريخ البلاد حوكم خلالها ٨١ متهماً منهم ٥٩ حضورياً و٢٢ غيابياً أمام دوائر محكمة أمن الدولة بتهم الانتماء للجناح المسكري لحزب الله، وتدمير انقلاب عسكري، والتخابر مع دولة اجنبية هي ايران، وجرى تقسيم المتهمين الى عشر مجموعات نظرتها الدوائر الثلاث لمحكمة امن الدولة وكانت وزارة الداخلية قد اعلنت في ١٩٩٦/٦/٣ عن القبض على اكثر من ٤٠ شخصاً بدعوى انتمائهم لحزب الله لكن لم تشر محكمة امن الدولة في محاكمتهم الا في بداية مارس/آذار ١٩٩٧، ولم يسمح للمحامين واقارب المتهمين بمقابلتهم الا قبل المحاكمة مباشرة. ولم يتاح للمحامين الا اسبوع واحد بعد الجلسة الاولى لاعداد دفاعهم. واصدرت المحكمة بعد اقل من شهر من بدء نظر القضية احكاماً مغلظة بالسجن بين خمسة عشر عاماً وثلاثة اعوام دون وجود فرصة للاستئناف، بينما برأت ٢٣ متهماً. وورد أن احكام المحكمة بنيت على اعترافات انتزعت بالاكراه من جانب ستة من المتهمين، اذيت اعترافاتهم في التلفزة المحلية في ٥ مايو/آيار ١٩٩٦.

وتعرضت عدة محاكمات جرت خلال العام ١٩٩٧ لانتقادات خاصة منها محاكمة ثمانية من المعارضين المنفيين والهاربين الى الخارج في اكتوبر/نشرين اول غيابياً بتهم عدة منها العمالة والتخابر مع دولة اجنبية والانتماء الى "حزب الله" والتخريض على اعمال التخريب، وبعضهم خارج

البلاد منذ ١٥ عاماً، وبعضهم من قيادات الحركة الدستورية وجرى نفيهم قسراً الى الامارات في يناير/ كانون ثان ١٩٩٥، واحدهم كان مفاوضاً بين وزارة الداخلية والحركة الدستورية وذهب الى الخارج لشرح الاتفاقيات لقيادات المعارضة في الخارج لكن وجد نفسه مطلوباً بعد ارتداد الحكومة عن الاتفاق.

وتشمل الانتقادات التي وجهت الى هذه المحاكمة ان المدعى العام لم يبلغ المتهمين رسمياً بالحضور، ولم توكل المحكمة محامين للدفاع عنهم، وجرت مداولات المحاكمة سراً وصدرت الاحكام بعد ثلاث جلسات فقط في ٢٢ نوفمبر/تشرين ثان بالسجن لمدة ١٥ عاماً على ٥ متهمين وغرامة تتجاوز ثلاثة ملايين دولار امريكي، وبالسجن ٥ سنوات على ثلاثة متهمين آخرين.

وتضعاف ازمة الحريات من مأزق حقوق الانسان في البلاد، اذ تسيطر الحكومة تماماً على الصحافة ووسائل الاعلام وتحظر اى شكل من اشكال النقد، وتوجه لكل من يتعرض لنقد الحكومة تهمة الاضرار بالامن العام، كما تقوم «بالشوشرة» على الاذاعات الخارجية التي تبث اراء ناقدة للحكومة، كما تحظر تركيب «الامباق اللاقطة» الا بموافقة وزارة الاعلام، كما تحظر استخدام شبكة الانترنت الا من خلال هيئة الهاتف الحكومية للتحكم في طبيعة المعلومات المستخرجة او التي يتم بثها على هذه الشبكة، كما تقوم بمراقبة البريد الالكتروني. ومن امثال ممارسة السلطات في هذا الصدد ورد ان احد الافراد، ويدعى سيد جلال سيد علوى سيد شرف قد قبض عليه في ٦ مارس ١٩٩٧ للاشتباه في نقل معلومات عن الوضع الداخلى لشخص في الخارج.

وتضع الحكومة قيوداً مشددة للمغاية على حرية التنظيم، فترفض قطعياً مبدأ تكوين الاحزاب والمنظمات السياسية، كما تقيد حرية تكوين الجمعيات الاجتماعية والمهنية بحظر انخراطها في أنشطة سياسية، وتتضمن الانظمة الاساسية لهذه الجمعيات التزاماً بهذا، عدا جمعية المحامين البحرينيين التي جادلت بان واجباتها المهنية تقتضي اجراءات ذات طابع سياسى. وقد تعرض مجلس ادارتها المنتخب للحل في بداية العام ١٩٩٨ وتم استبداله بمجلس معين.

كذلك تحظر السلطات اى تجمع سياسى، وتسيطر على الاجتماعات الرئيسية اذا ما تحولت الى مناقشة موضوعات سياسية.

\*\*\*

## الجمهورية التونسية الفجوة بين الواقع والمثال

تعد تونس في طليعة البلدان العربية من حيث عدد ما صادقت عليه من المواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان. وتتبنى الحكومة التونسية خطاباً رفيع المستوى فيما يتعلق بقضايا حقوق الانسان. كما بادرت بتشكيل شبكة واسعة من المنظمات والهيئات الرسمية المختصة بمتابعة حقوق الانسان مع هيكل تنظيمي للرقابة الذاتية لاداء اجهزة الحكومة، وتظهر حرصها دوماً على شرح وجهة نظرها. ومع ذلك استمر سجل حقوق الانسان يعكس المفارقة الواضحة بين هذا الخطاب الرسمي وبين واقع الممارسات الفعلية للحكومة والتي تصاعدت انتهاكاتها للحقوق والخريات الأساسية وتعنتها مع نشطاء حقوق الانسان.

تظهر هذه المفارقة في العديد من الاوضاع، فبينما تملك الحكومة هذه الشبكة الكثيفة من الاجهزة الحكومية المعنية بحقوق الانسان، فانها تسمى دائماً لاضعاف التعبير «غير الحكومي» لحقوق الانسان مثلاً في الرابطة التونسية لحقوق الانسان وغيرها من جماعات حقوق الانسان غير الحكومية، فاصدرت تشريعات استهدفت تقييد الرابطة، واهملت شكاياتها، ومارست صنوفاً متعددة من الضغوط على قياداتها، وفرضت نطاقاً من التعتيم على انشطتها: وعندما شرعت في مايو/آيار ١٩٩٧ باستئناف الحوار مع الرابطة، سرعان ما انقطع فجأة، ولم يفض لا الى الاهتمام بالقضايا والمطالب التي اثارتها الرابطة وعكستها بياناتها المختلفة، ولا خفف من حجم الضغوط الواقعة عليها. وخلال العام ١٩٩٧ جرى استدعاء رئيس الرابطة للمثول امام المدعى العام في ١٩ فبراير/شباط للتحقيق معه حول محتوى تقرير للمجلس الوطني للرابطة، وجرى اعتقال نائب رئيس الرابطة في ٢٩ سبتمبر/الهلل بسبب اصداره بياناً احتجاجياً عن معاناته بعد فصله من عمله وتشريده، انتهى الى الحكم عليه في ١١ فبراير/شباط ١٩٩٨ بالسجن ثلاثة اعوام، كما تعرض العديد من نشطاء الرابطة، وغيرها من جماعات حقوق الانسان لملاحقات مختلفة.

وتظهر المفارقة كذلك في نمط الممارسات التي يتعرض لها نساء المحتجزين والفارين من الاحزاب المحظورة، وخاصة الاسلاميين منهم. ففي الوقت الذي تملك فيه البلاد منظومة متقدمة من التشريعات والقوانين المتعلقة بالنساء والاسرة تسبغ حماية قانونية على النساء والاسرة وتكفل لهم



العديد من الضمانات وسبل الرعاية الاجتماعية، يتعرض العديد من النساء من زوجات السجناء الفارين من أعضاء حزب «النهضة» المحظور لانماط من الممارسات والملاحظات المؤسفة كانت موضع شكوى وانتقاد شديدين في السنوات الأخيرة، وشملت التوقيف والاستدعاء بمراكز الأمن لاستجوابهن عن اتصالاتهن ومصادر انفاقهن، وتعرض بعضهن للتهديد بالاعتداء الجنسي، وتعرضت أخريات لضغوط لدفعهن لطلب الطلاق من أزواجهن المسجونين. كما تتعقب السلطات أى محاولات لمساعدة أسر هؤلاء السجناء أو الفارين مما يفرضى بتشريد أفراد هذه الأسرة دون جريمة ارتكبوها.

ولا تقتصر الضغوط التى تتعرض لها النساء بهدف الضغط على أقاربهن من الرجال على زوجات المعارضين الاسلاميين فحسب، بل تمارس كنمط عام، ومن ذلك ما تعرضت له عليا الشريف الشمارى، زوجة خميس الشمارى نائب رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكية، وهى أيضاً محامية وداعية لحقوق المرأة. فقد وضعت تحت رقابة مستمرة، وتعرضت للعديد من اشكال المضايقة والتخويف، قبل وبعد القبض على زوجها وسحبت منها السلطات جواز سفرها ومنعتها من مغادرة البلاد، كما قطع عن منزلها ومكتبها خطوط الهاتف والفاكس، واستمرت هذه المضايقات ضدها خلال العام ١٩٩٧ بعد ان افرج عن زوجها افرجاً مشروطاً فى نهاية العام ١٩٩٦.

وتتمتد هذه المفارقة أيضاً لاجراءات القبض والاحتجاز ومعاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين، والمحاكمات فرغم الضمانات القانونية التى يكفلها الدستور والقانون، تنطوى ممارسات الاجهزة الامنية فى الملاحقة والتوقيف والتصنت على تجاوزات خطيرة تشكل انتهاكاً للحرية والأمان الشخصى ويجرى التلاعب فى تواريخ التوقيف للتحايل على الآجال القانونية المفروضة، وتقوم قوات الأمن بممارسة التعذيب والضغط للحصول على اعترافات فى فترة ما قبل المحاكمة التى قد تصل الى ٦ شهور، وإن كان من الصعب توثيق الاتهامات بالتعذيب لعدم سماح السلطات بأى فحص طبي قبل اختفاء آثار التعذيب مما يحول دون امكانية التحقيق النزيه فى شكاوى التعذيب ومساءلة القائمين بها قضائياً.

وقد شهد العام ١٩٩٧ جدلاً حول ثلاث حالات وفاة أثناء القبض والتفتيش أو الاحتجاز، وقد وقعت الحالة الاولى أثناء القبض على سيدة مسنة تدعى غزالة الحناشى أثناء تفتيش منزلها للقبض على ابنتها بتهمة حيازة مخدرات، وقد ذكرت الشرطة انها اصيبت بأزمة قلبية لكن ذكرت تقارير تلققتها المنتظمة أن قوات الشرطة استخدمت القوة ضدها مما اقضى الى وفاتها.

وتتعلق الحالتين الاخيرتين بوفاة سجينين، توفى احدهما ويدعى رضا الخميرى فى سجن بلاريجيا فى ٢٥ يوليو/تموز بعد اضراب عن الطعام لمدة ٤٠ يوماً احتجاجاً على إعادة اعتقاله بتهمة

سبق أن حوكم وسجن من أجلها سبع سنوات ونصف قضاها كاملة في السجن. وورد أن سلطات السجن لم تتدخل لوقف اضربه عن الطعام أو معالجته، لكن ذكرت الحكومة أن سلطات السجن حاولت حقه بمحاوليل مقاومة الجفاف لكنه رفض، وكانت على وشك نقله الى المستشفى الا انه اصيب بازمة قلبية افضت الى وفاته. وكانت الحالة الثانية لسجين آخر يدعى «أحمد عافى»، وكان يعاني اصلاً من مرض نفسى شديد، وورد انه اصيب باحدى الازمات استمرت ثلاثة اسابيع دون أن ينال العناية الطبية اللازمة، وافادت التقارير الحكومية انه قد تم نقله الى المستشفى حيث توفي بها.

كما استمرت الشكوى خلال العام من التعذيب وورد ان السجين عبد المؤمن بلعائس وهو عضو في حزب العمال الشيوعي المنحل قد تعرض للتعذيب بواسطة ١٢ ضابطاً في ٣٠ من ابريل/ نيسان، و١٢ مايو/أيار عندما رفض تحية ضابط، وبعد ان عبر عن استيائه من احوال السجن، وقد اثارت الرابطة التونسية لحقوق الانسان قضية هذا السجين وقامت الحكومة بنقله الى سجن آخر لكنها رفضت الاعتراف بما تعرض له من ضباط السجن.

وتكتفى الحكومة عادة بانكار مثل هذه الانتهاكات، ولم يتم الى علم المنظمة اجراء تحقيقات خلال العام في ادعاءات التعذيب الا في حالة واحدة تعرض فيها مواطن الماني للضرب والاهانة أثناء احتجازه، وأعلنت الحكومة انه ثبت علم صحة هذه الادعاءات.

ونفتقر المحاكمات للعديد من شروط المحاكمة العادلة، اذ يشيع انتهاك حقوق الدفاع، ويشكو المحامون من أن القضاة يرفضون اعطائهم الفرصة الكافية لتوجيه اسئلة، وافاد العديد من المحامين انهم يلغون بموعده المحاكمة في نفس يوم اتمامها، وكثيراً ما يرفض القضاة السماح لهم بقراءة نص محضر التحقيق الذي تم مع المتهم. وفي بعض الاحيان يتم استدعاء المحامي الى غرفة القاضي ويمنح مهلة قصيرة من الوقت للاطلاع على محاضر التحقيق لكن لا يحق له الحصول على نسخة منها، كما يشكو المحامون من ان القضاة يتمتعون في الموافقة على استدعاء شهود ورفضون تماماً استدعاء رسميين حكوميين للدلاء بالشهادة.

لكن تظل المفارقة الاكبر بين الشعارات المطروحة لحقوق الانسان والممارسات تتمثل في تقييد وانتهاك الحريات العامة اذ تتبنى الحكومة برنامجاً متميزاً للنهوض بالحريات العامة في البلاد يحظى بتقدير كبير، لكن لا يوازيه في تميزه الا حجم الانتهاكات التي يتعرض لها.

ففى مجال حرية الرأي والتعبير يتم التدخل بشكل نمطى فى مراقبة الصحافة من خلال اشتراط ارسال الناصر نسخة من الصحيفة او المجلة للنائب العام ووزارة الثقافة قبل التوزيع. واشتراط حصول الموزع على تصريح بتوزيع أى اصدارات اجنبية. وتلزم الحكومة الناشرين ورؤساء التحرير بنص

محدد صادر منها للتعليق على الاحداث الداخلية والدولية. كما تشترط حصول الصحفيين على بطاقة صحفية لمزاولة المهنة، وتطالب رجال الاعلام بتقديم تقارير لوزارة الداخلية عن المؤتمرات الصحفية والاحتفالات التي يحضرونها في السفارات الاجنبية. أما رجال الاعلام الاجانب فيتم التصنت عليهم وتفتيش حقائبهم في غيابهم. كما تستعمل الحكومة سلاح الاعلان للضغط على الصحف. وفي يونيو/حزيران ١٩٩٧ قررت جمعية الصحافة العالمية طرد اتحاد الصحفيين التونسيين من عضويتها لعدم تعرضه لانتهاكات الحكومة التونسية لحرية الصحافة.

ورغم الغاء وزارة الاعلام في اكتوبر/تشرين أول، فقد استمرت الانتقادات «حول استمرار خضوع الإعلام للرقابة الإدارية»، و «طابعه الأحادي في الفكر والرجعية» واعتبر نواب معارضون في البرلمان أن تصحيح الوضع الإعلامي «يتوقف على مدى فصل الأجهزة الاعلامية عن الحزب الحاكم» لكن تصدى أحد نواب الحزب الحاكم لهذه الانتقادات في البرلمان وحض الحكومة على اتخاذ اجراءات حازمة بحق الناقدين تقضى بحسب الجنسية منهم.

وفي مجال ممارسة الحق في التجمع السلمي، جرى خلال العام ١٩٩٧ تشديد القيود القائمة ففي يناير/كانون ثان أصدرت وزارة التعليم العالي منشوراً «بأحكام تنظيم الملتقيات والتدوات والمؤتمرات» يشترط لعقدنا تسليم قاعة بالمشاركين فيها مقدماً الى وزارة الداخلية مع نسخة من جدول الاعمال ومعلومات مفصلة عن زمان ومكان الاجتماع، ونسخة من اى خطاب أو ابحات يزعم القاها في المؤتمر لتسجيلها قانونياً. كما اصدرت وزارة السياحة في مارس/آذار منشوراً يبنه على مديري الفنادق بضرورة اخطار الشرطة باى اجتماع أو حلقة بحث أو مؤتمر ينظم في فنادقهم وعدد وجنية المشاركين فيه والحصول على تصريح من الشرطة في كل حالة. واستخدم اسلوب التاء حجر قاعات الفنادق الى جانب الاوامر المباشرة كوسيلة لمنع عقد المؤتمرات او الاجتماعات الخاصة بحقوق الانسان.

وفي مجال الحق في حرية التنظيم، لم تقتصر الضغوط والملاحقات على حزب «النهضة» المحظور بدعوى مكافحة الاصولية» وملاحقة اعضائه والمتماطفين معه، ولكن استمر الضغط على القوى اليسارية وخاصة حزب العمال الشيوعي التونسي، وملاحقة نشاطه وشملت الملاحقات خلال العام اعادة القبض على عبد المؤمن بلعانس في مارس/آذار واحالته للمحاكمة بتهمة اهانة السلطات. وقد قضت المحكمة بسجنه لمدة عام، كما اعيد القبض على نجوى الرزقي في شهر ابريل/نيسان عقب الافراج عنها في الشهر نفسه بشبهة تأييدها للحركة اليسارية.

وامتدت الضغوط الى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، فبعد القبض على رئيس الحركة

محمد مودة فى اواخر العام ١٩٩٥ ومحاكمته فى قضيتين تتعلقان بالتورط مع اعوان بلد اجنبى، وتهريب عملة وسجنه، واتهام نائبه خميس الشمارى رئيس الحزب بافشاء اسرار القضية، واسقاط عضويته عن البرلمان وسجنه، ثم الافراج عنها افرجاً مشروطاً فى نهاية العام ١٩٩٦ اقترن بحرماتها من حقوقهما السياسية والمدنية، استمرت الحكومة فى اثارة الشقاق داخل حركة الاشتراكيين الديمقراطيين، التى انتقلت منازعات اجنحتها الى ساحة القضاء، وتعرض زعيمها محمد مودة فى العام ١٩٩٧ الى فرض الإقامة الجبرية عليه لبعض الوقت، ثم استدعائه للتحقيق فى نهاية العام بشكل مهيّن، وتوجيه اتهامات خطيرة له منها «التخطيط لاجتثاث فوضى فى البلاد، واغتيال شخصيات وطنية، وزعزعة الوضع، وقلب نظام الحكم» منع على اثرها من مغادرة البلاد وخضع لاجراءات أمنية صارمة لحين الانتهاء من التحقيق.

وامتدت الملاحظات كذلك للحركة النقاوية. فمن ناحية التقى القبض على العديد من العناصر العمالية النقاوية منذ بداية العام لنشر عدد من الالتماسات والمناشدات ومنها المناشدة العامة لزعماء الاتحاد العام للعمال احتجاجاً على تدخل الحكومة فى ادارته، ومناشدة شعبه التعليم والبحث العلمى احتجاجاً على منشور الوزارة المشار اليه آنفاً، ثم مناقشة وقعا ٢٠٢ من العناصر العمالية واساتذة الجامعات والاطباء والصحفيين والمحامين ودعاة حقوق الانسان ادانوا فيها القيود المتزايدة التى تفرضها السلطات على الحريات السياسية والدينية وحرية التعبير وتداول المعلومات، ودعوا لاصلاح الموقف والامثال للمعايير الدولية. وقد افرج عن بعض العناصر وحوكم عدد منهم بتهمة حيازة وتوزيع منشورات ونشر معلومات مضللة من شأنها افساد النظام العام. ورفضت السلطات اعطاء معلومات لاسرهم بل انكورت الاعتقال اساماً فى ردها على الهيئات النقاوية والمنظمات غير الحكومية الاخرى.

\*\*\*

## الجزائر تصاعد أعمال العنف والمذابح

مضت حالة حقوق الانسان في الجزائر خلال العام ١٩٩٧ في خططين متوازيين دون أى بادرة لالتحامهما، رغم الحاجة الماسة لذلك، فمن ناحية مضت الحكومة نحو استكمال خطة الحكم لبناء مؤسسات الدولة باستصدار قانوني الاحزاب والانتخابات، واجرت انتخابات البرلمان بفرقتيه: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة، والمجالس المحلية البلدية والولائية، لتكتمل في نهاية العام مؤسسات الدولة الدستورية، لكن بالتوازي مع ذلك استمر تصاعد أعمال العنف والارهاب كماً وكيفاً بشكل غير مسبوق ليصل عدد الضحايا منذ بدء أعمال العنف لنحو ٨٠ ألفاً وفقاً للمصادر الدولية، اعترفت الحكومة بأكثر من ٢٦,٥٠٠ منهم في اول بيانات رسمية تنازع عن اعداد الضحايا منذ بدء اعمال العنف.

على ان هذا الانقسام في التطور بين المسارين القانوني السياسي من ناحية، والامنى من ناحية أخرى لم يحل دون التأثير المتبادل بينهما، فانعكس تأثير النزاع المسلح على ترتيبات إعادة هيكلة الدولة، فجاء قانون الاحزاب ليؤكد على حظر استخدام مقومات الدولة من اسلام وعروبة وأمازيغية لاغراض الدعاية الحزبية، أو أن يكون الدين أو اللغة أساساً لتأسيس أو عمل الاحزاب، وطالب «الجمعيات ذات الطابع السياسي» القائمة بتوثيق أوضاعها مع القانون الجديد، مما أفضى لخروج حزبين من ساحة العمل السياسي. ويصدر قانون الانتخابات، واجراء الانتخابات النيابية، تجاوزت التطورات مطلب جبهة الانقاذ الاسلامية باستئناف المسلسل الانتخابي على أساس المرحلة الاولى للانتخابات النيابية في العام ١٩٩١. كما تجاوزت مطلب ندوة بشأن الحوار. وتشكل واقع جديد بهيكله التنظيمية ومصالحه وشعاراته برز من بينه حزب التجمع الوطني - الذي يعرف «بحزب الرئيس» - والذي تشكل قبل أسابيع من اجراء الانتخابات ليحصد ١٥٥ مقعداً من مقاعد المجلس الوطني (نحو ٢٤١) ويكتسح مقاعد مجلس الأمة (٨٠ من ٩٦).

من ناحية أخرى تأثرت أعمال العنف بمسار التطور الجديد، فخرج جيش الانقاذ الاسلامي من ساحة العمل العسكري بقرار من جانب واحد، ووجه نداء للفصائل المسلحة للانضمام لوقف القتال، انضم له بعضها، بينما عززت الجماعة الاسلامية من عملياتها العسكرية، وأعادت فصائل مسلحة

أخرى تنظيم نفسها وانضمت الى العمل العسكري. ومن ناحية أخرى توسعت السلطات في دعم «جماعات الدفاع الذاتي» بدءاً من اضعاف الصفة القانونية عليها بموجب المرسوم المؤرخ ٤ يناير/ كانون ثان وانتهاه بتميز امدادها بالسلاح مما اقتضى الى تزايد دورها في اعمال العنف. ونحت المواجهة، التي تطور اطرافها وغاياتها، منحى «مباراة صفرية» يهدف كل فريق منها استئصال الآخر. وهو ما قد يفسر بدوره تزايد اعداد الضحايا والطابع الوحشي لعمليات القتل والتشيل بالضحايا.

في هذا الاطار تفاقمت انتهاكات حقوق الانسان والاعتداء على الحريات الاساسية على كل الاصعدة. فاستشرت المذابح الجماعية، وتفاقمت ظاهرات مثل الاختفاء القسري والتعذيب، وتعمق غياب شروط المحاكمة العادلة، وتوسعت السلطات في تفسير «الرقابة الامنية» على الصحف، وتقييد حرية التجمع السلمي.

قدرت المصادر الدولية عدد ضحايا العنف خلال العام بنحو سبعة آلاف ضحية، وقعت عبر المذابح، والتفجيرات. واتسمت مذابح هذا العام بالوحشية المفرطة. وتداولت المصادر الحقوقية والصحفية الوطنية والدولية تفاصيل مروعة عن مذابح جماعية لم تستثن الاطفال والنساء والشيوخ والبسطاء البعيدين عن الشأن العام، وقتل خلالها آباء وأمهات أمام أطفالهم ومدرسون امام تلاميذهم في الفصول الدراسية، وتميزت بالتمثيل بجثث الضحايا، ورافق بعضها اعمال نهب وسلب واختطاف الفتيات. وقد يبرز من هذه المذابح بصفة خاصة مذبحه حوش بوجليب في ابريل/نيسان، والمصرية في مايو/أيار، والاربعاء في اغسطس/آب، وسيدى رايس في اغسطس/آب أيضاً، وبنى مسوس في سبتمبر/ أيلول، وبنى طلحة في سبتمبر/أيلول أيضاً، وغليزان في ديسمبر/كانون أول.

وقد ثبت مسئولية الجماعات المسلحة عن بعض هذه المذابح مثل مذابح حوش بو جليب، والمصرية، والاربعاء. وهررت الجماعات اعمالها الوحشية بتعاون سكان هذه المناطق مع رجال الامن او الخروج عن تعاليم الاسلام، لكن ثارت تساؤلات حول تقاعس السلطات الامنية عن حماية المدنيين، وتورط «جماعات الدفاع الذاتي» المدعومة منها في المذابح كما اتهمت بعض الجماعات المسلحة الاجهزة الامنية والعسكرية بالتورط في المذابح بشكل مباشر. اذ وقعت ثلاثة من هذه المذابح بالقرب من معسكرات الامن والجيش ولم تتدخل قوات الامن لوقفها مثل مذبحه سيدى رايس في ٢٨ أغسطس/آب التي وقعت في منطقة لا تبعد اكثر من ٣٠٠ متر من معسكر للجيش وراح ضحيتها مئات من المدنيين ولم يتحرك أحد لنجدة المدنيين أو مطاردة الجناة، ومذبحه بنى مسوس في ٥ سبتمبر/أيلول التي راح ضحيتها ٦٠ مدنياً وعندما استنجد الاهالى بقوات الامن الموجودة على مشارف المنطقة رد المسئول الامنى بأنه ليس لديه أوامر بالتدخل، ومذبحه بنى طلحة التي راح ضحيتها اكثر من ٢٠٠ من المدنيين ولم يرفض قائد معسكر الامن القريب منها التدخل فحسب، بل

وأمر جنوده بسد الطريق أمام المواطنين الذين طلبوا اللجوء الى المعسكر هرباً من المعتدين. وقد هرب الجناة في كل هذه الحالات دون ان يتعرض لهم أحد من قوات الامن.

وقد برزت الحكومة هذه التصرفات، أى عدم خروج قوات الامن من المعسكر، بأنه كان يهدف لتفادي الوقوع في فخاخ قد تكون نصبت لهم بواسطة المعتدين، واحتمال ان يكون المعتدين قد تركوا الغاما أرضية في المناطق التي اقتحموها.

أمام الموقف هذا بادرت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية بالدعوة الى انشاء لجنة تحقيق دولية. للتحقيق في المجازر الا ان الحكومة رفضت مبدأ التحقيقات الدولية وشنت حملة مضادة باتهام بعض هذه المنظمات بالكذب والميل للتضخيم وعدم الدقة. وهددت بالمطالبة بنزع الصفة الاستشارية عنها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

الا ان الحملة استمرت، ووجدت تجارباً من المجلس الاوربي الذي سعى الى ايفاد لجنة لزيارة الجزائر، وقبلت الحكومة الزيارة بعد جدل عنيف انتهى الى قصر مهامها على بحث ما يمكن أن يفعله المجلس الاوربي لمساعدة الجزائر ووقف الانشطة الداعمة «للجماعات» في بعض البلدان الاوربية كما قيدت حركة «لجنة الترويكاه» وحالت دون زيارتها لمواقع الاحداث أو أسر الضحايا أو الاتصال مع الجماعات غير المشروعة.

ومن ناحيتها أصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان عدة بيانات منفردة وبالاشتراك مع الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان في متابعة الاحداث وطلبت زيارة وفد من المنظمة للبلاد، كما دعت الى اجراء تحقيق وطني يكفل له الحيدة والاستقلال ازاء حساسية الرأى العام لفكرة التحقيق الدولي، ورفض الحكومة له، على أن يتم تشكيل هذه اللجنة بالتعاون بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني وبمشاركة المنظمات الوطنية لحقوق الانسان، لكن لقيت هذه الدعوة بدورها اعتراضاً مماثلاً للدعوة الخاصة باجراء تحقيق دولي.

ومن ناحية اخرى استمرت اعمال الاعداء خارج القضاء، ومثلت حالة رشيد مجاهد نموذجاً لحالة يجري انكارها بأصرار، ففي اغتصاب حادث اغتيال عبد الحق بن حمودة رئيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في ٢٨ يناير/كانون ثان اعلنت السلطات عن قتل الارهابيين الذين قاموا بتدبير وتنفيذ اغتياله، ثم اظهرت التلفزة المحلية رشيد مجاهد في ٢٣ فيبرير/شباط وهو يعترف بأنه قام بتدبير وتوجيه اغتيال عبد الحق بن حمودة. وفي ٣ ابريل/نيسان ابلغ والدى مجاهد نبأ وفاته وقدمت اليهما شهادة تفيد انه توفي متأثراً باصابته بطلقات نارية وسمح لهما برؤيته لكن لم يسمح لهما باستلام جثته لدفعها. وليس قبل ٢٥ مايو/أيار ١٩٩٧ أكد رئيس المرصد الوطني نبأ وفاته متأثراً باصابته بطلقات

نارية وقت القبض عليه، بينما يجمع المراقبون انه لم يكن يظهر عليه اية اثار بالاصابة عندما كان يتحدث في التلفزة في ٢٣ فبراير/شباط.

وقد اعلنت الحكومة في وقت لاحق من العام ١٩٩٨ اعترافها بتورط جهات امنية مسئولة في المجازر الوحشية ضد المدنيين، واعلنت اعتقال ١٢٠ من رجال الشرطة. وذكرت صحيفة «الوطن» في ١٩/٤/١٩٩٨ نقلاً عن مسئولين بوزارة العدل الجزائرية ان المعتقلين المشتبه بتورطهم في عمليات قتل واساءة استغلال السلطة احتجزوا في سجن ساركاجي في الجزائر العاصمة والخاضع لاجراءات أمنية مشددة. ونقلت الصحيفة عن المسؤولين قولهم ان هناك ٢٤ حالة وفاة لمدنيين يشبه انهم قتلوا بالرصاص في الشوارع، او قتلوا عمداً خلال اشتباكات بين قوات الامن والارهابيين.

وقد انعكست مجمل هذه التطورات على كافة الحقوق الاساسية، فتفاقمت ظاهرات مثل اختطاف واختفاء المدنيين خلال العام، فاستمر تورط الجماعات المسلحة في خطف مواطنين تشك في تعاونهم مع رجال الامن أو أفراد من عائلات رجال الامن، او اختطاف فتيات. ووجد كثير من هؤلاء مقتولين، كما شاع اغتصاب الفتيات حتى اضطرت هيئة الفتوى في بداية العام ١٩٩٨ للترخيص باجهاض الحمل الناتج عن الاغتصاب (ورد انها تراجعت عن هذه الفتوى). ومن ناحية أخرى استمر تورط الاجهزة الامنية في اختطاف او اخفاء مواطنين، وتلقت المنظمة شكاوى بحالات محددة من بينها حالة صحفي اختطف من صحيفته في ابريل/نيسان، وحالة استاذ جامعي اختطف اثناء خروجه من الجامعة، وطبيب اختفى عقب الافراج عنه بعد ان كان معتقلاً منذ العام ١٩٩٥. وتدعى السلطات ان مثل هذه الحوادث تتم بواسطة ارابيين متكرين في زى رجال الشرطة.

كذلك استمر تجاوز القوانين في اعمال القبض والاحتجاز، كما استمر احتجاز العديد منهم لأجبال طويلة، ورغم انكار السلطة لوجود اماكن احتجاز سرية فإن مؤشرات كثيرة وشهادات تؤكد ذلك، وقد اعترف المرصد الوطني لحقوق الانسان بهذه الظاهرة في تقريره لسنة ١٩٩٤ كذلك فانه رغم اطلاق سراح عباس مدني زعيم الجبهة الاسلامية للانقاذ، فقد اعيد احتجازه قيد الإقامة الجبرية في منزله بزعم خرقه لشروط الافراج بالادلاء بتصريحات سياسية.

أيضاً استمر تجاهل معايير المحاكمة العادلة في المحاكمات ذات الطابع الامني، وشهد العام منع محامين من الاتصال بموكليهم، وصعوبة حصول المحامين على ملفات القضايا واتخاذ الجلسات في الكثير من المحاكم الجنائية في جلسات سرية يبرها القائلون بالامن بالضرورات الامنية. من ناحية اخرى، استمرت الشكوى من اوضاع السجون وسوء معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين وتركزت الشكوى على اكتظاظ السجون، ونقص التغذية والرعاية الصحية، وشيوع ظاهرة



التمليح اثناء الحجز التحفظي، وقد اعلن المرصد الجزائري لحقوق الانسان في مارس/آذار ١٩٩٧ ان اكثر من ٦٠ ضابطاً وجندياً سوف يقدمون للمحاكمة بتهمة استخدام وسائل التعذيب في بوجارا ومروان وبوفريك، لكن لم يعلن عن اجراء مثل هذا التحقيق، او نتائجه اذا ما كان قد تم، وان كان رئيس المرصد قد صرح مجدداً في ٣١ ديسمبر/كانون أول لصحيفة جزائرية ان المرصد سجل حالات انتهاكات لحقوق الانسان، وان مركبيها قدموا لمحاكمات عسكرية، وصدرت بحقهم احكام مشددة، لكنه ايضاً لم يعلن اسماء هؤلاء المتهمين او تفاصيل الاحكام التي صدرت. وفي كل الاحوال فلا تسمح الحكومة لمنظمات حقوق الانسان بزيارة السجون، كما رفضت طلباً لمنظمة الصليب الاحمر الدولية بزيارتها.

في هذا المناخ الذي يسوده التوتر، تأثرت الحريات العامة، فاعترضت السلطات على عقد المديد من الاجتماعات بحجة عدم التأثير على الامن والاستقرار في البلاد، وسعت الى المزيد من السيطرة على الاعلام، سواء بالتوسع في تفسيرها لما يطلق عليه «انباء أمنية» لتشمل الكثير من الامور السياسية. أو باستدعاء عدد من الصحفيين للاستجواب، وتم اغلاق الصحف التي لها ميول متعاطفة مع جبهة الانقاذ ومنها اسبوعية «الموعده»، «والقلاع» وصحيفة «الامة» كما اعادت غلق صحف ناقدة للحكومة مثل يومية «التريون» في سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ لمدة ستة اشهر هذا بالإضافة لاستخدام السلطات لسلح الاعلام للتأثير على الصحف.

\*\*\*

## جيبوتى

### نمط ثابت من الانتهاكات

حفل سجل جيبوتى بالعديد من الانتهاكات الجسيمة للحقوق الاساسية، خلال العام ١٩٩٧، شملت أعمال قتل خارج القانون لبواعث سياسية مثل قتل حسن عدن فارح فى ٢٧ يناير/كانون ثان، واعتقالات تمسفية مثل تلك التى تعرض لها عدد من المعلمين إثر ممارستهم لحقهم القانونى والمستورى فى تنظيم اضراب فى فبراير/شباط، كما شملت التدخل فى سير العدالة مثل عزل رئيس المحكمة العليا، وأحد أعضاء المجلس المستورى فى مايو/أيار ١٩٩٧ لاسباب سياسية. فضلاً عن استمرار الشكوى من سوء أوضاع السجون، وتفشى التعذيب وسوء المعاملة والاعتداء الجنىسى على السجينات والشبان القصر.

وتعانى الحريات العامة بدورها من العديد من الانتهاكات، وشهد العام ١٩٩٧ عدة تدخلات للحد من حرية الرأى والتعبير، منها قيام قوات الأمن فى اكتوبر/تشرين أول بالاستيلاء على مطابع الجبهة الوطنية الجيبوتية المعارضة لمتنها من نشر بعض البيانات فى نشرتها الصحفية، ولم تمد هذه المطابع حتى نهاية العام. كما تواجه اشكال الاحتجاج السلمى باجراءات قمعية، وقد تصدت خلال العام الدراسى ١٩٩٧/٩٦ بالقوة لمظاهرات قام بها رجال التعليم، والقت القبض فى فبراير/شباط على معلمين شاركوا فى تنظيم اضراب.

كما تقيد الحكومة الحق فى حرية التنظيم. ورغم أن الدستور الصادر فى ٤ سبتمبر/أيلول ١٩٩٢ يتيح التعددية الحزبية، فقد تم تنظيم استفتاء فى نفس يوم صدوره نص على تحديد عدد الاحزاب بأربعة فقط. وقد اغتصمت الحكومة حادث وفاة زعيم أحد هذه الاحزاب الاربعة فى العام ١٩٩٦، وهو حزب التجمع الديمقراطى، وما نتج عنه من أحداث داخل الحزب، وسحبت الاعتراف به، ومنحته لحزب معارض ليس له وزن على الساحة السياسية. كما تكبج أية محاولات لتأسيس الاحزاب، وقامت فى ١٢ اكتوبر/تشرين أول باحتجاز داهر أحمد فرح، وقدمته لمحاكمة سرية بتهمة تكوين حزب سياسى غير شرعى، ونشر صحيفة غير مرخص بها، ونشر معلومات كاذبة، والتزوير. وقد أطلقت سراحه فى أول نوفمبر/تشرين ثان على اساس الافراج المؤقت.

كذلك تقيد الحكومة الحق في تأسيس الجمعيات الاهلية، وتشرط أن تحصل على موافقة وزارة الداخلية، وأن يتم تسجيلها من قبل هذه الوزارة.

ويحكر الحزب الحاكم السلطة منذ الاستقلال، ولم يغير من هذه الحقيقة لا التطور الدستوري الذي جرى باطلاق التعددية المقيدة في العام ١٩٩٢، ولا نتائج الانتخابات النيابية الدورية التي اجريت مرتين منذ ذلك التاريخ. وحاز تحالف الحزب الحاكم مع الجناح المنشق من جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية كل مقاعد المجلس النيابي في الانتخابات التي اجريت في شهر ديسمبر/كانون أول ١٩٩٧. (مما تناوله مقدمة هذا التقرير تفصيلاً)

ويثير قلق المنظمة العرية لحقوق الانسان أن مثل هذه الممارسات تحولت الى نمط ثابت من الانتهاكات، فلا يكاد يخلو عام من الشكوى من أعمال قتل خارج القانون ذات بواعث سياسية سواء عبر اغتيالات لا تجلّى حقيقتها، أو عبر قمع المظاهرات وصور الاحتجاج السلمى، أو بالوفاء أثناء الاحتجاز طرف السلطة. وفي احدى المرات النادرة التي جرت فيها مثل هذه المحاكمات بمحاكمة اجريت خلال العام ١٩٩٧ لسنة من افراد الشرطة تسببوا في العام ١٩٩٥ في قتل حمود صولح، والزعيم الدينى راندا، وأحد أعوانه فلم يتم التوصل لأية نتيجة حتى نهاية العام ١٩٩٧، وبالمثل لم تتقدم التحقيقات الخاصة باختفاء أربعة أفراد في الشمال، واختطاف زعيم عفرى في العام ١٩٩٥ في منطقة علال دادا. ولم يتم الى علم المنظمة توقيع عقوبة على اى شرطى بتهمة التعذيب أو سوء المعاملة.

ولا يبدو عزل القضاة في العام ١٩٩٧ معزولاً عن سياق عام يتعمق عاماً بعد عام ويستهدف اعاقبة العدالة، اذ سبق عزل ثلاثة من رؤساء محاكم الاستئناف في مايو/أيار ١٩٩٦ لبواعث سياسية، ثم اعيد تعيينهم في العام ١٩٩٧ في مناصب أخرى بوزارة العدل. كما تشمل تدخلات السلطة لاعاقبة العدالة اضطهاد المحامين الموكلين بالدفاع عن المعارضين السياسيين، وبعد المحامى عارف محمد عارف مثلاً بارزاً لمثل هذا الاضطهاد، اذ تعرض في العام ١٩٩٦ لوقفه عن ممارسة مهنته، ووضع تحت المراقبة، والتهديد باغتياله، بسبب مشاركته في الدفاع عن معارضين سياسيين، ولقى زملاءه المحامين المشاركين في نفس القضية الكثير من العنت، كما طورت السلطات أشكال اضطهادها له في العام ١٩٩٧ بتلقيق اتهامات جنائية له.

وبالتوازي مع احتكار السلطة وتقييد حريات الرأى والتعبير، يقيد الحزب الحاكم الرقابة الداخلية والنقد الذاتي، وتتمن قيادته في ممارسة انضباط صارم على كل اشكال التعبير والنقد، فعندما انتقد معظم قادة الحزب قرار الرئيس حسن جوليد بتوسع صلاحيات ابن اخيه اسماعيل عمر غبلى، والذي

كان يعمل نائباً لمدير مكتب الرئيس، مما اعتبروه وسيلة لتوريث السلطة، سارع الرئيس بطردهم من الحزب، وشمل هذا القرار وزراء سابقون، ونواب برلمانيون، وعندما صعدوا احتجاجاتهم باصدار بيان نقدي باشر الرئيس بنفسه مع آخرين اجراءات نزع الحصانة عن البرلمانيين منهم، ولم يأبه لقرار المجلس الدستوري بإعلان اجراء نزع الحصانة وقدمهم للمحاكمة في ٧ أغسطس/آب التي اصدرت عليهم أحكاماً غيائية بالحبس لمدة ستة أشهر والغرامة، وجرى اعتقالهم لتنفيذ الحكم قبل الاستئناف بالمخالفة للقانون. وتعرضوا للتعذيب والمعاملة القاسية.

\*\*\*

## المملكة العربية السعودية

طلورت المملكة موقفها من الصكوك الدولية المعنية بحقوق الانسان بعد قطعة شبه تامة، فانضمت خلال العام ١٩٩٧ للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لمكافحة كل اشكال التمييز المنصري، بعد ان انضمت خلال العام ١٩٩٦ للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، كما طلورت من تفاعلها مع آليات الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان، لكن استمر الاطار القانونى والدستورى فى البلاد يملأ فى مجمله من غياب الاقرار بالعديد من الحقوق الاساسية والحريات العامة، وتضارب بعضها مع العديد من المعايير الدولية.

وقد استمر سجل الحقوق الاساسية يعانى من ظاهرتين اساسيتين يمثلان الحلقة الاساسيتين للانتهاكات فى المملكة، وهما التوقيف والاحتجاز من ناحية، ومعاملة الوافدين والاجانب من ناحية اخرى.

وتتيح تعليمات وزير الداخلية فى العام ١٩٨٢ الخاصة بتحديد قواعد العرقف والاحتجاز المؤقت حرية واسعة لممارسات الشرطة فى مجال الاعتقال التعمى حيث تجيز اعتقال اى شخص موضع اشتباه وفى هذا الاطار يتعرض الاجانب وذوى النشاط السياسى لخطر انتهاك حقوقهم فى الحرية والامان الشخصى. وتنتهك اجراءات الاحتجاز السابق على المحاكمة كل المعايير الدولية. حيث يستمر المحتجز شهراً طويلاً بمعزل عن العالم الخارجى فلا تبلغ أسرته بسبب ومكان احتجازه فضلاً عن واقعة الاحتجاز ذاتها، ولا يسمح للشخص بالتظلم من احتجازه. وبالنسبة للأجانب لا تبلغ الحكومة سفارة الدولة التابعين لها فى حالة اعتقالهم، وتكتفى بالرد اذا وصلها استفسار من السفارة التى تعلم باعتقال رعاياها عادة من مصادر غير رسمية. وقد يتعرض الاجانب غير المتحليين بالعربية لمخاطر التوقيع على محاضر اعتراف تحت وهم اعتبارها استمارات اطلاق سراح ويكتشفون ذلك لاحقاً أثناء المحاكمة. وقد يفرج عن المحتجزين بدون محاكمة. اما النشاط السياسى والدينيين المشبه فيهم فيجبرون على توقيع تعهد بالكف عن انشطتهم وابداء الندم عليها مما يؤكد معاملتهم باعتبارهم مذنبين.

وقد تعرض عدد من المعارضين السياسيين والمدنيين خلال العام للاعتقال. معظمهم من طائفة الشيعة، وجرى اعتقال بعضهم خلال اعتقالات عشوائية في مناطق مختلفة من البلاد وبخاصة المنطقة الشرقية خلال النصف الاول من العام ومن بينهم الشيخ حسن محمد نمر الذي اعتقل في الدمام شهر مارس/آذار من جانب مباحث أمن الدولة، وورد أنه ظل محتجزاً بمقرها حتى نهاية العام، وينشر فهد الشهري، الذي ورد أنه أعيد قسراً من كندا في شهر مايو/أيار بعد أن رفضت قبوله لاجئاً سياسياً، وقبض عليه في المطار عند عودته واحتجز في سجن الحائر ولم يصرح له بزيارة ذويه لبضعة أسابيع، ولم يرد ما يفيد إطلاق سراحه حتى نهاية العام.

كذلك استمر اعتقال اعداد كبيرة من المواطنين السعوديين والوافدين الذين جرى اعتقالهم في سنوات سابقة. وبينهم مئات من الشيعة وغيرهم من المعروفين بأرائهم السياسية او المدنية الناقدة. ونحو ألفي يمني وسوداني اعتقلوا عقب انفجار الخبر في ١٩٩٦/٦/٢٥ بشبهة الارهاب وزعزعة استقرار البلاد. ولم تملن نتائج التحقيق معهم ولم يسمح لمئاتهم أو محاميهم بزيارتهم. كما يوجد المئات من سجناء الرأي الذين تحتجزهم المباحث العامة لاسباب سياسية او دينية دون محاكمة ودون فرص الطعن في اسباب احتجازهم، ومن بينهم الشيخ سلمان العودة والشيخ سفر الحوالي وهما من اساتذة الجامعة وأئمة المساجد قبض عليهما واحتجزا في سجن الحائر منذ سبتمبر/أيلول ١٩٩٤ لا تتقادمهما الحكومة. وقد أثار اعتقالهما مظاهرات تم خلالها اعتقال ١٥٧ شخصاً بتهمة القيام بعمل معادي للحكومة. ولم ترد تقارير مؤكدة عن الافراج عنهم. كذلك هناك بعض الافراد من طائفة الشيعة مثل عبد الله عباس الأحمد (موظف بشركة أرامكو ٤٠ سنة) وكامل عباس الأحمد (طالب ٢٥ سنة) وهما محتجزين بدون محاكمة منذ يوليو/تموز ١٩٩٦ في المقر الرئيسي للمباحث العامة بالدمام ولم يسمح لهما بزيارة أسرهما الا بعد انقضاء شهور من احتجازهما. ولا تتوافر معلومات عن فهد الزغبى (معلم سورى ٤١ سنة) منذ القبض عليه في سبتمبر/أيلول ١٩٩٦ في سجن المباحث العامة بالرياض للاشتباه في صلاته مع «حزب التحرير الاسلامي» حيث وردت معلومات بتعرضه للتعذيب للاقرار بعضوية هذا الحزب.

هذا وقد صرر خلال العام قراراً بضرورة اصطحاب أفراد هيئة «الامر بالمعروف والنهي عن المنكر» لاحد رجال الشرطة العامة عند اجراء القبض على المواطنين وساهم ذلك في تقليل مدى انتهاكاتهم في مجال الاعتقال التمسفي خلال العام ١٩٩٧.

وترفض السلطات السعودية زيارة مراقبين محايدين او دبلوماسيين للسجون خاصة سجن الحائر بالرياض حيث يتم احتجاز المتهمين بالانشطة السياسية مما يجعل من الصعب التحقق من التقارير المتواترة من اساءة معاملة المحتجزين والسجناء ومنعهم من الاتصال بذويهم وممارسة التعذيب في

صوره المختلفة (الحجز الانفرادى - المنع من الزيارة والاستعانة بمحامين- الضرب والحرمان من النوم...) وذلك بهدف الحصول على اعترافات تستخدم كأدلة ضد المتهمين والحصول على معلومات عن النشاطات السياسيين والدينيين. ولم يتم الى علم المنظمة العربية لحقوق الانسان اجراء تحقيق فى ظروف وفاة الطالب ميشم البجير (٢١ سنة) فى ديسمبر ١٩٩٦ والتي وقعت فيما زعم- بسبب تعرضه للتعذيب أثناء احتجازه فى سجن الدمام المركزى بمعزل عن العالم الخارجى منذ صيف ١٩٩٦ حتى تم نقله فى نوفمبر /نشرين ثان الى احدى المستشفيات. كما تعرض ٤٠ طفلاً هندياً تتراوح اعمارهم بين ١٤،٦ سنة للضرب والحرمان من الطعام أثناء احتجازهم لمدة شهرين بشرطة الامن العام فى جدة قبل ترحيلهم فى فبراير ١٩٩٧.

ويتكون النظام القضائى من ثلاثة مراحل: محاكم الدرجة الاولى ثم محاكم الاستئناف التى تحال لها القضية تلقائياً فى حالة الجرائم التى يعاقب عليها بالاعدام. وفى حالة اقرارها للحكم يحال لمجلس القضاء الاعلى. ويلزم صدور اذن الملك بتنفيذ احكام الاعدام التى يصادق عليها مجلس القضاة. ولكن تتم جلسات المحاكم عادة فى سرية واجراءاتها مقتضيه، ويمثل فيها المتهم امام القاضى وممثل الادعاء، ولا يسمح للمتهمين عادة بالاستعانة بمحامين او استجواب شهود الادعاء او طلب حضور شهود نفى وفى الغالب يقبل المتهم العقوبة لانها تقترب من فترة احتجازه او خوفاً من عقوبة اكبر أو لغموض وسرية اجراءات الاستئناف. ولا يسمح بعقد جلسات علنية الا اذا كان المتهم من الاجانب خصوصاً من اوربا او امريكا الشمالية اذ يجوز فى هذه الحالة حضور ممثلى القنصلية بصفة مراقبين ويحضر محامى ولكن بصفة مترجم. وفى ١٩٩٧ اثار قضية الممرضتين البريطانيتين المتهمتين بقتل زميلتيهما الاسترالية ايفون جليغورد الكثير من الجدل حول اجراءات المحاكمة. وفى اجراء استثنائى غير مسبوق سمحت لهما السلطات بتوكيل محام، لكن لم يتكرر مثل هذا الاجراء الايجابى فى أى قضية أخرى حتى نهاية العام.

وينطوى نظام الكفيل على فرص واسعة فى التحكم فى حقوق العاملين العرب والاجانب والاحجاف فى شروط العمل واستبدال العقود الاصلية بعقود جديدة متعسفة. كما يتيح فرض قيود صارمة على حق التنقل خارج وداخل المملكة.

أما بالنسبة للسيدات فما زالت صور التمييز ضدنهن فى العمل والتنقل قائمة وما زال قرار منع السيدات من قيادة السيارات باعتبارها جريمة جنائية قائماً رغم احتجاج عدد منهن فى نوفمبر ١٩٩٠ والذي اسفر عن القبض عليهن وطردهن من وظائفهن.

أما فى مجال الحريات العامة فتصادر السلطات تماماً حرية التعبير من خلال الرقابة أو الدمع،

وتمتلك وكالة الصحافة السعودية، والعديد من الصحف المكتوبة داخل السعودية. كما تمتلك الحكومة بالكامل الاذاعة والتليفزيون وتمنع اقامة دور العرض السينمائي ولا تسمح بالعروض المسرحية. ولا تسلم الحريات الاكاديمية من القيود سواء بمنع مقررات دراسية معينة او بمراقبة الاساتذة . كما تخضع حرية التجمع للقيود الشديدة وتمنع المظاهرات حتى السلمية. وتقيد الحكومة تكوين الجمعيات مع الرفض القطعي لتشكيل الاحزاب السياسية. وليس هناك اى فرصة لمشاركة المواطنين فى الشؤون العامة فالملك يتولى رئاسة الوزارة ويعين مجلس القضاة. ولا يعتبر مجلس الشورى الذى شكله الملك بالتعيين منذ العام ١٩٩٢ - ويتكون من ٦٠ عضواً تقرر زياتهم فى العام ١٩٩٧ الى ٩٠ عضواً (من بينهم ٣ من الشيعة) - معبراً عن اى تمثيل شعبى تشريعى او رقابى.

\*\*\*



## السودان

### مأزق الأزمة الشاملة

يماني واقع حقوق الانسان في السودان من انتهاكات جسيمة ومتواصلة، تضعه في مصاف البلدان التي تعاني أزمة شاملة، وعرضته الى ادانات متكررة من جانب جماعات حقوق الانسان الوطنية والعربية والدولية، كما عرضته لاجراء خاص من جانب لجنة حقوق الانسان بالامم المتحدة بتعيين مقرر خاص منذ العام ١٩٩٢ لفحص هذه الحالة .. ولا تقتصر اشكالية هذه الحالة على طابعها الشامل، والذي تعددت أوجهه من انتهاك الحقوق الاساسية الى تقييد الحريات العامة، الى مأزق النزاع المسلح الذي امتدت رقبته من الجنوب ليشمل بقاعاً اضافية في شرق البلاد وغربها، وما يترتب عليه من تشرد وهجرة مئات الآلاف من المواطنين.. ولكن تتميز هذه الاشكالية ايضاً بيزور نوعية خطيرة من الادعاءات مثل ممارسة الرق والاشكال الشبيهة به، فضلاً عن تعدد الاطراف المتورطة في هذه الانتهاكات في الجنوب.

وتنتطلق هذه الانتهاكات من عدة حلقات متواصلة، بدءاً من اضعاف الضمانات القانونية بتجميد الدستور وإعلان حالة الطوارئ عقب انقلاب يونيو/حزيران عام ١٩٨٩، واصدار اربعة عشر مرسوماً دستورياً عبر السنوات التسع التالية للانقلاب حلت الاحزاب والجمعيات وصادرت الحق في التنظيم والتعددية السياسية، وقيدت التنظيمات النقابية والطلابية وأخلت بالتوازن السياسي والفصل بين السلطات بحل البرلمان، والدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني لسنوات عديدة. وخلخلت نظام العدالة بابعاد اعداد كبيرة من القضاة وغرس انماط مختلفة من المحاكم الاستثنائية في نظام العدالة. وتدخلت جهده سنوات من العمل السياسي بذلها النظام المدني لحل مشكلة الجنوب، والتي كان من المقرر توقيع اتفاق السلام الخاص بها بعد ايام قليلة من الموعد الذي وقع فيه الانقلاب، بل وكان عرقلة هذا الاتفاق أحد أسباب قيامه.

وافق هذه الاجراءات سلسلة من التشريعات والتدابير استهدفت تصفية النظام المدني السابق، وقمع اجراءات مقاومة النظام الجديد، او الاحتجاج السلمي على قيادته، أطلقت ايدي قوات الامن من خلال المرسوم الدستوري الثاني في العام ١٩٨٩، و قانون الامن القومي لعام ١٩٩٢، وتعديلاته في العام ١٩٩٥، وزجت برموز النظام السابق والنشطاء السياسيين والنقابيين في السجون، وصادرت

أموال وممتلكات الأحزاب والطوائف وقادة المعارضة، واستخدمت التعذيب فى السجون للاستنتاج والردع، كما استخدمت القوة المفرطة فى قمع اشكال الاحتجاج السلمى مما اسفر عن سقوط العديد من الضحايا خلال ما عرف بانتفاضات الخبز، والمناسبات السياسية التقليدية وغيرها، ودفعت بالعديد من المعارضين لمحاكمات تغتفر لشروط العدالة، وقيدت الحريات العامة. ورغم اطلاق سراح الزعماء السياسيين، وصدرت قرارات غفوية وقت وآخر، والسماح باصدار بعض الصحف المستقلة، واجراء حوارات محدودة فقد ظلت مثل هذه الاجراءات تمثل الاستثناء على القاعدة، دون تطور جدى باتجاه الانفراج .

واعتباراً من العام ١٩٩٤ شرع النظام فى اضعاف الطابع المدنى على الحكم بالغاء مجلس قيادة الثورة. وانتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل برلمان معين، واعداد مشروع للدستور، لكن اعد النظام صياغة الواقع القانونى السياسى فى البلاد بما يتماشى مع الاستراتيجية ذاتها التى اختطها منذ البداية، فجاءت مسودة الدستور لتكرس النظام الشمولى، وتجاوزت مبدأ اقرار التعددية السياسية بصياغة غير مألوفة تسم بالفموض، تبرزت منها لجنة اعداد الدستور، وفسرها قادة النظام تفسيراً قاطعاً يحظر التعددية الحزبية. وهى النظام لاجراء الانتخابات بنظم قانونية واجرائية تعتمد الابداء وتمهد لسيطرة فريق سياسى واحد على البرلمان وقيدت الدعاية الانتخابية بما عرف بقانون «الاساليب الفاسدة». اما الثغرات القانونية التى تتيح للهيئات الشعبية التحرك، فقد سدها النظام بالتدخل الادارى لصالح انصاره فى انتخابات الاتحادات الطلابية والنقابية، وآخرها انتخابات نقابة المحامين فى سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ .

وقد افضى الحكم الشمولى، وسد قنوات الحوار الى تدهور الموقف العام فى البلاد فى مطلع العام ١٩٩٧ بلجوء المعارضة الى العنف والعمل المسلح فى اطار تحالف عريض ضم المعارضة الشمالية والجنوبية، وتولت الحركة الشعبية لتحرير السودان قيادة عملياته العسكرية المشتركة، أضاف الى العمل المسلح فى الجنوب، وتداعياته، بعداً اضافياً على مأزق حقوق الانسان فى البلاد. اذ أفضى لمزيد من الضحايا وتلاه سلسلة من التدابير من جانب الحكومة شملت تشديد الاجراءات الامنية، واجراء اعتقالات احترازية، وتقديم قادة المعارضة الى محاكمات غيائية، وتجنيب الطلاب فى الجيش وترتب على هذه التدابير تداعيات عديدة لفتت الانتباه من بينها على وجه الخصوص، قمع مظاهرة نسائية قامت بها بعض السيدات للمطالبة بوقف تجنيب التلاميذ، وقد تعرضن للضرب وقدمن لمحاكمة قضت بجلد بعضهن ومنهن استاذات جامعات ومحاميات، ومن بين هذه التداعيات ايضا قمع احتجاج قام به بعض الطلبة المجندين فى ابريل/نيسان ١٩٩٨ للمطالبة بقضاء عيد الاضحى بين ذريتهم مما افضى لمقتل اكثر من مائة وخمسين مجنداً سواء باطلاق النار او غرقاً خلال محاولتهم الفرار من المعسكر فيما عرف باسم مذبحة السليت .

اما الحرب الاهلية في الجنوب، والتي دخلت خلال العام ١٩٩٧ عامها الخامس عشر فقد استمرت تمثل المصدر الرئيسي للانتهاكات في البلاد، وتواجه جميع اطراف المنغصة فيها اتهامات محددة بانتهاك مبادئ القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني. كما تبادل الحكومة والبلدان المجاورة اتهامات حول التورط في النزاع، ومساعدة المنظمات المعارضة التي تستضيفها. وتتداول المصادر الدولية تقديرات فادحة حول هذه الحرب من حيث عدد الضحايا، والذي تقدره بنحو ١,٥ مليون ضحية منذ بدء الحرب في العام ١٩٨٢، او من حيث عدد المشردين والنازحين واللاجئين الى الدول المجاورة والذين تقدرهم هذه المصادر بنحو ٤ مليون مواطن انتقلوا الى الشمال او لجأوا الى الدول المجاورة، او من حيث تكلفتها المالية، والتي، وان لم تتوافر احصائيات مدققة حولها، تترك آثاراً واضحة على الاقتصاد الوطني الذي يشهد تراجعاً مستمراً واختناقات متزايدة وتدهوراً شديدا للعملة الوطنية، وتدنياً في الخدمات وزيادة في الدين الخارجي الذي بلغ ١٦ بليون دولار فضلاً عن انتشار المجاعات والامراض في مناطق العمليات.

وقد شهدت الحرب منذ ابريل/نيسان ١٩٩٦ تطورات مهمة بتوقيع اتفاق سلام بين النظام من ناحية واربعة منظمات مقاتلة يقوم على اساس اجراء استفتاء حول الوحدة والانفصال بعد فترة انتقالية مدتها اربع سنوات، وكرست الحكومة هذا الاتفاق في مرسوم دستوري في العام ١٩٩٧، يقضى بتعيين أحد القادة الجنوبيين حاكماً للجنوب، واجراء انتخابات في الجنوب كما اعلن الرئيس عمر البشير في يوليو ١٩٩٧ قبوله لاعلان المبادئ الصادر عن هيئة التنمية ومكافحة الجفاف (ايجاد) كأساس للتفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد ان كانت الحكومة قد رفضته في العام ١٩٩٤. وفي المقابل توصلت حركة تحرير الشعب السوداني بقيادة العقيد جون قرنق (الطرف الرئيسي في الحرب) الى صيغة تحالف مع القوى السياسية الشمالية تقوم على الاعتراف للجنوبيين بحق تقرير المصير.

لكن كشفت تطورات العام ١٩٩٧ هشاشة هذه الترتيبات على الجانبين فمن ناحية تراجع أحد التنظيمات الجنوبية عن الاتفاق، وانقض عليه طرف آخر في محاولة للاستيلاء على مدينة واو.. ومن ناحية ثانية طرح مفاوضوا العقيد جون قرنق صيغة تتجاوز التوافق المعقود مع القوى السياسية الشمالية بطرح صيغة الكونفيدرالية كأساس للعلاقات بين الشمال والجنوب خلال مفاوضات رعتها هيئة التنمية ومكافحة الجفاف (ايجاد) في نيروبي في العام ١٩٩٧.

وعدا هذه التطورات، التي لم تستطع حتى اعداد هذا التقرير ان تحقن الدماء او تؤسس آلية فعالة للتفاوض لانهاء هذه الحرب المؤلمة، فقد استمرت اعمال العنف والانتهاكات على جميع الاصعدة، وطبقاً لاستخلاص المقرر الخاص المعين من جانب الامم المتحدة، «فقد تصاعد القتال

فى الفترة بين يناير/كانون ثان؁ واغسطس/آب ١٩٩٧ و تدهورت حالة حقوق الانسان فى مناطق النزاع؁ واستمر المقرر الخاص فى تلقي تقارير تفيد بتشريد عشرات الآلاف من الاشخاص الفارين من الحرب؁ وبحلوت خسائر جسيمة بين المدنيين. وفى المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح تشير التقارير والمعلومات المتاحة الى ان جميع الاطراف مسئولة عن انتهاكات حقوق الانسان بما فى ذلك الحق فى الحياة وحرية المدنيين وبخاصة النساء والاطفال وكبار السن؁ وأمنهم الشخصى. كما تفيد التقارير باستمرار قيام طائرات الحكومة بعمليات قصف جوى عشوائى متعمد واستمرارها فى اطلاق الصواريخ من طائرات الهليكوبتر على المدنيين المجتمعين حول ممرات هبوط الطائرات ينتظرون توزيع الاغاة او الهاربين من قراهم من نشوب القتال بين قوات الحكومة السودانية والمتمردين».

\*\*\*

## سوريا

### ظاهرة الاعتقالات

يتعرض سجل سوريا لانتقادات عديدة في مجال الحقوق الاساسية، وفي مقدمتها الحرية والأمان الشخصي، والمحاكمة العادلة، ومعاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين، والحرية الشخصية وحرمة المساكن، وبالمثل في مجال الحريات العامة حيث تخضع حريات الرأى والتعبير والتجمع السلمى والحق فى المشاركة لقيود صارمة. ويكرس نظام الطوارئ السارى فى البلاد منذ العام ١٩٦٣ بدون انقطاع هذه الحالة بما يحجبه من ضمانات قانونية، وما يمنحه لسلطات الأمن من صلاحيات واسعة تتعدى الامور المتعلقة بالأمن.

لكن من بين هذه الانتهاكات ظلت قضية الاعتقالات تمثل الحلقة الرئيسية للانتهاكات. أولاً نتيجة اتساع نطاقها، وثانياً بما انطوت عليه من ظاهرات خاصة تفردت بها مثل الاعتقال المديد بدون محاكمة والذى جاوز فى بعض الحالات ربع القرن، وشمولها على مجموعات من جنسيات عربية محددة من اللبنانيين والأردنيين والفلسطينيين، وثالثاً بسبب سوء أوضاع السجن وشيوع التعذيب، وأخيراً بسبب تشر المبادرات التى اطلقتها السلطة لتصفية هذه الظاهرة منذ العام ١٩٩٢، والتى بلغت ذروتها بقرارات العفو واسعة النطاق الصادرة فى الربع الاخير من العام ١٩٩٥. والتى قدرتها المصادر بعدد يتراوح بين ٢٢٠٠ الى ٣٠٠٠ مسجون أغلبهم من الاخوان المسلمين الذين لم يشاركوا فى اعمال العنف، وكذلك عدد من اعضاء الاحزاب الشيوعية المحظورة والناصرين.

ورغم التفاؤل الذى اشاعته قرارات العفو هذه فى تصفية هذه الظاهرة، فلم يشهد عامى ١٩٩٦، ١٩٩٧ اجراءات مهمة على طريق اطلاق سراح باقى المحتجزين من سجناء ومعتقلين، واقتصرت قرارات الافراج التى صدرت خلال هذين العامين على عدد من الحالات الفردية، شملت فى العام ١٩٩٧، اطلاق سراح خمسة من المنتميين الى لجنة الدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديمقراطية فى شهر مارس/آذار بعد أن أمضوا خمسة أعوام فى السجن، واطلاق سراح زعيم الفرع اللبنائى لحزب البعث العراقي فى شهر ابريل/نيسان بعد أن أمضى نحو عامين ونصف العام، والافراج

عن ستة من اعضاء الاحزاب «الشيوعية» المحظورة، بعد ان أمضوا فى السجن فترة طويلة تنفيذاً لاحكام صدرت فى حقهم.

وقد أسفرت سلسلة الافراجات الجماعية والفردية التى جرت منذ العام ١٩٩٢ عن الحد من ظاهرة «الاحتجاز المديد» والذى كان يشمل القادة السياسيين السابقين الذين تم احتجازهم عند تولي الرئيس حافظ الاسد السلطة فى العام ١٩٧٠ حيث شملت الافراجات معظم هؤلاء، ولم يتبق منهم سوى ثلاثة أفراد بينهم اثنين ما زالا فى السجن رغم انتهاء مدة العقوبة المحكوم بها عليهما فى العام ١٩٨٥، بينما لا يعرف شيئاً عن الثالث الذى لم يقدم أصلاً للمحاكمة، وتناشد المنظمة العربية الحكومة السورية منذ سنوات باستكمال تصفية هذا الملف المؤسف.. لكن فى المقابل استمر العديد من الظواهر: المؤسفة الأخرى مثل تجاوز الاجراءات القانونية فى القبض والاعتقال، والحجز الانزالى، والتعذيب وسوء المعاملة، وتجاوز الآجال القانونية قبل التقديم للمحاكمة، واستمرار احتجاز السجناء بعد انقضاء مدة العقوبة، واجبار المفرج عنهم على توقيع تعهدات سياسية بالولاء والتعاون مع الاجهزة الامنية، وحرمانهم من بعض حقوقهم المدنية والسياسية. كما استمرت الاعتقالات خلال العام ١٩٩٧ وشملت عشرات من الاشخاص من الحركة السياسية الكردية، وحركة الاخوان المسلمين وقوى سياسية اخرى، وكذلك مواطنين لبنانيين .

ورغم أنه لا توجد معلومات محددة عن الاعداد المتبقية قيد الاحتجاز، نتيجة لطابع السرية الذى تتعامل به السلطات السورية ازاء «ملف» الاعتقال، الا ان دوائر حقوق الانسان تقدرهم بالمئات، يوصل هذا الرقم الى ٢٥٠٠ لدى لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان فى سوريا . وتتوافر لدى المنظمة العربية لحقوق الانسان قوائم محددة بأسماء بعض المحتجزين ممن سيرد الحديث عنهم.

وتشمل قائمة المحتجزين من سجناء ومعتقلين كل الوان الطيف السياسى تقريباً . فتشمل الاخوان المسلمين (معظمهم) وحزب البعث (الموالى للعراق)، وحزب البعث (٢٣ شباط)، وحزب العمل الشيوعى، والحزب الشيوعى (المكتب السياسى)، والمنظمة الشيوعية العربية، وحزب بكيتى (الوحدة) وحزب العمال الكردستاني، ونقابيين، ونشطاء حقوق الانسان، ومواطنون لبنانيون وأردنيون وفلسطينيون . ويتوزع هؤلاء بين سجون : تدمر (الذى يضم أكبر تجمع من السجناء السياسيين) وعدرا وصيدنايا . فضلاً عن السجون المركزية وفروع التحقيق المختلفة .

وتضم قائمة نشطاء حقوق الانسان ٦ من نشطاء لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان فى سوريا هم أكثم نميسة ومحمد على حبيب وبسام الشيخ وعفيف مزهر وثابت مراد

فى سجن صيدنايا، ووزارة نيوف فى سجن المزة، وجميعهم تم تبنيهم من قبل الفريق العامل المعنى بالاعتقال التعسفى التابع للجنة حقوق الانسان بالامم المتحدة، وكانوا قد تعرضوا بين ١٨ آخرين من نشاطه اللجنة للاعتقال فى ديسمبر/كانون الاول ١٩٩١، وقدموا للمحاكمة امام محكمة امن الدولة الاستثنائية. وقد ورد خلال العام ١٩٩٧ تدهور الوضع الصحى للمحامي اكثم نعيمة، الناطق الرسمى باسم اللجان الذى يعانى من عدة امراض بينها الخناق الصدرى، وجود رمل فى الكلية وضعف فى البصر وقامت اللجنة الطبية للسجون بفحصه مرتين خلال شهر مارس/اذار وبين تقريرها تدهورا كبيرا فى صحته، وعدم قدرتها على معالجة مشكلاته البصرية، واوصت بنقله الى مركز مختص لكن لم يتم الاستجابة لطلبها. وقد جددت المنظمة مناشداتها للسلطات السورية باطلاق سراحه وزملائه، وكانت قد ركزت فى العام السابق على حالة زرار نيوف.

وتضم قائمة الفلسطينيين المحتجزين فى سوريا ١٢٢ حالة، وقد جرى اعتقالهم خلال الخلافات السياسية التى نشأت فى ظروف سابقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها والقيادة السورية، فضلاً عن أربعة مفقودين يعتقد بوجودهم طرف السلطات السورية، ويرجع احتجاز بعضهم لاولئل السبعينات أى أنهم أمضوا فى الاعتقال أكثر من ثلاثين عاماً من أمثال المعتقل الفلسطينى عبد المجيد زغموت، ويعانى ثمانية منهم من تدهور شديد فى حالتهم الصحية مثل اللواء مصطفى ذيب أسعد خليل (أبو طعان) عضو المجلس الثورى لحركة فتح، كما يعانى بعضهم من امراض الشيخوخة.

وتشمل حالات احتجاز المواطنين اللبنانيين عشرات يرجع احتجاز بعضهم لفترة الحرب الاهلية وقد تم اختطافهم اثناء الحرب من جانب ميلشيات موالية لسوريا سلمتهم لها، او من قبل القوات السورية الموجودة فى لبنان مباشرة، ولم تتوقف هذه الممارسات بعد انتهاء الحرب الاهلية بل استمرت بشكل متواتر حيث تقوم قوات الامن السورية باحتجاز مواطنين لبنانيين اولاجئين فلسطين لفترة قصيرة والتحقيق معهم فى مقر قيادة المخابرات السورية ثم يتم نقلهم الى سوريا وسجنهم بدون تهمة او محاكمة، ولاتتوصل المائلات عادة الى معرفة اماكن اعتقال افرادها فى سوريا الا عبر تدخل ذوى النفوذ. وتعارض هذه الاجراءات مع اتفاقية جنيف الرابعة، ولايمكن تبريرها باتفاقية التعاون والاخوة بين البلدين. وقد طالبت المنظمة العربية لحقوق الانسان مع العديد من المنظمات الحقوقية اللبنانية والدولية بوقف هذا الاجراء، والاعلان عن اعداد هؤلاء المحتجزين والاجراءات التى اتخذت حيالهم، والافراج الفورى عن الذين لاتتوافر اتهامات محددة بشأنهم. واعلن رئيس الجمهورية اللبنانية لاول مرة بشكل رسمى فى ٢٥ نوفمبر/تشرين ثان ١٩٩٦، وجود ٢١٠ معتقلا لبنانيا فى السجون السورية.

وقد رحبت المنظمة العربية لحقوق الانسان بافراج السلطات السورية عن ١٢١ من هؤلاء المحتجزين فى الاسبوع الاول من مارس/اذار ١٩٩٨ ، وتسليمهم الى السلطات اللبنانية، وراجعت السلطات الامنية اللبنانية هذه الحالات لمعرفة ما اذا كان هناك ملاحقة او ملاكرات توقيفية صادرة فى حقهم وافرجت عن ١٠٣ من هؤلاء بينهم امرأتان، بعدما تمت النياية التمييزية الاجراءات القانونية اللازمة بينما جرى احتجاز الـ ١٨ الباقين والذين ثبت وجود ملاحقات بشأنهم فى قضايا جنائية، واحدهم صادر فى حقه حكم غيابى من محكمة عسكرية بتهمة محاولة اغتيال رئيس جهاز الامن والاستطلاع للقوات السورية العاملة فى لبنان . بينما اوردت المصادر الصحفية ان اللبنانيين الموقفين الباقين فى سوريا ينفذون احكاما صادرة من المحاكم السورية تتعلق بجرائم التعامل مع اسرائيل ضد القوات السورية فى نطاق المناطق التى تشرف عليها ميدانيا فى لبنان .

وتعتقد المنظمة العربية لحقوق الانسان ان مثل هذه الايضاحات العامة غير كافية فيما يتعلق بحياة افراد وحريةهم ومصالح اسرهم، وترى ان الحكومة السورية مطالبة بالكشف بشكل مفصل وواضح عن جميع الذين تحتجزهم ووضاعهم القانونية، وحقيقة المحاكمات التى تعرضوا لها ومدة العقوبة .

ويسمح قانون الطوارئ السارى منذ العام ١٩٦٣ بالقبض على اى شخص بدون اذن من النياية، واعتقاله لمدة غير محددة قبل توجيه تهمة رسمية له او محاكماته وتقوم السلطات احيانا باعتقال اقارب المتهمين لاجبارهم على تسليم انفسهم او اجبارهم على الاعترافات المطلوبة . ولا تقوم الاجهزة بأبلاغ عائلات المقبوض عليهم بمكان اعتقالهم ومن الممكن ان يظلوا معتقلين لسنوات .

وكثيرا ما تتجاوز الاحتجازات مدة العقوبات التى ينفذها المدانون كما تطلب السلطات من السجناء بعد قضاء فترة عقوباتهم التوقيع على قسم بالولاء للحكومة والتخلى عن النشاط السياسى والتعاون مع قوات الامن كشرط للافراج عنهم، وتقدر المصادر الحقوقية عدد المحتجزين الذين انتهوا فترة عقوباتهم، واستمر اعتقالهم بقرابة خمسين شخصا من بينهم عباس عباس، وقناح جاموس، ومصطفى فلاح، وغيليل برليز . والاخيرين انها احكامهما منذ ١٣ عاما .

وبالاضافة الى العقوبات القضائية التى تصدرها محكمة امن الدولة يتعرض المدانون لعقوبات اضافية سياسية واقتصادية، ومن ذلك الحرمان من الحقوق المدنية لمدة عشر سنوات بعد انتهاء عقوبة السجن وحظر عملهم فى قطاع الدولة وحرمانهم من حق التصويت او الترشيح فى المجالس النيابية بالاضافة للمراجعة الدورية لدى اجهزة الاستخبارات وغالبا ما تسلم للمفرج عنهم بطاقات هوية



جديدة مؤشر عليها بتلك العقوبات .

وعلاوة على ماتمثلة ظاهرة الاعتقالات من انتهاكا للحق في الحرية والامان الشخصىثير قلق المنظمة تجاوز الحقوق القانونية للسجناء وغيرهم من المحتجزين، سواء من حيث ظروف الاحتجاز او معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين . اذ تعاني السجون بصفة عامة من التكدس ونقص التهوية والنظافة وعدم كفاية الغذاء والرعاية الصحية . ويتميز بعضها بسمعة خاصة مثل سجن تدمر الذى يحتجز فيه عدد كبير من السجناء السياسيين . وتزداد المعاناة فى السجون العسكرية . وتؤكد التقارير الواردة للمنظمة خطورة الاوضاع الصحية لعدد من السجناء والمعتقلين ومن بينهم رياض الترك، اكثم نعيمة، واحمد حسن منصور، وعباس عباس، وفرج بيرقدار، ووجيه غانم، ونزار ميرداني، ونبيل فوز، وسامير الحسن ونعمان عيده وصفوان عكاش، ومحمد خير خلف، وعيسى محمود ، ومصطفى حسين . وتطالب المنظمة مجددا بكفالة العلاج والرعاية الصحية لكل المرضى ، واطلاق سراحهم على اساس انساني، خاصة بعد تمدد حالات وفاة المرضى اثناء، واثر خروجهم من السجن فى السنوات الاخيرة .

وتتواتر الشكاوى من تعرض المحتجزين للتعذيب، وبخاصة خلال مرحلة الاستجواب، ومن وسائل التعذيب الشائعة : الضرب والصدمة الكهربائية، ونزع الاضافر والتعليق والحجز الانفرادى كما يعاقب السجناء احيانا بنقلهم الى السجون العسكرية : وتتوافر لدى المنظمة ادعاءات سابقة لوفاة بعض المحتجزين جراء التعذيب .

ورغم ان الدستور السوري يحظر التعذيب ، ويعاقب قانون العقوبات المتورطين فى جرائم التعذيب بعقوبة السجن لمدة تصل الى ثلاثة اعوام، كما تنفى الحكومة ممارسة التعذيب، وتؤكد استعنادها لتقديم مرتكبي هذه الجريمة للمحاكمة، الا انه نادرا ما بلغ علم المنظمة - رغم الشكاوى المستمرة - اجراء مثل هذه التحقيقات واقتصرت فى الحالات النادرة التى جرت فيها على تجاوزات وقعت بحق السجناء او المحتجزين الجنائيين ، اما تجاوزات العناصر الامنية بحق المتهمين فى جرائم الامن السياسى فلا تجرى تحقيقات بشأنها، كما لم يتم الى علم المنظمة ان محكمة امن الدولة احالت المتهمين الذين ادعوا بتعرضهم للتعذيب الى الاطباء الشرعيين، وتأخذ هذه المحكمة بالاعترافات المنتزعة بالكراه .

من ناحية اخرى استمرت اسرائيل، التى تخطف احتلالها للهضبة السورية عامه الثلاثين خلال العام، تضرب عرض الحائط بكل القوانين الدولية وقرارات الامم المتحدة ولجنة حقوق الانسان باستمرار الاحتلال وتغيير الطابع الجغرافى والديمقراطى للاراضى المحتلة . كما استمرت فى انتهاك

حقوق المواطنين السوريين والعرب في الجولان السوري المحتل، وقد اعتقلت في العام ١٩٩٧ احد عشر مواطنا سوريا ليبلغ عدد المعتقلين لديها ١٨ اسيرا، يرجع تاريخ احتجاز خمسة منهم للعام ١٩٨٥، واثنان في العام ١٩٩٠ فضلا عن احتجازها ٢١ اسيرا سوريا من اصل فلسطيني . واحتجز اسرائيل هؤلاء الاسرى في سجون شطة ونفحة وتلمند . واصدرت احكام عليهم تتراوح بين ٣٠ عاما وعاما واحدا. وتعرقل اسرائيل مهمة الصليب الاحمر الدولي للقاءهم ولا تطبق عليهم اتفاقية جنيف الرابعة بشأن الاسرى بزعم ان الجولان ارضا اسرائيلية . ويعانى هؤلاء المعتقلون اوضاعا صحية ونفسية بالغة السوء، ويحتاج بعضهم الى اجراء عمليات جراحية لكن ترفض سلطات الاحتلال اجرائها لهم . وقد طالبت المنظمة العربية لحقوق الانسان في اطار الحملة التي شاركت فيها العديد من المنظمات الحقوقية العربية ومؤسسات المجتمع المدني في اطار التضامن مع الاسرى العرب في السجون الاسرائيلية باطلاق سراح هؤلاء المعتقلين على الفور .

\*\*\*

## الصومال غياب الدولة والقانون

استمرت أزمة تفكك الدولة وغياب حكومة مركزية، والافتتال الاهلى القائم بين الفصائل المتنازعة منذ العام ١٩٩١، تمثل المصدر الرئيسى لانتهاكات حقوق الانسان فى البلاد بغياب حكم القانون وانتشار اعمال القتل والاعتطاف واقتحام المساكن، والاعتداء على العائلات من جانب الفصائل المتنازعة، وتفسخ النظام القضائى فى بعض المناطق، وتعرض حرية التنقل بسبب انتشار المتاريس، وخضوع الحريات العامة - فى اطار الفوضى - لانظمة عديدة يضعها زعماء القبائل. ورغم ظهور مبادرتين مهمتين للمصالحة فى بداية العام ١٩٩٧، ونهايته، فلم يظهر زعماء الفصائل لرادة سياسية جادة نحو اغتنامهما لتحقيق المصالحة الوطنية.

وخلال العام ١٩٩٧ استمر وقوع الاشتباكات بصورة متقطعة على المحاور الرئيسية للنزاع، وتشمل العاصمة مقديشيو، وكيسمايو فى الجنوب، وبناى وبماكو فى الغرب ومدينة بيدادو ووسط شامبلى. واشتبك فيها انصار حسين عيديد وحليفه السابق على عثمان عانو فى جنوب مقديشيو من ناحية، وبينهم وبين ميليشيات على مهدى محمد جنوب غرب العاصمة. ثم بينهم وبين قوات اللواء محمد سعيد حرسى فى الجنوب، كما وقعت اشتباكات بين قبيلة هيرجلر يزعامه عيديد وعناصر من فصيل جيش رحتوين.

وقد ضاعفت التطورات فى الاشهر الاخيرة من العام من بواعث القلق باقتحام ميليشيات حسين عيديد بيدادوا فى ١٢ اكتوبر/تشرين أول حيث انزلت المدينة، وانتشرت فيها حالات الخروج على القانون والجرائم وعمليات الانتقام والذبح على نطاق واسع، كما وردت ادعاءات بحرق ٦٠ قرية فى المنطقة، وهرب السكان مما أدى الى تزايد أعداد المشردين داخلياً فى البلاد، كما شهدت مقديشيو اشتباكات عنيفة فى نوفمبر/تشرين ثانى ورد أن سببها مقتل كبار المساعدين العسكريين لعبيد. وقد أدى مجمل هذه الاشتباكات الى سقوط العديد من الضحايا.

وتشكل هذه الاشتباكات تهديداً شاملاً لمنظومة حقوق الانسان فى الصومال فبالإضافة لانتهاك حق الحياة والحرية والامان الشخصى لما يرتبط بالعنف المسلح من تخريب وحرق واغتيالات

متمممة للمدنيين بما فيهم الاطفال والنساء، فهي تهدد حق الصومال في سلامة ووحدة أراضيه سواء من الداخل من خلال المتاريس والحواجز المقيدة لحرية الانتقال. أو من الخارج باتاحة فرصة التدخل العسكري الاجنبى حيث اشارت بعض المصادر ومنظمات الاغاثة الى تدخل القوات الاثيوبية لمساندة الهجوم المخاطف الذى شنته فصائل الجبهة الوطنية الصومالية (عمر حاجي) ضد فصائل الاتحاد الاسلامي (أحمد يلى حسين) باقليم «غلو» داخل حدود الصومال و«بولوهاره»، واقامة اثيوبيا منطقة امنية عازلة باقليم «غلو» داخل حدود الصومال فى منتصف العام.

ويكرس غياب السلطة المركزية من حالة الانفلات الامنى والتفسخ فى النظام القضائى فيجرى الاعتقال التمسفى بدون تهمة أو محاكمة أو أية اجراءات قضائية، ويتم تنفيذ احكام الاعدام بدون ضمانات. ولا يوجد فعلياً سوى القضاء العرفى. ولا يمكن بهذه الحالة- أن يكون الموقف مواثياً لسيادة حكم القانون فى البلاد.

ورغم التحسن النسبى فى صادرات الثروة الحيوانية والفاكهة فقد تسبب تكرار اغلاق ميناء مقديشيو فى عرقلة هذا التطور الإيجابى. كما أفضى انعدام الأمن الى عرقلة جهود الاغاثة الدولية لمواجهة الازمة بصفة عامة أو الكوارث الطبيعية الطارئة التى تمثلت فى الفيضانات المدمرة فى أواخر العام. والتى لقي من جرائها قرابة ألفى مواطن حتفهم حتى ١٩ ديسمبر/كانون أول ١٩٩٧ طبقاً لمعلومات وكالات الامم المتحدة، وتشرّد نحو ٢٣٠ ألفاً على الاقل مع تدمير أكثر من ١٥٠٠ فدان من الاراضى الزراعية فضلاً عن المحاصيل والمخزون الغذائى، وانتشار أوبئة الكوليرا والملاريا. وهو ما فرض على برنامج الامم المتحدة للغذاء العالمى توجيه مساعدات الاغاثة العاجلة بالطائرات.

وقد تعرض خمسة من موظفى الامم المتحدة والاتحاد الأوروبى للاختطاف بواسطة فصيل واسانجيلى فى الشمال الغربى انتقاماً لاختطاف رجل أعمال فلسطينى بواسطة فصيل مارجتين فيما أعلنت منظمة اطباء بلا حدود انسحابها من مدينة بيدواو عقب اغتيال طبيب برتغالى ضمن فريقها فى ٢٠ يونيو/حزيران دون معاقبة الجناة، وأزرتها جميع وكالات المعونة فى المنطقة بالانسحاب لحين احالة مرتكبى هذه الجريمة الى القضاء.

وتجد المفوضية السامية لشئون اللاجئين، بسبب استمرار العنف والقتال، صعوبات كبيرة فى تنفيذ خطط اعادة توطين اللاجئين. ومازال عدد اللاجئين فى اثيوبيا يصل الى ٢٥٠ ألفاً، وفى كينيا ٢٥ ألفاً، وفى جيبوتى ٢٢ ألفاً. فضلاً عن مليون لاجئ فى دول العالم المختلفة يعانون من سياسة التقييد والحظر ضد اللاجئين وما تنطوى عليه من اساءة لتقدير المعايير الدولية «لحماية اللاجئين» ومذلول «الاماكن الآمنة». وتبحث المفوضية حالياً اعادة التوطين فى شمال غرب الصومال الذى

اعلن انفصاله تحت مسمى «جمهورية أرض الصومال». وبينعم - رغم عدم الاعتراف الدولي به - بهمدوء نسي اتاح وضع دستور وانتخاب رئيس للجمهورية واقامة انتخابات برلمانية.

وقد نشطت خلال العام الوساطات الدولية لتحقيق المصالحة الوطنية سواء من جانب المنظمات الدولية أو من جانب الدول المعنية. وشارك في هذه الجهود منظمة الأمم المتحدة حيث قام مبعوث الأمين العام في شهر اغسطس/آب بجولة واسعة في الصومال والدول المجاورة والمعنية لاعطاء دفعة لجهود حل الأزمة. كما سعت جامعة الدول العربية التي شكلت لجنة خماسية لمتابعة الأزمة تضم (مصر، تونس، اليمن، ليبيا، الجزائر) لترتيب لقاءات بين القادة الصوماليين. كما ماهمت المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (ايجاد) وكل من اثيوبيا ومصر واليمن والسعودية وليبيا في جهود المصالحة سواء بالمبادرات أو عروض التمويل. وكانت المبادرة الاثيوبية التي اسفرت عن اجتماع ٢٦ فصيلاً صومالياً في سودري (من ١٩٩٦/١١/٢٢ الى ٢٠ يناير/كانون ثان ١٩٩٧) أساس هذه الجهود. حيث تم تشكيل «مجلس انقاذ وطني» يمثل الفصائل المشاركة، ويعمل للتحضير لاقامة حكومة مركزية مؤقتة واعادة الامن والاستقرار والنظام وانهاء النزاعات القبلية تمهيداً لعقد مؤتمر شامل للمصالحة في بوساصو قرب نهاية العام.

واستهدفت المساعي الدولية التالية اقناع الاطراف الراضية للمبادرة خاصة المؤتمر الصومالي الموحد برئاسة عبيد، ورئيس جمهورية أرض الصومال محمد ابراهيم عقال بالمشاركة فيها. فمن ناحية سعت اليمن لعقد اجتماع في صنعاء من (٤ - ١٩٩٧/٥/١٢) بين حسين عبيد وعلى عثمان عاتو توصل لاتفاق بانتهاء النزاع بينهما في العاصمة ونصر على وقف اطلاق النار وتعيين لجنة مشتركة لفض اشتباك القوات وفتح الطرق ورفع الحواجز ومراقبة تنفيذ الاتفاق. ومن ناحية أخرى نجحت المساعي المصرية في عقد لقاء ثنائي بين عبيد وعلى مهدي محمد (التحالف لانقاذ الصومال) أسفر عن التوصل للاتفاق المعروف باسم «مقديشيو أولاً» في ١٩٩٧/٥/٢٨. واتفق الفصيلان اللذان يتقاسمان السيطرة على العاصمة على انتهاء تقسيمها بالناء ما يطلق عليه الخط الاخضر واعادة فتح المطار وتوحيد الفصائل واقامة نظام اداري جيد وبذل الجهود لعقد مؤتمر المصالحة.

وقد فشل اجتماع عقد في أديس أبابا في ١٩٩٧/٥/٣٠ في التمهيد لعقد مؤتمر بوساصو لاعتراض حسين عبيد على المكان والموعد المقترح للمؤتمر، كما رفضه رئيس جمهورية أرض الصومال محتجاً باستقرار الشمال واستقلاله وتأجيل المصالحة لما بعد استقرار الجنوب.

وازاء فشل اتفاق «مقديشيو أولاً» للاختلاف حول آلية العمل والجدول الزمني لتنفيذه فقد

عقدت مفاوضات في القاهرة لبحث إيجاد آلية لتنفيذه، لكنها توصلت لاتفاق أكثر شمولاً وقع في ١٩٩٧/١٢/٢٢ بواسطة حسين عبيد عن المؤتمر الصومالي الموحد وعلى مهدي محمد عن «مجلس الانقاذ الوطني». ويقضى بتقاسم السلطة على اساس فيدرالى ومنح الاقاليم المكونة للدولة حكماً ذاتياً، وعقد مؤتمر للمصالحة في ييلاوا في ١٩٩٨/٢/١٥ لانتخاب مجلس رئاسى من ١٣ عضواً (٣ عن كل من القبائل الاربع الرئيسية، و١ للاقليات الاخرى)، ورئيس للوزراء يشكل حكومة انتقالية تهىء لانتخابات برلمانية، والاتفاق على تشكيل برلمان من ١٨٩ عضواً له سلطات جمعية تأسيسية، وسلطة قضائية مستقلة لا تسمح باقامة محاكم خاصة، ووضع ميثاق مؤقت للفترة الانتقالية. وأكد الاتفاق على ضرورة فتح ميناء ومطار مقديشيو بأسرع وقت.

ورغم هذه المبادرات فقد استمرت المنازعات على نحو يهدد بتقويض أسس الاتفاق فتعذر التوصل لحل مشاكل العاصمة، واستمر حرق وقف اطلاق النار، كما تعذر عقد مؤتمر المصالحة فى موعده فى ظل انعدام الثقة بين القيادات الصومالية من جانب والتنافس بين صيغة الحل الاثيوبى والحل المصرى من جانب آخر، ومطالبة الفصائل بمغادرة قوات عبيد ليبدأوا قبل عقد المؤتمر من جانب ثالث..

وقد أثار قلق المنظمة هذا العام اكتشاف مقبرة جماعية فى هرجيسا بسبب الامطار الغزيرة التى شهدتها المنطقة. وتضم المقبرة وفاة ٢٥٠ شخصاً على الاقل وكانت الجثث مربوطة من الرسخ فى مجموعات يجمع كل منها بين ١٥، ١٠ شخصاً ويمتد انهم قتلوا على ايدى قوات الرئيس زباد برى فى العام ١٩٨٨، وقد اوصت الخبيرة المستقلة المكلفة من قبل الامم المتحدة التى عاينت المقبرة فى نوفمبر/تشرين ثان، بتميز الخبرة المحلية للاحتفاظ بالادلة لاستخدامها المحتمل فى مرحلة لاحقة -اذا ما ثبت انها عمليات قتل جماعى- اذ انها جريمة ضد الانسانية لا تسقط بالتقادم طبقاً لاتفاقية عام ١٩٦٨ بشأن عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية.

وقد ضاعف من قلق المنظمة اتساع دائرة ما تكشف خلال العام من انتهاكات من جانب القوات الدولية التى عملت فى الصومال ضمن قوة حفظ السلام. وشملت اتهامات موجهة الى كل من القوة البلجيكية، والاطالية، والكندية، والامريكية المشاركة فى هذه القوات ممارسات تتسم بالعنف والشذوذ والعنصرية. ففى منتصف العام عقدت محاكمة عسكرية فى بروكسل لمحاكمة جنديين من المظليين البلجيكيين بتهمة الاساءة لطفل صومالي نشرت احدى الصحف صورتها وهما يؤرجحانه فوق نار موقدة بالمعسكر. كذلك أثيرت قضية لاتهام العريف ديرك ناسل بممارسة أعمال عنف حيث أجبر صبياً مسلماً على تناول لحم الخنزير وشرب مياه مالهة. وقد اضافت هذه المعلومات الى ما سبق ان سجلته منظمات حقوقية من قيام هذه القوات بالاعتداء بالضرب وتقييد

الأيدي والأرجل والسحل في الشوارع وتمريض النساء للمضايقات والتفتيش بالقوة والاتهام بالقاء  
١٢ طفلاً في النهر.

وفي شهر يوليو/تموز أثيرت اتهامات ضد قوات المظليين الإيطاليين شملت عمليات قتل  
وتعذيب واغتصاب تضمنتها تقارير صحفية خاصة من مجلة بانوراما الإيطالية، تضمنت صوراً لمظليين  
إيطاليين يضربون سجيناً صومالياً عرباً مطروحاً أرضاً بأسلاك كهربائية، وآخرين يقتصبون فتاة أوثقت  
في دبابه، وغيرهم يجبرون طفلاً على تناول محلول ملحي لا يجاره على التقيؤ ثم تناول ما تقيأ. وقد  
قامت الحكومة الإيطالية في يوليو/تموز بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق في هذه الاتهامات تابعت  
اعمالها من أديس ابابا حيث استدعت عدداً من الصوماليين للشهادة امام قضاة التحقيق. وأقرت اللجنة  
في ختام اعمالها ان انتهاكات ارتكبت بالفعل بواسطة عسكريين إيطاليين. وأثيرت القضية مجدداً في  
اغسطس/آب حيث كشفت معلومات جديدة قتل ١٠ صوماليين بعد تعذيبهم، وأن قائد القوة الإيطالية  
عرف بهذه الحالات عن طريق صحيفة بالتليفزيون الإيطالي تعرضت للاغتيال في مقدشيو في ظروف  
لا تزال غامضة. وقد أثارت هذه الوقائع استياء الرأي العام الإيطالي. كما سببت حرجاً للمؤسسة  
المسكينة خشية فتح ملف فضائح مماثلة ضد القوات الإيطالية في البوسنة وألبانيا، وقامت القيادة  
العليا للقوات المسلحة باستدعاء الجنرال لويجي كانتونا المشرف على قيادة قوات الصاعقة في البانيا،  
كما قام الجيش بفتح تحقيق داخلي وتحقيق قضائي تتولاها محكمة عسكرية.

كما نشرت جريدة سينيون وشبكة راديو وتليفزيون كنندا تقاريراً عن قيام الجنود الكنديين في  
قوة حفظ السلام الدولية بعدة جرائم ضد المدنيين الصوماليين تشمل ارتكاب أعمال تعذيب تدخل  
في اطار الشذوذ والعنصرية أثناء حفلات ترفيحية صاخبة فضلاً عن جرائم القتل الوحشي. وقد اتخذت  
الحكومة الكندية عدداً من الاجراءات، كما تحركت وزارة الدفاع للتحقيق فيها. ولكن لبت تعمد  
قادة الجيش اخفاء المعلومات ورفض التعاون مع سلطات التحقيق. وتحت ضغط المعارضة جرى  
تشكيل لجنة حكومية للتحقيق في هذه الجرائم.

وكشفت جريدة الاونيزفر البريطانية نقلاً عن مصدر امريكي أن القوات الامريكية في الصومال  
قتلت عام ١٩٩٣ أكثر من ألف صومالي في مذبحه ارتكبت بعد ١٠ شهور من وصولها وذلك في  
اطار محاولتها لاسر الزعيم الراحل فارح عيديد. وهذا الرقم يزيد خمس مرات عن التقدير الرسمي  
الامريكي. وذكر التقرير ان القوات الامريكية تخلت عن الاوامر الخاصة بقصر اطلاق الرصاص على  
حالة التعرض للتهديد بالسلاح، واطلقت النار على الرجال والنساء والأطفال، كما اخذت رهائن  
وقتل واصابت الاسرى.. و اشار التقرير الى عدم قيام الولايات المتحدة بأى عملية تحقيق في هذه  
المذبحة كما لم تقم بمقاب اي من القادة والجنود الذين شاركوا فيها.

وقد طالبت المنظمة العربية لحقوق الانسان حكومات البلدان التي ورد تورط جنودها في جرائم حرب باجراء تحقيقات مستقلة في هذه الادعاءات، أو نشر ما أجرى من تحقيقات. كما طالبت الخيرة المستقلة المكلفة من قبل لجنة حقوق الانسان بالامم المتحدة المكلفة بمتابعة حالة حقوق الانسان في الصومال حكومات كل من بلجيكا وكندا وإيطاليا موافقتها بمعلومات عن الادعاءات المذكورة، وبينما لم تتلق رداً من حكومة بلجيكا، فقد تلقت ردوداً من حكومتى كندا وإيطاليا.

أفاد رد الحكومة الكندية أن الاحداث التي وقعت في الصومال شملت اطلاق النار على صوماليين تسللوا الى المجمع الكندي في بيت هوين، وقيام جنديين كنديين بضرب مواطن صومالي يدعى شيدان أرو (١٦ سنة) كان قد تسلل للمجمع حتى الموت. وكشف النقاب عن اشرطة فيديو تصور «انشطة تأديب بغيضة». كما بين ان وزير الدفاع شكل مجلس تحقيق عسكري في ٢٦ ابريل/ نيسان ١٩٩٣ حاكم بعض الجنود على ما قاموا به من افعال في الصومال، وقضى بتعويض اسرة أرون بمبلغ ١٥٠٠٠ دولار أمريكي. لكن اعتبرت الحكومة عمل المجلس العسكري غير مستوف لاعمال المساواة العمومية لانه اجمع في جلسات مغلقة وبالتالي فقد استعاضت عنه بلجنة تحقيق مدنية.

وقد بين تقرير اللجنة ان تسعة من افراد القوات المسلحة ممن تتراوح رتبهم من جندي الى مقدم اتهموا بارتكاب مجموعة مختلفة من المخالفات تتراوح بين القتل والتعذيب والاهمال في اداء الواجب العسكري، وادين في نهاية الامر أربعة منهم بارتكاب تجاوزات متصلة بالحوادث التي وقعت في الصومال. وقضى ٣ منهم عقوباتهم في السجن. وجرى تسريح ٥ أعضاء من القوات الكندية، وخضع عشرة آخرون لاجراءات ادارية اخرى متعلقة بالوظيفة. لكن بين التقرير ايضاً أن لجنة التحقيق تعرضت «لصعوبة كبيرة» في اجراء التحقيق بسبب قيد زمني فرضه وزير الدفاع الوطني يوم ١٠ يناير/ كانون ثان اثناء العطلة البرلمانية وقضى بضرورة انتهاء التحقيق في ٣١ مارس/ آذار مما حال دون تمكن اللجنة من تتبع سلم القيادة بمختلف درجاته على كبار الضباط الذين كانوا مسؤولين عن ارتكاب المخالفات قبل بعثة الصومال وخلالها وبعدها، وكذا تعرض اللجنة لعملية «خداع مقصود» حيث اتسمت شهادات الشهود في مناسبات عديدة بعدم التماسك واللامعوقلية والشهوب وانصاف الحقيقة والاكاذيب الواضحة لا يمكن وصفها الا بفرض «جدار من الصمت».

أما رد الحكومة الإيطالية على الخيرة المستقلة، فقد اشار الى انه بناء على ما نشرته وسائل الاعلام، فقد انشأ رئيس الوزراء في يونيو/ حزيران ١٩٩٧ لجنة تحقيق حكومية برئاسة رئيس المحكمة الدستورية السابق، للتحقيق في الوقائع، كما عين رئيس اركان الحرب في وزارة الدفاع لجنة تحقيق أخرى، وبدأ النائب العام لميلانو وليغورنو ويسكارا تحقيقات في الجرائم التي قد يكون الجنود



الابطاليون اقترفوها فى الصومال، بما فى ذلك اغتصاب النساء، وتجرى التحقيقات على المستوى السياسى والادارى والقضائى.

وقد رحبت الخبيرة المستقلة بتعاون حكومة كندا لكنها اعربت عن قلقها لعدم اجراء تحقيق كامل فى ادعاءات اساءة معاملة الجنود الكنديين للصوماليين بما فى ذلك وفاة شيدان آرون، اذ اقتصر التحقيق على عدد قليل من المسائل واجبرت حكومة كندا اللجنة بانتهاء عملها قبل المهلة التى كانت تعتبرها اللجنة لازمة لإنهاء عملها ونتيجة لذلك، فقد تملر على اللجنة ان تتابع بصورة مناسبة تسلسل سلم القيادة العليا لاقتفاء اثر المسغولين، كما اعربت عن قلقها أيضاً بسبب ما واجهته اللجنة من عجز أو عزوف عدة شهود عن قول الحقيقة. واستخلصت من هذه النواقص الخطيرة «أن البعض من المسغولين عن الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف يتمتعون حالياً بالحصانة من العقاب».

وفى تعقيبها على رد الحكومة الإيطالية أوردت الخبيرة المستقلة ان بعض جماعات حقوق الانسان فى مقدنيشو تجمع الادلة بشأن سلوك الجنود الايطاليين فى الصومال بناءً على طلب من حكومة إيطاليا.

كما خلصت الخبيرة المستقلة الى انه لا بد من التحقيق بالكامل فى هذه الادعاءات ومن الكشف عن الحقيقة كاملة بشأن سلوك القوات الدولية فى الصومال ومن محاكمة جميع مقترفى الأفعال غير المشروعة. وذلك فى سبيل صون مصداقية العمل الدولى فى مجال حقوق الانسان فى الصومال.

\*\*\*

## العراق الوجه الآخر للحصار

ركزت مقدمة هذا التقرير على الابعاد الدرامية للحصار الشامل المفروض على العراق منذ اغسطس/آب عام ١٩٩٠، بالنظر لآثاره الجسيمة من ناحية، وباعتباره شكلاً من اشكال العقوبات الجماعية المحظورة دولياً، والتي يمارسها المجتمع الدولي باستهانة شديدة لارواح المواطنين العراقيين، وبالاتهاك لمبادئ القانون الدولي لحقوق الانسان، لكن هذا الحصار، على خطورته، لا يحجب وجهاً آخر من أوجه المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي من جانب السلطة الوطنية بانتهاك حقوقه وحرياته الاساسية.

وتجمع دوائر حقوق الانسان العربية والدولية، والمعارضة العراقية، على الطابع الجسيم والمستمر لهذه الانتهاكات، لكن بينما تنكرها الحكومة العراقية اجمالاً، فانها تركز على ابراز مقولتين: أولهما أن هذه الصورة توظف لتبرير الاعتداء على العراق، وثانيهما انه يتعين تقدير الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.. وكلا الحججتين ينطوى على قدر من الصواب، وكثير من الخلط المتعمد، فهناك توظيف بالفعل لهذه الحالة لتبرير عزل النظام، وتكريس العقوبات، لكن الواقع ايضاً ان هذا التوظيف يتم لحالة قائمة من الانتهاكات الجسيمة والمتواصلة، حتى وإن شابها احياناً بعض المبالغات المتعمدة، أو المغوية نتيجة صعوبات تدقيق المعلومات من جراء القيود الصارمة المفروضة على حرية الرأي والتعبير وتجريم نقد الحكومة. والذي يصل في بعض الحالات -طبقاً لقوانين منشورة- الى الاعدام. وإذا كانت الحكومة العراقية معنية بالتأثير على هذه الصورة، فان نقطة البداية تكمن في الفحص الجاد للشكاوى المتعلقة بهذه الانتهاكات، ومراجعة السياسة العامة للدولة تجاه قضايا حقوق الانسان والحرريات الاساسية، بأكثر من التركيز على ادانة الانتقادات ومثيرها.

أما الحجة الثانية التي ترددها الحكومة بالحاح، وهي ضرورة مراعاة الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، فهي ايضاً تنطوى على كثير من الخلط، فمن ناحية فاننا نواجه طابعاً مستمراً لهذه الظروف «الاستثنائية»، يلغى عنها صفة الاستثناء، ومن ناحية ثانية فقد كان خوض هذه الظروف خياراً سياسياً وليس قدراً محضاً، ومن ناحية ثالثة فان فرض قيود وفقاً لظروف استثنائية، من منظور معايير حقوق الانسان، يقتضى توفير اعتبارات محددة ويستثنى أنواعاً محددة من الحقوق لا يجوز المساس بها

مهما كانت الظروف ومن بينها القتل والتعذيب والحق في المحاكمة العادلة، وكلها أيضاً موضع شكوى مستمرة في الممارسة.

لم يكن العام ١٩٩٧ مختلفاً في مساره عن السنوات السابقة في مجال انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية. فاستمرت الشكوى من وقوع انتهاكات جسيمة للحقوق والحريات الاساسية، ولكن أوردت المصادر حجماً غير مسبوق من احكام الاعلام، وبعضها وقع خارج نطاق القضاء، كما استمرت الاغتيالات الفردية لعناصر المعارضة أو العناصر المنشقة خارج البلاد.

وقضت المحاكم الخاصة في العراق ، والتي يرأسها عادة ضباط عسكريون أو أمنيون، بالمئات من احكام الاعدام في قضايا جنائية مثل التهريب، او امنية مثل اتهامات التأثير لقلب نظام الحكم، إثر محاكمات سرية ووفق اجراءات مبسرة، وكان من بينهم الطلاب الاردنيين الاربعة الذين ادينوا بتهمة التهريب، واحدث اعدامهم أزمة سياسية كبيرة مع الاردن. لكن آثار قلق المنظمة بوجه خاص ما ورد عن ادعاءات باعدام مئات الاشخاص في العراق خلال العام وفق محاكمات موجزة او بدون محاكمة على الاطلاق. وتداولت المصادر الحقوقية، ومصادر المعارضة، والمصادر الدولية، معلومات عن اعدام مئات المواطنين المحتجزين في السجون العراقية وخاصة في سجن ابو غريب والرضوانية، وقد تركز عدد كبير من هذه الاعلانات في الشهرين الاخيرين من العام في اطار ما سمي «حملة تنظيف السجون».

وقد قدر المقرر الخاص بحالة حقوق الإنسان في العراق المكلف من قبل لجنة حقوق الإنسان بالامم المتحدة هذه الحالات بأكثر من ١٥٠٠ حالة. ووصلت تقديرات بعض المصادر الدولية لأكثر من ألفى حالة. وطلب المقرر الخاص من الحكومة العراقية في ٢٩ ديسمبر/كانون اول ١٩٩٧ ايضاحات بشأن هذه الإدعاءات، وقائمة بأسماء الأشخاص الذين أعدموا في البلاد خلال شهري نوفمبر/تشرين ثان وديسمبر/كانون أول والاتهامات التي حكم عليهم بسببها غير انه لم يتلق رداً. لكن انكر مندوب الحكومة العراقية في الامم المتحدة ادعاءات المقرر الخاص وذكر أن أحكام الإعدام التي جرت «صدرت ضد مجرمين عاديين وقتلة ارتكبوا جرائم سطو مسلح او جرائم قتل عمد». وانهم المقرر الخاص بأنه يحاول الإحياء بأن حالات الاعدام هذه ذات دوافع سياسية وانها جرت بصورة عشوائية دون محاكمة.

ومن ناحيتها تلقت المنظمة من مصادرها ستة قوائم تضمنت اسماء نحو ٤٠٠ شخص يدعى انهم اعدموا خلال العام ١٩٩٧، والربع الاول من العام ١٩٩٨. وجرى تنفيذ معظمها في سجن ابو غريب وتشمل بعض هذه القوائم تفاصيل وافية عن المحافظة او المنطقة التي ينتمي اليها هؤلاء

الأشخاص، وتاريخ ميلادهم، والتهم التي اعدوا بسببها، وتاريخ ومكان تنفيذ حكم الاعدام. واشتمل بعضها على تفاصيل أقل لكن تتعلق بمن تم تسليم جثثهم وأماكن دفن آخرين لم تسلم جثثهم. وورد بعضها خالياً من التفاصيل. وتوضح الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات، اتهامات تتراوح بين تهريب سلع أو أشخاص أو أسلحة، أو يتجاوز الحدود، أو التجسس أو الانتماء للمعارضة دون تحديد، أو الانتماء الى احزاب: الدعوة الاسلامي، البعث السوري، التركمان، الحركة الاسلامية، الوفاق، الاتحاد الوطني والشيوعي. كما تلقت المنظمة قائمة سابعة تتضمن اسماء ٢٨ شخصاً نصفهم من العسكريين ادعى انه صدرت بحقهم احكام بالاعدام وأوقف تنفيذها. وقد احوالت المنظمة هذه القوائم الى الحكومة العراقية وطلبت ايضاحات في شأنها، وفي شأن الادعاءات الاخرى التي وردت في اطار ما يسمى بحملة تنظيف السجون، خاصة ان الرد الذي ابداه مندوب العراق في الامم المتحدة، انكر الوقائع بمبارات مرسله، ولم يتضمن ايضاحات وافية، ولم تلق المنظمة رداً حتى مثول هذا التقرير للطبع. لكن تستخلص المنظمة من خلال متابعة حالات اعدام الطلاب الاردنيين الاربعة التي اثار جدلاً بين الحكومتين الاردنية والعراقية خلال العام، الطابع التعمسفي لهذه الاحكام، وتطالب المنظمة مجدداً الحكومة العراقية باجراء مراجعة عاجلة وشاملة للقوانين الجزائية، ووضع حد فوري للترسيع الخطير في عقوبة الاعدام، ووقف كل صور القضاء الاستثنائي، وكفالة الحق في المحاكمة العادلة.

كذلك استمر انتهاك الحق في الحياة جراء استخدام القوات المسلحة للأسلحة الثقيلة لاختداد المنازعات الداخلية، وخلال العام ١٩٩٧ تم قصف عدة مناطق في الاهوار والمدفعية الثقيلة منها القليوب، وأبو عسرة، والمديل، والسليوى خلال شهر ابريل/نيسان. كما تعرضت القار والشبوكة بالناصرية لقصف مماثل في مايو/آيار، وقصفت منطقة الاحراش لمدة اسبوع كامل من جانب الفرقة الثالثة المدرعة في شهر نوفمبر/تشرين ثان، وقصفت الزور بالناصرية يومي ١٨، ١٩ نوفمبر/تشرين ثان. كذلك قامت السلطات العراقية بعمليات اضافية لتحويل المياه في الجنوب مما قد يعرض سكان بعض المناطق الى الحرمان من المياه ويعرض الآلاف لخطر الهلاك.

كذلك استمرت عمليات الاعتقال التعسفي، وتقوم بها الاجهزة الامنية العسكرية وقوات الامن الخاص وليس قوات الشرطة. وقد اوردت المصادر اعتقال ٨٤ تاجراً بتهمة الفساد في فبراير/شباط، وشهدت منطقة الناصرية حملة موسعة شملت جميع افراد ٢٥ عائلة كى يكشفوا عن معلومات عن ابنائهم واشقاتهم الذين فروا من الجيش، وشهدت منطقة أم الغزولان والقرى المحيطة بها في منطقة بنى سعيد في وبف الدولة حملة مماثلة شملت ٣٠٠ فرداً من الرجال والنساء والاطفال تم ترحيلهم الى بغداد، كما شهدت منطقة بنى سعيد حملة أخرى في ٣ ابريل نيسان شملت المثات ولم يتم

الافراج عنهم حتى نهاية العام.

كذلك استمرت الشكوى من التعذيب وسوء معاملة السجناء وغيرهم من المحجزين وينقل الناجون من السجون صورة مأساوية لحالات التعذيب. وقد تركزت الشكاوى خلال العام ١٩٩٧ من التعذيب في سجن ابو غريب غرب بغداد، والرشيدي، وسجن الشماعية بشرق بغداد حيث يتم احتجاز المعتقلين ذهنياً، ومعسكر الرحوانية حيث يتم احتجاز اسرى الحرب. وورد انه وصل الى ايطاليا في يوليو/تموز عدد من اللاجئين العراقيين اثبت الكشف الطبى عليهم تعرضهم لتعذيب بشع. ولم يتم الى علم المنظمة ان السلطات اجرت لية تحقيقات فى ادعاءات التعذيب.

كذلك استمرت الشكوى من سوء اوضاع السجون، وأوردت المصادر وفاة العديد من السجناء بسبب تردى أوضاع السجون وعدم توافر الرعاية الصحية. فأوردت تقارير وفاة عدد من السجناء فى سجن العمارة بسبب سوء الاحوال الصحية ونقص الطعام، كما ورد ان عدداً من اللاجئين العراقيين المعتقلين من السعودية والمحجزين فى سجن بغداد قد اصابوا بالتسمم وتوفوا فى يونيو/حزيران، بعد فترة من اصابتهم بالشلل والتزيف الدموى المستمر، كما لوردت المصادر ان ٦٠ ايرانياً وكردياً قد تم تسميمهم فى معسكر «بازان» للاجئين باضافة «الثاليوم» لمياه الشرب، وهناك مزاعم بان هذه الجريمة ارتكبت بواسطة عملاء قدموا من ايران.

وما زالت الحكومة العراقية تتجاهل حالات الاختفاء القسرى العديدة، رغم الحاح منظمات حقوق الانسان والفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى وحكومات البلدان المعنية، وتزويد السلطات العراقية ببيانات المختفين، فلم تحرز السلطات اى تقدم فى اجلاء مصير آلاف الاكراد الذين اختفوا خلال حملة الانفال فى شمال البلاد، كما لا زالت تتجاهل مطالب الحكومة الكويتية والسعودية لها بالكشف عن مصير مئات الاسرى والمفقودين فى عامى ١٩٩٠، ١٩٩١، ومطالب ايران بشأن مصير خمسة آلاف من اسرى الحرب خلال الحرب العراقية الايرانية (٨٠-١٩٨٨) ووردت خلال العام ١٩٩٧ حالات اختفاء جديدة منها اختفاء ستة من ابناء الطائفة الاشورية بعد اعتقالهم فى اكتوبر/تشرين اول ولم يعرف مصيرهم، وورد انهم اعدموا فى حملة «تطهير» السجون فى نهاية العام ١٩٩٧.

من ناحية أخرى تمنى الحريات الاسامية من قيود صارمة، اذ يسيطر حزب البعث الحاكم على الصحافة والاذاعة المسموعة والمرئية، ولا يسمح لاي عراقي لا ينتمى لحزب البعث بمزاولة هذه المهنة. كما تسيطر الحكومة والحزب الحاكم على اتحاد الصحفيين العراقيين. ولا تسمح الحكومة باى تجمع الا اذا كان من اجل تأييد الحكومة وسياساتها.

\*\*\*

## سلطنة عمان

تعاين متابعة حالة حقوق الانسان في سلطنة عمان من ندرة شديدة في المصادر نتيجة للقيود المفروضة على النشر، والاعراف السائدة التي تستبعد من الحوار الوطني عبر وسائل الاعلام او المنابر الاستشارية والشورية القضائية السياسية وتلك المتصلة بحقوق الانسان، أو ما قد تعرض له هذه الحقوق من انتهاكات، وتقصيره على مناقشة الجوانب الاقتصادية والادارية.

لكن رغم ندرة المعلومات المتعلقة بالانتهاكات، يظل الاطار القانوني يتميز بضعف ضمانات حقوق الانسان، بل وغيابها أحياناً. كما يسمح بانتهاك المعايير الدولية لحقوق الانسان بشكل قانوني. ولم يدخل النظام الاساسي الصادر في العام ١٩٩٦، والذي يعد بمثابة الدستور ويحدد لأول مرة الحقوق الاساسية للمواطنين، حيز التنفيذ.

فوفقاً للقانون، فإن الشرطة لا تحتاج لإذن من النيابة العامة لاعتقال أى شخص ، ورغم أن القانون يفرض على الشرطة ان توجه اتهاماً محدداً للمتهم في غضون ٢٤ ساعة من اعتقاله، فلا تلتزم الشرطة بذلك في الواقع، ولا تقوم الشرطة دائماً بإبلاغ عائلة المعتقل باعتقاله، أو مكان احتجازه، ولا تقوم بإبلاغ الكفيل بذلك في حالة اعتقال عامل اجنبي. كما لا تسمح في العادة للمعتقل بلقاء عائلته أو محاميه، وتتدخل القضاة في كثير من الاحيان للسماح بذلك.

ورغم ان النظام الاساسي الصادر في العام ١٩٩٦، يحرم التعذيب المادى والمعنوى، وينص على اسقاط الاعترافات التي تنتزع تحت الاكراه، فإنه لم يطبق بعد كما جرت الاشارة. ويتعرض المحتجزون لسوء المعاملة أثناء التحقيق، وإن كان ذلك لا يتم بشكل نمطي بل يختلف باختلاف الوضع الاجتماعي للمحتجزين، كما تتفاوت طبيعته من منطقة إلى أخرى.. ويشمل سوء المعاملة الضرب، كما يشمل التحفظ على المعتقلين في أماكن معزولة. ورغم أن من حق القضاة التحقيق في الشكاوى الخاصة بسوء المعاملة إلا أنه لا تعرف حالة واحدة أدين فيها ضابط بهذه التهمة.

ويتكون النظام القضائي من المحاكم الجنائية، التي تختص بالقضايا الجنائية، والمحاكم

الشرعية التي تختص بقضايا الاحوال الشخصية، والمحاكم التجارية، كما يوجد مجلس المحقوق العمالية، ولجنة لمنازعات الاجارات بين الملاك والمستأجرين، كما يوجد أيضاً محكمة لامن الدولة تتولى النظر فى القضايا التي تمس الامن القومى وبعض القضايا الجنائية التي ترى الحكومة انها حساسة وتحتاج للبت فيها سريعا، والمحاكم العسكرية.. لكن لا يتمتع القضاء بالاستقلال، فالمحاكم تتبع السلطان، وتخضع لنفوذه، اذ يعين السلطات القضاء، وهو وحده جهة الاستئناف الوحيدة، وخاصة فى القضايا التي تمس أمن الدولة. وتفيد التقارير انه لم يحدث خلال العام ١٩٩٧ حالة واحدة غير فيها السلطان حكماً صادراً عن محكمة جنائية او تجارية. ولا يوضح القانون الجنائى حقوق المتهم، ولهذا فإن الاجراءات تختلف من قاض الى آخر، لكن يتوافر حد أدنى متفق عليه مثل تسليم المتهم فى القضايا الجنائية مستند رسمى يتضمن التهمة الموجهة اليه، وحق المتهم فى تقديم وقائع للدفاع عن نفسه وتوجيه اسئلة للشهود، كما يقوم الادعاء والدفاع بتوجيه اسئلة للشهود من خلال القاضى. وتتبع المحاكم العسكرية الاجراءات المتبعة فى المحاكم المدنية، لكن لا يحق للمتهم المائل امامها ان يكلف محام بحضور المحاكمة معه.

وقد اصدرت الحكومة قانوناً فى مايو/أيار ١٩٩٧ باسم «قانون العائلة» تختص به المحاكم الشرعية، ويهدف الى تنسيق الاحكام والاعراف المترتبة على ما تصدره المحاكم الشرعية من احكام.

وفى مجال الحريات العامة. بينما يسمح قانون الصحافة والنشر الصادر فى العام ١٩٩٤ للحكومة بمراقبة الصحف الوطنية والاجنبية، ويجوز لوزارة الاعلام، التي تتولى اعمال الرقابة، منع نشر أى مادة لأسباب سياسية او ثقافية أو جنسية. وتتغير سياسة الحكومة فى مزاوله الرقابة من حين لآخر بدون اى تفسير لذلك. ولا تشجع الحكومة خوض الصحافة فى موضوعات داخلية موضع خلاف، لكنها تتسامح فى نشر بعض الآراء المخالفة فى مجال السياسة الخارجية، وتستخدم ما تقدمه من دعم للصحافة والمجلات التي تصدر عن القطاع الخاص للتأثير على هذه الصحف والمجلات.

ولا يوفر القانون الضمانات اللازمة للتجمع السلمى، وتخضع كافة التجمعات لرقابة الحكومة، لكن لم تظهر الحكومة تشدداً تجاه التجمعات التي تتم فى بعض الاحيان بدون موافقتها. ولم يوفر النظام الاساسى سوى حرية محدودة بالنسبة للحق فى التجمع.

ويتطلب القانون القائم موافقة وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل على تكوين الجمعيات ورغم ذلك فقد سمح لبعض المجموعات بالعمل بدون الحصول على هذه الموافقة، ويمكن ان يتحصل الاجانب على اذن بتكوين رابطة او جمعية واحدة لكل جنسية.

ويعتبر الحق في المشاركة من الحقوق الغالية، ولا يوجد في البلاد مجالس نيابية منتخبة ويسيطر السلطان على سياسات الدولة والحكومة، وتتخذ القرارات، وفقاً للتقاليد والاعراف السائدة، بتوافق الآراء في الحكومة.

وقد كون السلطان في العام ١٩٩١ مجلس للشورى يضم ٥٩ عضواً، حل محل الهيئة الاستشارية السابقة، يتم اختيار أعضائه بواسطة الحكومة من بين قوائم ترشيح تصلها من ٥٩ ولاية في البلاد، وفي عام ١٩٨٠ وسع السلطان عضوية المجلس لتضم ٨٠ عضواً، وزاد هذا العدد في العام ١٩٩٧ إلى ٨٢ عضواً. كما طور المجلس من طريقة اختيار الأعضاء بحيث ترشح كل ولاية ممثلين عنها يمين السلطان من بينهم أعضاء المجلس. كما طور في العام ١٩٩٧ نطاق المشاركة بتشكيل مجلس جديد هو «مجلس الدولة» شبهته المصادر الصحفية بمجلس الأعيان في النظم النيابية، وعين فيه ٤١ عضواً في ديسمبر/كانون أول. ويكون هذا المجلس، مع مجلس الشورى ما أطلق عليه «مجلس عمان» كما طور السلطان من مشاركة المرأة في مجلس الشورى، فأنح للنساء في انتخابات المجلس للعام ١٩٩٤، حق الإدلاء بأصواتهن لاختيار أعضاء المجلس، كما منح النساء المقيمات في مسقط حق الترشيح والانتخاب، وعين في نوفمبر/تشرين ثان ١٩٩٤ اثنتان فازتا في الانتخابات، ثم سمح في يونيو/حزيران ١٩٩٧ بترشيح النساء في باقي الولايات، وعين في نوفمبر/تشرين ثان ضمن تشكيل المجلس اثنتان فازتا عن ولايتي السيب ومسقط.

وتجرى انتخابات مجلس الشورى وفق آلية معقدة، وينبغي على شيوخ القبائل والأعيان والوجهاء المتقنين والتجار في كل ولاية أن يرفعوا إلى وزارة الداخلية لائحة بأسماء الناخبين بمعدل ناخب لكل ٣٥ مواطن يجرى اختيارهم من بين الشخصيات النافذة في كل قبيلة. وبعد أن يقر السلطان لائحة الناخبين الذين يبلغ عددهم في كل البلاد ٥١ ألف شخص يقوم هؤلاء بالادلاء بأصواتهم في ولاياتهم.

ويحق لكل ولاية يفوق عدد سكانها عن ٣٠ ألفاً أن تنتخب أربعة مرشحين تختار الحكومة اثنين منهم ليكونا أعضاء في مجلس الشورى، أما الولايات التي يقل عدد سكانها عن ٣٠ ألفاً فتنتخب مرشحين تختار الحكومة واحداً منهما. ولا يحق لافراد القوات المسلحة المشاركة في الانتخابات.

ويحق لكل عماني يزيد على ٣٠ عاماً أن يرشح نفسه لعضوية المجلس، لكن يعود لوزارة الداخلية تقرير صحة الترشيح، وتمنع السلطات رسمياً الحملات الانتخابية، ويرر المسؤولون ذلك بأنها لا تتناسب مع طبيعة المجتمع، «فالمجتمع العماني عائلة كبيرة»، والمرشح القادر معروف من كل



الناس، وليست هناك حاجة للدعاية».

وبعد مجلس الشورى هيئة استشارية تنحصر صلاحياتها في مناقشة الخطط التنموية للوزارات والمؤسسات الحكومية، وبإمكانه مساءلة الوزراء، لكن ليس للمجلس أى سلطات تشريعية أو آراء فى السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية للبلاد.

\*\*\*

## فلسطين

### خمسون عاماً من الاحتلال: طابع فريد للانتهاكات

تعالج تقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان قضية حقوق الشعب الفلسطيني «كحالة خاصة» أولاً؛ باعتبارها تمثل حالة انتهاك شامل ومستمر لمجمل الحقوق الجماعية والفردية، وثانياً؛ باعتبارها حالة مركبة، حيث يتولد عنها أنواع من الانتهاكات تتلأحى من جراء الانتهاك الاصلى على غرار ما يتعرض له النازحون واللاجئون الفلسطينيون فى البلدان المضيفة جراء طردهم من وطنهم وحرمانهم من العودة اليه، وثالثاً؛ باعتبارها حالة شاذة حيث تمثل الشكل الوحيد المتبقى من اشكال الاستعمار وتتضاعف خطورته بطبيعته الاستيطانية الاحلالية، وبما يترتب عليه أيضاً من طابع فريد فى نمط الانتهاكات مثل «الابادة» و«هدم المنازل» و«اقرار المحاكم لأعمال التعذيب»، ومحاولة تقنيه فى التشريعات المحلية وكفالة بعض القوى الدولية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة، حماية الانتهاكات المترتبة على الاحتلال من ادانة المجتمع الدولي.

وتتبع هذه الانتهاكات، على تعدد اشكالها وانماطها، من «اغتصاب فلسطين» الذى تحفل اسرائيل هذا العام «بمئده الذهبى» بمناسبة مرور خمسون عاماً على انجاز هذه المهمة فى منتصف مايو/أيار ١٩٤٨، واذا كان المجتمع الدولي قد كافأ اسرائيل بمنحها الشرعية القانونية بقرار التقسيم ثم بالتفاضى عن استيلائها بالقوة على مزيد من الاراضى العربية فى حرب عام ١٩٤٨ وسلمت بذلك الحكومات العربية، فقد كافأت اسرائيل نفسها بالاستيلاء على باقى فلسطين وارضى بلدان عربية اخرى فى العام ١٩٦٧، فيما لم يسلم به لا الشعب الفلسطينى، ولا الحكومات العربية، ولا المجتمع الدولي، الذى بقى محافظاً على تراث قانونى رافض لاحتلال الاراضى التى استولت عليها اسرائيل فى العام ١٩٦٧ بالقوة أو تغيير طابعها الجغرافى أو الديمغرافى من خلال الاستيطان أو القرارات الادارية والتشريعية المختلفة بالمحاق أو ضم اجزاء من هذه الاراضى وفى مقدمتها القدس.

وقد اكدت الامم المتحدة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وخاصة حقه فى العودة وحقه فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة وذلك تمسكاً منها بالشرعية الدولية فى مواجهة الادعاءات والممارسات الاسرائيلية.

ومع ذلك، فلا تزال اسرائيل ماضية فى انكارها لحقوق الشعب الفلسطينى التى اعترفت له بها الجماعة الدولية، بما فى ذلك حقه فى العودة وحقه فى تقرير مصيره بحرية كاملة، ولا تزال تواصل ممارساتها فى تغيير البنية الجغرافية والديمقراطية والاضاع القانونية بهدف فرض سيطرتها النهائية على الاراضى العربية المحتلة.

ومن القواعد المعروفة فى القانون الدولى أن الاحتلال الحربى لأى اقليم لا ينقل السيادة عليه لدولة الاحتلال، بل تقتصر سلطاتها على ادارة الاقليم، ويحظر عليها تغيير النظام القانونى والقضائى القائم او احداث تغييرات جغرافية أو ديمغرافية فيه. وقد أكدت الامم المتحدة فى قرارات متعددة بأن الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ أرض محتلة وأن كافة التغييرات التى احدثتها اسرائيل فيها باطلة وغير مشروعة.

وتفرض هذه المناسبة مراجعة كلية لابعاد قضية حقوق الشعب الفلسطينى، تتجاوز المتابعة التفصيلية التى عنتت بها مقدمة هذا التقرير، وكذا التقارير الدورية السابقة الصادرة عن المنظمة لتكون بمثابة معيار للصعوبات التى تواجه إعمال الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى، ومؤشراً لنوعية الجهد المطلوب لمساندتها.

#### ١ - تغييرات جوهرية فى القوانين لتكريس الاحتلال

لجأت اسرائيل منذ الايام الاولى لاحتلال الاراضى الفلسطينية عام ١٩٦٧ الى اجراء تغييرات جوهرية على النظام القانونى للاراضى المحتلة بما يكفل سيطرتها الشاملة على هذه الأراضى وشل مؤسسات الشعب الفلسطينى والحاق اقتصاده الوطنى بمجلة الاقتصاد الاسرائيلى. فاصدرت السلطات العسكرية الاسرائيلية منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة اكثر من ٢٥٠٠ أمر عسكري بخلاف العديد من الاوامر غير المرقمة والناتشير والتعليمات الصادرة عن الحاكم العسكرى.

تناولت هذه التشريعات (الاورام العسكرية) على سبيل المثال تغيير العملة المتداولة (استبدال الجنيه المصرى بالليرة الاسرائيلى ثم بالشيكل الاسرائيلى فى قطاع غزة)، الاراضى، فرض الضرائب، الاستيراد والتصدير، تسجيل العقارات، تعيين اعضاء المجالس البلدية والقروية، المستوطنات والمستوطنون، حرية التنقل، الاعتقال والسجون وتشكيل المحاكم العسكرية التى تقوم بمحاكمة المدنيين بقضايا غير أمنية مثل الضرائب وحتى مخالفات المرور.

ولا يختلف الامر فى قطاع غزة عنه فى الضفة الغربية من حيث مضمون هذه الاوامر والتعليمات وإن اختلفت ارقامها احياناً.

وتجب هذه الاوامر العسكرية القوانين المصرية والأردنية التى كانت سارية المفعول حتى

١٩٦٧/٦/٧، واستهدفت سيطرة الاحتلال وتحكمه في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمدنية للسكان العرب الفلسطينيين، وقد اظهرت العديد من الدراسات القانونية مخالفة هذه الاوامر العسكرية (قوانين الاحتلال) لاحكام القانون الدولي الانساني التي وضعت قيوداً صارمة على المحتل حيث اشترطت ان أية تشريعات يصدرها المحتل يجب ان تكون في خدمة سكان الاقليم المحتل ولمقتضيات أمنية قصوى ومحدودة.

ولم تؤثر الاتفاقيات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل عملياً على اداء الحكم العسكري واصدار الاوامر العسكرية حيث لا زالت اسرائيل تسيطر على ٢٤٠ من مساحة قطاع غزة و٢٩٧ من مساحة الضفة الغربية حيث اخلت قطع المدن والقرى بالضفة الغربية ولا زالت تتحكم في بقية الاراضي.

## ٢ - تغيير الطابع الجغرافي والديمقراطي للاراضي المحتلة

تعتبر سياسة الاستيطان ومصادرة الاراضي واقامة المستعمرات (المستوطنات) عليها وشق الطرق الالتفافية التي تربط هذه المستوطنات ببعضها من ناحية وتربطها باسرائيل من ناحية أخرى من أكثر وأوسع السياسات الاسرائيلية انتهاكاً لحقوق الانسان الفلسطيني وأشدّها خطراً عليه في الحاضر والمستقبل. وقد تأثرت شرائح كثيرة في المجتمع الفلسطيني وتضررت بفعل هذه السياسة، واستخدمت اسرائيل اساليب وادعاءات مختلفة للسيطرة على الاراض ومواردها الطبيعية مثل المصادرة لاغراض عسكرية أو بحجة أن الارض هي املاك غائبين أو املاك أميرية (حكومية) وغيرها من المبررات.

وقد استولت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ العام ١٩٦٧ على حوالي ٢٦٥ من مجمل مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالإضافة الى ذلك تم الاستيلاء على حوالي ٢٤٠ من شاطئ قطاع غزة الذي يبلغ طوله ٥٠ كم. وفيما يتعلق ببناء المستوطنات على هذه الاراضي المصادرة اتبعت اسرائيل سياسة مزدوجة فضمت بعض الاراضي المحيطة بالقدس بالإضافة الى القدس نفسها الى السيادة الاسرائيلية، وكذلك فعلت في هضبة الجولان المحتلة. ومن ناحية أخرى قامت ببناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة بوتائر متصاعدة وسياسة منظمة عملت خلالها على تغيير معالم الاراضي الفلسطينية ديمغرافياً وطبوغرافياً واحاطتها بالمستوطنات في المناطق الاستراتيجية.

في فترة حكم حزب العمل (١٩٦٧-١٩٧٧) اقام حزب العمل ٤٠ مستوطنة منها ١٥ في القدس ومحيطها و٢٣ في الضفة الغربية و٢ في قطاع غزة. وفي فترة حكم الليكود (١٩٧٧-١٩٨٣) اقام الليكود ٤٠ مستوطنة ايضاً منها ٢٩ مستوطنة في القدس والضفة الغربية و١١

في قطاع غزة. وفي الفترة (١٩٨٣-١٩٩٢) تم اقامة ٦٥ مستوطنة في الضفة والقطاع ليصل العدد الى ١٦٥ مستعمرة (١٤٨ في الضفة الغربية و ١٨ في قطاع غزة). أما عدد المستوطنين فقد بلغ ٣٠٢٠٠٠ مستوطن منهم ١٦٠٠٠٠ في القدس، ١٤٧٠٠٠ في الضفة الغربية و ٥٥٠٠ في قطاع غزة وهؤلاء منحتهم اتفاقية اوسلو حق السيطرة على ٢٤٠٪ من مساحة قطاع غزة البالغ عدد سكانه مليون نسمة.

هذا ويسرى القانون الاسرائيلي على المستوطنين والمستوطنات والطرق الالتفافية في الضفة الغربية وقطاع غزة على الرغم من ان هؤلاء المستوطنين لا يقيمون داخل حدود دولة اسرائيل وقد ضربت اسرائيل عرض الحائط، تدعمها الولايات المتحدة الامريكية، بقرارات مجلس الامن والجمعية العمومية للأمم المتحدة وخاصة عندما عرضت مشكلة مستوطنة جبل ابو غنيم على الامم المتحدة.

وغنى عن البيان ان الاستيطان الاسرائيلي يعتبر مخالفاً لاحكام القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ويشكل عقبة رئيسية امام تحقيق تسوية سياسية، كما ان بناء المستعمرات يعتبر مخالفاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب.

### ٣ - انتهاك الحقوق المدنية والسياسية:

يعد انتهاك حق الحياة أحد الانتهاكات الشائعة من جانب سلطات الاحتلال، وقد تعرض أكثر من ٢٠٠٠ مدني فلسطيني للقتل برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي منذ منتصف العام ١٩٦٧، ولا يتضمن هذا الرقم شهداء المقاومة الفلسطينية المسلحة، كما جرح خلال نفس الفترة أكثر من ١٢١٠٠٠ مواطن فلسطيني منهم عشرات الآلاف نتيجة الضرب المبرح وتكسير العظام التي استخدمها الجيش الاسرائيلي في العام الاول من الانتفاضة. ويرجع السبب وراء هذه الارقام الكبيرة الى التسهيلات في تعليمات اطلاق النار، وكذا تأسيس قوات خاصة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مهمتها قتل واصابة عناصر مختارة من النشطاء وحسب توثيق مؤسسة الحق فقد استشهد خلال الانتفاضة ١٦٢٦ مواطناً (منهم ١٠٠٦ في الضفة الغربية، و ٦٢٠ في قطاع غزة) قتل ١٢١٤ منهم على يد قوات الجيش، ١٠٣ على يد المستوطنين، و ١٩٣ على يد القوات الخاصة و ١١٧ على يد مسلحين مدنيين اسرائيليين وجهات اخرى غير معروفة، وتضم قائمة الضحايا ١٠٩ من النساء، ٤٨٩ من الاطفال دون الثانية عشرة، و ٤٣ فوق سن الستين.

ورغم توقيع اتفاق اعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية في العام ١٩٩٣ فقد ظلت اعمال قتل الفلسطينيين متواصلة نتيجة استمرار القوات الاسرائيلية في اطلاق النار على كل من يعبر عن رفضه لهذا الاحتلال، وترصد تقارير المنظمة العربية لحقوق الانسان السابقة

قتل ١٤٨ فلسطينياً في العام ١٩٩٤، وأربعين آخرين في العام ١٩٩٥، ٨٥ آخرين في العام ١٩٩٦، ووقوع المزيد من المذابح التي تعرض لها الفلسطينيون مثل مذبحه الحرم الابراهيمي في الخليل في ٢٥ فبراير/شباط ١٩٩٤ والتي ترتب عليها سقوط ٣٠ شهيداً، وعدد كبير من المصابين يتراوح بين ٢٠٠ الى ٣٠٠ جريح، نتيجة اطلاق ضابط احتياط اسرايلى يدعى باروخ جولدنشتاين النار عليهم خلال سجودهم لتأدية صلاة الفجر، وقد حدثت هذه المذبحة في ظل وجود قوات الاحتلال الاسرايلى المكلفة بحراسة الحرم الابراهيمي، ولكنها لم تتدخل الا بعد انتهائها وقد أصبحت مقبرة جولدنشتاين مزاراً للمتطرفين اليهود الذين يحتفلون بذكرى جريمته. ومثل مذبحه «نفق البراق» التي وقعت بين ٢٤، ٢٧ سبتمبر/أيلول ١٩٩٦ بسبب افتتاح اسراييل للنفق الموازي للمسجد الأقصى، في اطار اعمالها المتواصلة لتهويد القدس، حيث حصدت القوات الاسرايلية ما يزيد على ٦٠ قتيلاً نتيجة لاستخدام الرصاص الحي في فض المظاهرات وثبتت تقارير ميدانية ان بعضها كان متعمداً وان الاصابة كانت من الخلف.

وتتراوح مسؤولية السلطات الاسرايلية عن اعمال القتل بين التقاعس عن حماية المدنيين، إلى الافراط في استخدام القوة لحفظ النظام دون مبرر، الى تسهيل افلات الجناة من العقوبة.. وانتهاءً بالتورط المباشر في اعمال الاغتيالات والقتل للمدنيين على ايدي «فرق الموت» التي كشف النقاب عنها رسمياً منذ العام ١٩٩١، والتي تشير المصادر الى مسؤوليتها عن اغتيال ١٩٣ مواطناً فلسطينياً.

وتندرج بعض اعمال القتل التي ارتكبتها قوات الاحتلال في اطار «جرائم الحرب» وقد تضمنت شهادات جنود وقادة اسراييليين في اغسطس/آب ١٩٩٥ اعترافات صريحة بقتل اسرى الحرب من الفلسطينيين في مذابح جماعية، كما كشفت اعترافات مشول امنى اسرايلى عن جرائم قتل مماثلة مثل اعتراف يهود ياتوم، وهو مشول امنى سابق في جهاز الامن الداخلى «الشين بيت» في حديث له في صحيفة يديعوت أحرونوت في ١٩٩٦/٧/٢٦ بقتل اسيرين فلسطينيين اثر اعتقالهما بعد هجوم على حافلة ركاب في العام ١٩٨٤، بعد ان تلقى أمراً بتصفيتهما، وذلك بتهشيم رأسيهما بالحجارة. وعبر ياتوم عن فخره بهذا العمل. واقتصرت ردود الفعل الرسمية في اسراييل على منع مسؤولي المخابرات من الادلاء بتصريحات صحفية أو اعترافات من هذا النوع بعد ترك الخدمة. والا هم من هذا هو أن رئيس حكومة اسراييل بنيامين نتنياهو، قد عين ياتوم في وقت لاحق كمساعد لمستشاره لشئون الارهاب.

وتمثل قضية المعتقلين في اسراييل احدى القضايا المركزية في واقع الانتهاكات الاسرايلية في فلسطين، ووفق الاحصائية التي اعدتها «مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الانسان» فقد بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين بين عامي ١٩٦٧، ١٩٨٧ - ٥٣٥ الف معتقل فيما اعتقل نحو ١٧٥ ألفاً

خلال سنوات الانتفاضة (١٩٨٧-١٩٩٤)، وبلغ عدد المعتقلين منذ اتفاق اسلو في ١٣ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٩٣ وحتى الآن ١٢٥٠٠ معتقلاً، من بينهم ستة آلاف منذ اتفاق طابا عام ١٩٩٥، وقد فقد ١١٤ فلسطينياً حياتهم أثناء الاحتجاز بسبب التعذيب خلال التحقيقات أو خلال الاضراب عن الطعام أو نتيجة الأهمال الطبي المتعمد.

ومن بين هذه الاعداد الجسيمة، لا يزال يوجد أكثر من اربعة آلاف معتقل فلسطيني وعربي في سجون ومعتقلات اسرائيل بينهم أكثر من ٢٠٠ معتقل تقل اعمارهم عن ١٨ عاماً، ويتوزع المعتقلون بين سجون «مجدو» و«نفحة»، و«عسقلان» و«بئر السبع» و«دشقة» و«الدامون» و«إيلون» و«ينسان»، و«الرملة» بالإضافة الى عشرات من المحتجزين في مراكز التحقيق في «الجليلية» و«المسكوبية»، و«بتاح تيكفا».

وعانى المعتقلون ظروفاً بالغة السوء من حيث الاكتظاظ وسوء التهوية والرطوبة كما يعانون من تدني الخدمات الصحية، في الوقت الذي يوجد فيه أكثر من ٥٠٠ معتقلاً يشكون من مختلف الأمراض المزمنة التي تستدعي رعاية صحية مستمرة. ورغم ان البروتوكول الخاص بالمعتقلين الملحق باتفاقية اوسلو الثانية الموقعة بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨ ينص على الافراج عن المعتقلين المرضى الا ان سلطات الاحتلال ترفض حتى الآن الافراج عنهم. كما تنتهك اسرائيل اتفاقية جنيف الرابعة (م ٨٩)، وقواعد الامم المتحدة النموذجية الخاصة بالحد الأدنى لمعاملة السجناء فيما يتعلق بكمية ونوعية الطعام الذي تقدمه للسجناء والمحتجزين، بل وصل الامر الى تقديم وجبات فاسدة كما حدث عشية عيد الاضحى في العام ١٩٩٧ حيث تسببت وجبة فاسدة قدمتها ادارة السجن الى تسمم ١٥٠ معتقلاً نقل خمسون منهم الى المستشفيات وهو ما ادى الى اندلاع مواجهات بين المعتقلين وادارة السجن قامت خلالها الادارة باستخدام القوة المفرطة بحق المعتقلين.

ويوجد بين المعتقلين نحو ٥٠٠ حالة اعتقال اداري، وهو نمط من الاعتقال يتم دون اتهام او محاكمة أو اجراءات قانونية سليمة، اذ تقوم القوات باعتقال نشطاء سياسيين بناء على ما تدعي بأنها معلومات سرية تحظر على المعتقل أو محاميه الاطلاع عليها. ويتم الاعتقال بناء على اوامر ادارية يصدرها القائد العسكري الاسرائيلي للمنطقة التي يقيم فيها المعتقل باستثناء القدس التي يتولى وزير الدفاع اصدار أوامر الاعتقال الاداري فيها، والتي قد تكون لسته أشهر أو لمدة عام قابلة للتجديد كما هو الحال مع معظم من تم اعتقالهم، حيث ابقى العديد منهم سنوات عديدة قيد الاعتقال الاداري بلغت في بعض الحالات نحو ست سنوات، ويتعرض المعتقلون وفق هذا النمط من الاعتقال للاستخدام المفرط للقوة مما يهدد حياتهم بشكل خطير احياناً، وبترافق مع ذلك منع هؤلاء المعتقلون من الاتصال بالعالم الخارجي بحرمانهم من تلقي زيارات ذويهم ومحاميهم.

ويوجد بين المعتقلين -الى جانب الفلسطينيين- المنتمين الى المناطق المحتلة فى العام ١٩٦٧- نحو ٤٠ فلسطينياً من «داخل الخط الاخضر»- وعدد من مواطنى البلدان العربية الأخرى من لبنان وسوريا بما فيها الجولان المحتل، والأردن ومصر والجزائر وليبيا والسودان والعراق بينهم ١٨ مواطناً لبنانياً انقضت مدة احكامهم ولا يزالون رهن الاعتقال الادارى فى سجن «هيلون» .

وترتكب اسرائيل جرائم التعذيب بشكل منهجى تجاه المحتجزين من المعتقلين والسجناء فى السجون الاسرائيلية، لكنها لا تقصر الامر على اطلاق ايدى جهاز الامن الاسرائيلى لاستخدام وسائل التعذيب، بل تعدت ذلك الى توفير غطاء قانونى وسياسى لتلك الممارسات، حتى اصبحت الدولة الوحيدة التى تشرع استخدام التعذيب على المستوى العالمى من خلال مباركة المحكمة العليا الاسرائيلية، أعلى هيئة قضائية فى اسرائيل، لاستخدام التعذيب فى العديد من القضايا التى نظرتها حيث اصدرت عدة قرارات خلال العام ١٩٩٦ سمحت بموجبها لمحقيقى اجهزة الامن باستخدام الضغط البدنى المعزز، وأسلوب «الهز بعنف» ضد المعتقلين أثناء اعتقالهم لاجبارهم على الادلاء باعترافات. وبررت قراراتها فى هذا الشأن بأن استخدام اساليب التعذيب لها ما يبررها فى حالات وصفها بانها حالات «ضرورة قصوى». الامر الذى تسبب فى تهديد حياة المعتقلين الذين تعرضوا لممارسة هذه الوسائل، ونتج عن ذلك وفاة المواطن عبد الصمد حزبريت فى سجنه بمرکز توقيف المسكوية فى ١٩٩٦/٤/٢٥. وفاة المواطن خالد عايش ابو دية فى غرفته بمستشفى جنفان شاول فى ١٩٩٧/٥/٢١.

كذلك تقوم اسرائيل بنمط نادر من الانتهاكات لحقوق المواطنين الفلسطينيين تكاد تنفرد به، وهو «الابعاد». وقد مارست سلطات الاحتلال سياسة الابعاد منذ الاسابيع الاولى للاحتلال عام ١٩٦٧ حيث تم ابعاد مجموعات من الشباب من قطاع غزة الى مصر، ومجموعات اخرى من الضفة الغربية الى الاردن، وبعد أن استقر الأمر للاحتلال بدأ باستخدام وسائل قانونية وادارية لتنفيذ هذه السياسة وتقدر تقارير فلسطينية عدد المبعدين بأكثر من ١٣٠٠ شخص حتى بداية ديسمبر ١٩٩٢. تلاها الابعاد الجماعى لـ ٤١٥ فلسطينياً فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٢ تم ترحيلهم الى مرج الزهور فى جنوب لبنان اثر تزايد الكفاح المسلح والعمليات الاستشهادية فى الاراضى المحتلة. وقد استندت قوات الاحتلال فى عمليات الابعاد الى تشريعين: أولهما الامران المسكريان (٣٢٩) و(٢٩٠) للضفة الغربية الصادران فى العام ١٩٦٩، والثانى هو نظام الدفاع (الطوارئ) البريطانى للعام ١٩٤٥ فى حالة الاشخاص غير المتسللين، وركزت سياسة الابعاد الاخيرة على القياديين الذين لا يمكن اتهامهم بنشاط انتفاضى فى الشارع ضد الاحتلال.

ولا تعبر هذه الارقام تعبيراً دقيقاً عن سياسة الابعاد حيث توجد اعداد كبيرة يصعب حصرها



ممن تناولهم الابعاد فى اعقاب حرب العام ١٩٦٧ مباشرة، او ممن تم ابعادهم باعتبارهم متسللين بعد الحرب، وآخرين تم ابعادهم الى صحراء سيناء أو منطقة اريحا ثم اعيدوا بعد قضاء فترة فيما سمي «بالنفي الاجبارى». وبعضهم تم ابعادهم مع ذويهم، فضلاً عن ابعادوا من داخل السجون قبل محاكمتهم او بعدها او ممن وافقوا على الخروج من السجن الى المنفى.

كذلك تمارس سلطات الاحتلال سياسات شتى فى تقييد حرية المواطنين الفلسطينيين فى الحركة والتنقل من بينها منع التجول ومنع السفر للخارج. وقد تزايد حظر التجول بشكل مكثف فى فترة الانتفاضة، وتتخذ هذه العقوبة الجماعية ليس فقط فى الحالات الامنية او بعد وقوع احداث ضد الاحتلال ولكن ايضاً كاجراء احترازى فى كثير من المناسبات حيث استمرت فى قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية لسنوات عديدة حيث لا يسمح بالتجول بعد الساعة السادسة مساءً وحتى صباح اليوم التالى.

وقد بلغ مجمل أوامر منع التجول فى مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة حوالى ١٠٠٠ أمر عسكري يصعب تعديد امتدادها الزمنى أو المكاني. وقد استمر هذا الاجراء بعد توقيع اتفاقية اوسلو ١٩٩٣، ومنع التجول فى بلدة صورييف ٢١ يوماً فى العام ١٩٩٧ بعد توقيع بروتوكول الخليل.

وغنى عن القول ما يسببه منع التجول من تلف للحقول والمزارع وتعطيل للمعامل والورش ونفاذ للمواد التموينية من المنازل ونقص الاغذية وخصوصاً حليب الاطفال، وما يسببه من مصاعب للمرضى والحوامل واغلاق للمدارس والجامعات. كما يتم فى فترات منع التجول مدهامة قوات الاحتلال للمنازل وتطهير الاثاث والاعتداء بالضرب على السكان المدنيين وسلب ممتلكاتهم من قبل جنود الاحتلال.

بالاضافة الى منع حرية الحركة والتنقل من خلال منع التجول، تقيد سلطات الاحتلال سفر المواطنين الفلسطينيين خارج الاراضى المحتلة، كما تمنع الزيارات من الخارج الى داخل الارض المحتلة، ويقدر عدد الممنوعين من السفر أو التقديم للزيارة بالالاف فى اى وقت مما حرم كثير من الطلبة من استكمال دراستهم فى الخارج، وذلك دون ابداء أسباب سوى ان هذا الاجراء ضرورى «لأسباب امنية». وقد اصدرت سلطات الاحتلال بطاقات هوية خضراء تحمل شارة خاصة تفيد بأن حاملها ممنوع من السفر والتنقل الحر. وهذه البطاقة اعطيت بشكل خاص للمفجر عنهم من المعتقلين وبعض الاشخاص الذين يعتبرون نشطاء سياسياً. وتوقفت هذه السياسة مع تنفيذ سياسة الاغلاق المطلق للمناطق المحتلة حيث اصبح جميع السكان ممنوعين من حرية الحركة والسفر أو

الانتقال من الضفة الغربية الى قطاع غزة والعكس صحيح وكذلك الامر بالنسبة للقدس الشرقية.

#### ٤ - انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مارست سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ البداية سياسة هدم المنازل خاصة فى مخيمات اللاجئين بحجة توسيعها وتمكين آليات الاحتلال من السير فيها لقمع حركة المقاومة الشعبية، ومنعت سكان هذه المنازل من اعادة بنائها أو العودة للسكن فى المخيمات. وقد تم هدم مئات المنازل وبخاصة فى قطاع غزة على الرغم من احتجاج اصحابها واحتجاج وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا). كما تم هدم واغلاق الكثير من المنازل بحجة أن احد المقيمين فيها منهم بمقاومة الاحتلال بدون أن تكون هذه المقاومة بالضرورة أعمالاً مسلحة (كفاح مسلح) وحسب وثائق مؤسسة الحق فقد تم هدم واغلاق ١١١٥ منزلاً منذ ١٩٨٠ فى الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تم تدمير ١٥٣ من المنازل بالقذائف المضادة للدروع بحجة اختفاء مطلوبين فيها، كما تم هدم ٤٨٤ منزلاً بحجة عدم الترخيص، فيكون المجموع ١٧٥٢ منزلاً يقيم فيها اكثر من ١٤٠٠٠ نسمة. والمعروف أن تدمير المنازل بالصواريخ المضادة للدروع يحدث تصدعاً فى البيوت المجاورة مما يضطر ساكنيها الى اخلائها وتشريد المئات منهم اضافة للاعداد السابقة.

وتخضع الاراضى المحتلة منذ اوائل العام ١٩٩١ (اثناء حرب الخليج الثانية) وحتى الآن لسياسة اغلاق مشددة، ويسمح للبعض بالدخول تحت ظروف خاصة (بعض المرضى والفرق الطبية ورجال السلطة الفلسطينية) وفق اجراءات معقدة. وفى العام ١٩٩٤ اصدرت حكومة اسرائيل تعليمات واضحة بشأن الدخول الى اسرائيل تتمثل بوجود حصول اى شخص وعصرف النظر عن السن او الجنس على تصريح خاص من الادارة المدنية التى تعمل تحت اشراف جيش الاحتلال والمخابرات للدخول الى اسرائيل. وتعكس سياسة الاغلاق بهذا الشكل، والتى لم يسبق له مثيل قبل سنوات التسعينيات، توجهاً سياسياً يهدف الى تكريس الانفصال بين قطاع غزة والضفة الغربية وبين القدس كما تعزز سياسة العقاب الجماعى التى تتبعها سلطات الاحتلال، وكان لها تأثير سلبي على الحياة اليومية للسكان وفى مختلف المجالات اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً ودينياً خصوصاً بعد اغلاق القدس، وقد ترتب عليها حرمان اكثر من ١٢٠٠٠٠ عامل من عملهم مما ادى الى ارتفاع نسبة البطالة الى حوالى ٢٧٠ فى قطاع غزة و٢٣٠ فى الضفة الغربية. كما حرمت سياسة الاغلاق الاساتذة ومئات الطلبة من قطاع غزة الذين يدرسون فى القدس والضفة الغربية من الالتحاق بمعاهدهم وجامعاتهم ولا يزال الطلبة يمانون من ذلك على الرغم من كل المناشدات المحلية والدولية للحكومة الاسرائيلية للسماح لهم بمتابعة دراستهم.

وسبب اغلاق القدس الشرقية ضرراً شمل على المواطنين العرب من اغلاق اسرائيل في وجوهم لكونها تشكل مركزاً دينياً للعرب مسلمين ومسيحيين علاوة على وجود مراكز طبية متخصصة لا توجد في الضفة والقطاع الامر الذي سبب اضراراً صحية لكثير من المرضى الذين لا تتوافر لهم فرص علاج في المدن الفلسطينية الاخرى.

وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني في العقدين الاولين من الاحتلال تغييرات أساسية في التنظيم والاداء فقد تقلص العمل الزراعي وتزايدت هجرة الايدي العاملة الفلسطينية الى اسرائيل وارتفعت نسبة البطالة وازداد استهلاك السلع غير المنتجة محلياً فراجع الانتاج. وتعود هذه الاشكالية الى السياسات الاسرائيلية التي استهدفت تحويل الاقتصاد الفلسطيني الى اقتصاد تابع للاقتصاد الاسرائيلي وقد نجحت هذه السياسة الى حد بعيد، وقد جاء اتفاق باريس الاقتصادي الذي يشكل جزءاً من اتفاقية القاهرة ليكرس هذه التبعة.

ومع اندلاع الانتفاضة (ديسمبر ١٩٨٧) تزايدت الضغوط والمقويات الاقتصادية في محاولة لوقف الانتفاضة وتمثلت هذه الضغوط بالاجراءات التي اشركنا فيها سابقاً مثل الاغلاق ومنع التجول وتطبيق المدن والقرى الفلسطينية، وكذلك بفرض الضرائب الباهظة الامر الذي أدى الى اغلاق الكثير من المؤسسات الاقتصادية، كما سحبت رخص المنشآت الصناعية وأغلقت المناطق الزراعية ودمرت المحاصيل الزراعية وعرقلة التبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة وضعت العراقل امام تصدير المنتجات الفلسطينية وبخاصة الحمضيات والزيت والزيتون والخضروات والفواكه. كما ساهم اعتقال واصابة عشرات الآلاف من الشبان من قبل سلطات الاحتلال في زيادة تدرى الاوضاع الاقتصادية في مختلف افرع النشاط الاقتصادي.

**وفي مجال التعليم** منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي أى تطوير لمناهج التعليم والعملية التربوية منذ ١٩٦٧، كما منعت تداول آلاف الكتب لتحول دون تطور المعرفة من ناحية وتشويه تاريخ فلسطين والقضية الفلسطينية من ناحية ثانية. وقامت سلطات الاحتلال باعتقال آلاف الطلبة والمعلمين اثناء الانتفاضة كما قامت باغلاق عشرات المدارس والجامعات وحالت بين الطلبة والوصول الى معاهدهم مما افقدهم سنوات من حياتهم العلمية.

لقد تم اغلاق كافة المدارس ورياض الاطفال والمعاهد العليا التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة سنة للمدارس وستة ونصف للجامعات في العام الدراسي ١٩٨٧-١٩٨٨ هذا بالاضافة لاغلاق جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة عدة اشهر في كل عام دراسي بعد ذلك.

وفي عام ١٩٩٣ تم اغلاق ٧ مدارس في الضفة الغربية يدرس فيها ٢٨٠٠ طالب لمدة ٤٤٦

يوماً اما فى قطاع غزة فقد بلغت ايام الاغلاق ٢٦١ يوماً تأثر منها ٨٦٠١ طالب. وفى عام ١٩٩٤ (بعد توقيع اتفاقية اوسلو عام ١٩٩٣) وصل عدد ايام الاغلاق الى ٢٤٢ يوماً فى الضفة الغربية و١١٦ يوماً فى قطاع غزة اما بعد انتقال مسؤولية الجهاز التعليمى للسلطة الفلسطينية اغلقت سلطات الاحتلال جامعة الخليل لمدة تسعة اشهر وفتحت الجامعة قبيل توقيع اتفاقية الخليل فى مطلع العام ١٩٩٧.

\*\*\*

## قطر

### محاكمة المتهمين فى قضية المحاولة الفاشلة لقلب نظام الحكم

ظلت تداعيات المحاولة الانقلابية الفاشلة فى منتصف فبراير/شباط ١٩٩٦ تمثل الحلقة الرئيسية للانتهاكات. رغم ما عكسته المصادر الاعلامية من صورة ايجابية للمحاكمة التى بدأت باطلاق سراح بعض المتهمين الذين لم تثبت اتهامات جلية بشأنهم، وتقديم المتهمين الى محكمة جنائية، وليست محكمة أمن دولة، ودعوة الحكومة لبعض السفارات الاجنبية و المنظمات الدولية غير الحكومية لمراقبة المحاكمة.

فقد بينت الشكاوى التى تلقتها المنظمة من شخصيات قطرية يدعى تورطها فى المحاولة الانقلابية عدة امور، منها سحب الجنسية القطرية من الذين غادروا البلاد عقب المحاولة الفاشلة، واتخاذ اجراءات تصفية ضد ذويهم شملت فصل بعضهم من اعمالهم وحرمانهم من حقوقهم المالية وابعاد بعضهم خارج البلاد ووضوح بعضهم قيد الإقامة الجبرية، وبلغت هذه الاجراءات فى بعض الحالات الاعتقال والجس الانزالى لبعض افراد أسر المتهمين .

ولم يسلم اطفال الفارين من اجراءات تصفية، دون ذنب ارتكبه، فحرم الاطفال من اللحاق بأبائهم ورفضت السلطات فى احدى الحالات تسجيل أحد المواليد واستخراج شهادة ميلاد له، مما يعنى حرمانه من الجنسية، ما لم يعد والده من الخارج ويسلم نفسه للسلطات.

كما أفادت شهادة لاجد رجال الأمن برتبة مقدم، تلقتها المنظمة، انه شاهد بنفسه تعرض المتهمين فى المحاولة الانقلابية الفاشلة لصفوف قاسية من التعذيب منها حرق الرؤوس والضرب بالمصى، مما لم يحمله ضميره فقدم استقالته حتى لا يشارك فى جهاز أمنى لقمع المواطنين وترك البلاد الى الامارات. وقد تعرضت اسرة هذا الضابط للاضطهاد ومنعت زوجته من اللحاق به ووضعت قيد الإقامة الجبرية، وفصل اشقاؤه من عملهم وحرروا من حقوقهم المالية وسحب الجنسية القطرية منهم ثم زج بهم فى السجون وتم حبسهم انفرادياً، وحرمانهم من زيارة ذويهم.

وقد شملت المحاكمات الخاصة بالمحاولة الانقلابية الفاشلة ١١٧ متهمها منهم ٧١

حضوريا، ٤٦ غيايا، كما نظرت محكمة الجنايات الكبرى قضية اخرى فى شأن ٧ مواطنين تعرضوا لانهايم بافشاء اسرار البلاد الحربية، وانشاء جمعية غير مشروعة لقلب نظام الحكم بالقوة .

وقد بدأت محكمة الجنائيات الكبرى فى الدوحة النظر فى قضية المحاولة الانقلابية الفاشلة فى ٢٦ نوفمبر/تشرين ثان ١٩٩٧ وقررت فى جلساتها الاولى اطلاق سراح ١٢ متتهما بكفالة مالية مقدارها عشرة الاف ريال قطرى لحين موعد البت فى القضية، كما قررت احالة احد المتهمين وهو سالم مبارك سالم همام (رائد فى القوات الجوية) ، على طبيب شرعى لبيان ما قد يكون به من اصابات ومسيبها وتاريخ حدوثها.

أما محاكمة المتهمين فى قضية افشاء اسرار عسكرية فقد بدأت فى ٤ يناير/كانون ثان ١٩٩٨ ووجه الادعاء فيها الاتهام للمتهمين السبعة بالتورط فى المحاولة الانقلابية فى شهر فبراير/شباط ١٩٩٦ كما اتهم بتزويد اعوانهم (فى الخارج) بمعلومات عسكرية، وتشكيل مجموعة لقلب نظام الحكم بالقوة، وقد نفى المتهمون التهم المنسوبة اليهم، وذكر المتهم الاول امان ماجد امان (موظف فى وزارة المال والاقتصاد) ان الاعترافات التى نسبت اليه فى محضر الشرطة جاءت «نتيجة التعذيب» وان معظم ماورد فيها غير صحيح عدا حصوله على هاتف نقالى اماراتى وانه كان وسيطا بين شخصين من الفارين (لنقل السلام وليس لنقل معلومات عسكرية) . كما اعترض على سجنه فى سجن عسكرى وهو مدنى . كما طعن محامو الدفاع فى اجراءات القبض على المتهمين حيث جرى القبض عليهم دون امر قبض ولم يعرضوا على قاضى التحقيق الا فى الشهر الحادى عشر من اعتقالهم، ولم يعرضوا على اى سلطة قضائية لتجديد حبسهم، واتهم احدهم سلطات الامن بتعذيب موكله تعذيبا بدنيا ونفسيا واكراهه على اذانة نفسه .

وقد اصدرت المحكمة الجنائية الكبرى حكمها فى الرابع من فبراير/شباط فى القضية الخاصة بافشاء الاسرار العسكرية وقضت بتبرئة اربعة متهمين من تهمة الاشتراك فى تأسيس جمعية غير مشروعة لقلب نظام الحكم فى البلاد بالقوة وافشاء سر من اسرار البلاد الحربية، وحبس احد المتهمين لمدة سنة بعد اذانته بتهمة عدم الابلاغ عن جناية، بينما برأته من التهمتين الاساسيتين وامرت باطلاقه نظرا لتجاوز مدة سجنه فترة العقوبة، وكان قد اوقف فى ١٩٩٦/٦/٢ . وحبس كل من امان ماجد امان، وخميس فرج النجرائى عشر سنوات لكل منهما لكن استأنف الادعاء احكام البراءة وايد احكام السجن . كما استأنف محامى المتهمان المدانان الحكم الصادر بسجن موكليهما . واحيلت القضية لمحكمة الاستئناف .

\*\*\*

## الكويت

### مشكلات مزمنة تبحث عن حل منصف

ظلت الكويت استثناءً واضحاً عن بقية بلدان الخليج فيما يتعلق بالاطار القانوني والدستوري المنظم للحقوق الاساسية والحريات العامة في البلاد، اذ انفردت عن بقية بلدان الخليج بالانضمام الى المعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية منع جميع اشكال التمييز ضد المرأة، كما سبقت غيرها من البلدان الخليجية في الانضمام الى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب . ويحدد دستورها سلطات الحكومة وحقوق المواطنين، وينص على انتخاب مجلس الامة (البرلمان) ويعطيه صلاحيات التشريع والرقابة ويكفل استقلال السلطة القضائية . ورغم ان الدستور والقوانين لا يتيحان حق تنظيم الاحزاب الا أن السلطات تسمح واقعياً بممارسة هذا الحق .

وقد انجزت الحكومة منذ تحرير البلاد في العام ١٩٩١ سلسلة من الاجراءات الايجابية باتجاه تصفية اثار الانتهاكات الجسيمة التي وقعت عقب التحرير مباشرة في العام ١٩٩١، فأوقفت المحاكم العرفية ثم محكمة أمن الدولة في العام ١٩٩٥ . كما أصدر أمير البلاد قرارات عفو أو تخفيف احكام عن بعض السجناء الذين ادانتهم هذه المحاكم في جرائم التعاون مع السلطات العراقية خلال فترة الاحتلال، جاء آخرها في فبراير/شباط ١٩٩٧ بالتخفيف عن اثنين من الكويتيين وعشرة من الاردنيين ادانتهم المحاكم العرفية ومحكمة امن الدولة من بينهم ٧ من الصحفيين الاردنيين الستة عشر الذين كانوا يعملون في صحيفة النداء خلال فترة الاحتلال، لكن في المقابل اخفقت الحكومة في الكشف عن جرائم القتل خارج القانون التي وقعت خلال هذه الفترة، ولم تحرز تقدماً منذ العام ١٩٩٤ في الكشف عن حالات الاختفاء القسري التي وقعت خلالها وطالت عددا كبيرا من الوافدين الفلسطينيين . فيما تظل أسوأ هذه الاخفاقات هي تعثرها في ايجاد حل منصف لمشكلة (البدون) التي تفجرت بحدة خلال ازمة الاحتلال وما بعدها وتمس عشرات الالاف من الانخاص .

والمعروف ان «البدون» يقيمون في الكويت منذ سنوات طويلة جداً، ويؤكدون مواطنتهم في البلاد لكن لا يملكون وثائق تثبت ذلك، وتعتقد الحكومة أن اغلبهم مواطنين عراقيين وايرانيين اخفوا وثائق جنسيتهم وجوازات سفرهم من اجل الحصول على الجنسية الكويتية للتمتع بما تقدمه الحكومة

من خدمات .

ورغم ان مشكلة «البدون» كانت تمثل احدى المشكلات المزمنة فى الكويت منذ استقلالها وشهدت عدة تعقيدات فى الثمانينات، فقد تفجرت منذ ازمة الاحتلال والحرب بشدة حيث تشككت السلطات الكويتية واقسام من الرأى العام الكويتى (فى ولاء ) ( ولا انتماء) هذه الفئة للكويت خلال الازمة . وجرى تحميل الكل مسئولية اخطاء وقع فيها البعض بالتعاون مع سلطات الاحتلال . وتعرضوا لانتهاكات جسيمة فى الفترة التى اعقبت التحرير مباشرة . ورفضت السلطات الكويتية عودة اعداد منهم من الخارج، كما ترفض منحهم تأشيرات دخول للبلاد مما افضى لمشكلات انسانية صعبة ومشكلات عائلية معقدة وأدى الى تفرقة العديد من العائلات وتشردها، اما الذين بقوا فى البلاد وبلغ عددهم نحو ١١٤ الفا فيواجهون العديد من المشكلات حيث تم اقصائهم من الوظائف الحساسة مثل الجيش والامن .

وقد كشف وزير الدفاع الكويتى فى الاول من فبراير/شباط ١٩٩٧ ان عدد «البدون» الذين تم انهاء خدماتهم من الجيش بلغ سبعة الاف فرد، و اضاف أن وزارة الدفاع صرفت المستحقات المالية لعدد من الذين انتهت خدماتهم ولم تصرفها لآخرين لعدم رغبتهم فى مغادرة البلاد بينما تشترط الوزارة الحصول على ائتمار المغادرة من الجهات الامنية لصرف تلك المستحقات. ولم يتضح من اجابة الوزير هل غادر الكويت العسكريون الذين تعاونوا مع القوات العراقية ام لا يزالون فيها، كذلك لم يشر الى عدد العسكريين البدون الذين قبل الجيش استمرارهم فى الخدمة بينما قدرتهم مصادر صحفية بنحو سبعة الاف فى الجيش، كما قدرت عدد العاملين منهم فى الامن بنحو ألفين .

وقد افاد بيان لوزارة الداخلية فى شهر اغسطس/آب أن لجنة مختصة يبحث أوضاع المقيمين من غير محددى الجنسية (البدون) نظرت فى اجراءات منح الاقامة القانونية لأكثر من اربعة الاف من ابناء هذه الفئة بعدما استخرجوا جوازات سفر لدول اخرى، او تمهلوا بايراز وثائق تبين انتمائهم غير الكويتى، و اوضح أن اللجنة التنفيذية لشئون المقيمين بصورة غير قانونية عدلت اوضاع ٣٤٨٠ شخص من فئة (البدون) بعد استخراج جوازات سفرهم واصبحوا يتمتعون مع اسرهم بالاقامة والعمل بالبلاد بصورة قانونية وأن جهودا تبذل لاستكمال الاجراءات الخاصة بتعديل اوضاع ١٢٠٨ آخرين ممن تمهلوا بتقديم جوازات سفرهم التابعة لمواطنهم الاصلية، لكن البيان لم يحدد الدول التى اوضح «البدون» انتمائهم لها .

وقد حصل ١١١ شخصا من البدون من ابناء الشهداء على الجنسية الكويتية خلال العام ١٩٩٧ فى اطار مرسوم بمنح الجنسية الكويتية لابناء الشهداء غير الكويتيين .



وفي مجال الحريات العامة أوفت الحكومة بتعهداتها فيما يتعلق بإعمال المواد المعطلة من الدستور، وإعادة الحياة النيابية، وأجرت الانتخابات الدورية على مستوياتها النيابية والبلدية. وعززت هامش حريات الرأي والتعبير فأنهت الرقابة على النشر ١٩٩٢ ولم تستخدم الصلاحيات التي تتيحها لها القوانين في تقييد حريات الرأي والتعبير وحرية الصحافة إلا نادراً وبوسمحت في نوفمبر/تشرين ثان ١٩٩٧ بتداول ١٦٠ كتاباً في معرض الكتاب سبق مصادرتها. كما سمحت واقياً بالتعددية الحزبية وإن لم تسمح بها قانونياً. ورغم إصدارها قراراً في العام ١٩٩٣ بإغلاق كافة المنظمات غير الحكومية التي لم تحصل على ترخيص قانوني فإنها لم تطبق هذا القرار حتى نهاية العام ١٩٩٧.

لكن رغم هذه السياسات التي قد تحسب للحكومة يظل احراز تقدم حقيقي للحريات العامة متوسطاً بتطوير القوانين وليس فقط بالتسامح حيال القيود غير المبررة التي تفرضها، وقد عرقلت هذه القوانين بالفعل حقوقاً أساسية لا يمكن التنازل عنها في مقدمتها حق المرأة في التصويت والانتخاب والتي يقصرها الدستور على الذكور، وكذا حق فئات من المتجنسين من الترشح أو التصويت والتي يضيق منها القانون، مما ينتهك الحق في المساواة، مركّز الحقوق الأساسية وجوهرها، فضلاً عن انتهاكه الحق في المشاركة، كما يخلق مفارقة بين مستوى الالتزام الدولي الذي تتهافت به الكويت بانضمامها للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حتى وإن كانت الحكومة قد استخدمت حقها في التحفظ على بعض الالتزامات الواردة في هاتين الاتفاقيتين المهمتين بهذا الخصوص.

وقد ثار جدل مهم خلال العام ١٩٩٧ حول الحق في حرية التنظيم بعد أن أعلنت مجموعة من النشطاء السياسيين عن عزمها إنشاء تجمع سياسي باسم «التجمع الوطني الديمقراطي» كتنظيم سياسي جديد على الساحة الكويتية «يلتزم الشرعية ويرفض التطرف» ولكن تأجل الاجتماع التأسيسي بعد الإعلان عن مواعده، وذكر مصدر في التجمع أن التأجيل جاء لعدم حصول الأعضاء على ترخيص من وزارة الداخلية. كما ذكر أحد نشطاء هذا التجمع أن المؤسسين طلبوا ترخيصاً لجمعية نفع عام تمثلهم، وانهم يملكون ترخيصاً لمجلة اقتصادية اسمها المستقبل متبناً في الصدور قريباً.

لكن نظم أعضاء التجمع اجتماعهم التأسيسي في ٢٠ مايو/أيار وحضره نحو ستين من الأعضاء المؤسسين والبالغ عددهم ٧٥ شخصاً دون الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية، وأعلنوا عقب الاجتماع انتخاب د. أحمد عيسى بشارة أميناً عاماً للتجمع بعد حصوله على ٤٤ صوتاً مقابل خمس أصوات لمنافسه، كما انتخب ثمانية أعضاء للمكتب التنفيذي بينهم سيدة تشتغل بالعمل الأكاديمي، وأكد المؤسسون إيمانهم بأن العمل الوطني «المنظم» حق لكل مواطن وليس حكراً على فئة أو مجموعة. وقال أمين عام التجمع أن التجمع لا يملك وعاء قانونياً رسمياً إذ لا يوجد في الكويت

قانون ينظم عمل الاحزاب لكننا نأمل ان تتطور التشريعات من خلال الممارسة لتسمح بقيام احزاب .

وقد اكد رئيس مجلس الوزراء بالنيابة الشيخ صباح الاحمد الصباح في ٢٨ مايو/آيار ان اى تجمع سياسى (سيمنع اذ طلب ان يصير حزبا) وقال ان اى تجمع ( لم يشهر ولن يشهر ) ، كما هاجمت صحيفة السياسة مبدأ التحزب على الساحة السياسية الكويتية وذكرت ان «شهرة تقاسم السلطة لانتشر الا عندما تكون القبضة القوية غائبة» وحطرت من «النموذج اللبناني» لنشوء الاحزاب الذى ترى انه لم يعط لبنان سوى الحروب والتقاتل والتناحر، وهو تعبير يدا ممثلا لاتجاه نقدى لمهاجمة ظاهرة الاحزاب، لكن ما لبث أن تراجع بعد أن بدا أن السلطة لانتظر بعين القلق الى هذا التجمع، والذى فسر بعض المحللين برغبتها فى ادارة توازن مع التيار الاسلامى ومواجهته . وفى كل الاحوال فقد خلص محللون آخرون انه منذ الاعلان عن تأسيس التجمع بات هذا (الحزب) غير المرخص له حقيقة واقعة والذى ينص نظامه الاساسى على انه يسعى لممارسة العمل السياسى وله مقر وسوف يكون له صحيفة .

وتختلف وجهات النظر، كما عكستها مصادر صحفية، بين المطالبة بتشريعات تعترف بالتجمعات وتحميها، وبين محيد لبقاء التشريعات على حالها الى أن يحين الوقت المناسب لتغييرها تفاديا لاثارة الحساسيات فى البيئة الاقليمية التى تعيش فيها الكويت . لكن يظل تقدير المنظمة العربية لحقوق الانسان ان الحق فى حرية التنظيم هو احد الحريات الاساسية التى لايجوز تجاوزها، وانه يمثل «الرافعة» الحقيقية للديمقراطية، كما انه يمثل كذلك احد الالتزامات القانونية التى تمهدت بها الحكومة الكويتية بالتصديق على العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، بقدر ما يمثل التوجه المأمول من نظام يملك مقومات التحديث والنهوض .

\*\*\*

## لبنان

### تقييد الحريات يهدد رصيداً ثميناً

تواصلت جهود لبنان خلال العام ١٩٩٧ على طريق تصفية آثار الحرب الاهلية، واستكمال مهمة اعادة احياء مؤسسات الدولة، وبسط سلطاتها على جميع المناطق، واعادة اعمار البلاد، وتجديد البنية التحتية للإنتاج والخدمات، لكن انطوى أداء الحكومة على تجاوزات في مجال حقوق الانسان تعرضت لانتقادات شديدة وقد ظهر ذلك بصفة خاصة في مجال الحريات العامة مثل تطبيقات قانون الاعلام المرئي والمسموع، وتقييد حرية الرأي والتعبير بملاحقة صحف وصحفيين، أو منع اشكال الاحتجاج السلمي، أو محاولة عرقلة اجراء الانتخابات البلدية التي لم تجر منذ العام ١٩٦٣. ولا تتعارض هذه التجاوزات مع القوانين الوطنية والمعايير الدولية فقط، بل تضر أيضاً برصيد لبنان الثمين في مجال الحريات الذي جعل منه دوماً منارة للاعلام والثقافة في الوطن العربي.

من ناحية اخرى استمرت البلاد تعاني من استمرار احتلال الشريط الحدودي والاعتداءات المتواصلة من جانب اسرائيل وجيش لبنان الجنوبي العميل التي لم تقتصر على مواجهة حركة المقاومة المسلحة في الجنوب بل استهدفت المدنيين مما مثل الحلقة الرئيسية للانتهاكات على الساحة اللبنانية.

في تفصيل ذلك شكلت تطبيقات القانون الصادر في العام ١٩٩٦ والمتعلق بتنظيم الاعلام المسموع والمرئي خرقاً لسجل لبنان في مجال حرية الرأي والتعبير والاعلام بما تضمنه من تقييد لعدد محطات الاذاعة والتلفزيون المسموح بالترخيص لها، وتحديد المحطات المسموح لها باذاعة مواد اخبارية وسياسية ودينية. وقد تعمقت خلال العام ١٩٩٧ الاختلالات في تطبيق هذا القانون. فقد أصدرت الحكومة قراراً بتشكيل جهاز من وزارة الاعلام تكون مهمته الرقابة على الاخبار والمواد والبرامج السياسية المباشرة وغير المباشرة المعدة للبث الفضائي وأعطته الحق في وقف أي خبر أو مادة يكون من شأنها المساس بأمن الدولة أو إثارة الثغرات الطائفية أو زعزعة الاستقرار العام أو التشهير برئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو الاساءة لرؤساء دول صديقة مما اضطر اجهزة الاعلام لان تخضع

نفسها لرقابة ذاتية مما حد من حرية ابداء الرأي. ولاحقاً صدر قرار عن مجلس الوزراء بوقف البث الفضائي للأخبار والبرامج السياسية. كما أغلقت الحكومة عدداً من المحطات الاذاعية والتلفزيونية وابتقت على عدد من المحطات التي تخص عدد من الشخصيات الحكومية ذات النفوذ بعد منحها التراخيص اللازمة. وقامت بسحب التراخيص من اذاعة صوت بيروت التابعة للمؤتمر الشعبي اللبناني مما واجهه معارضة شديدة وضحت في عدة عرائض موقعة من العديد من الشخصيات للمطالبة بحق هذه الاذاعة في الاستمرار. كما لجأت الى القوة الجبرية لتنفيذ قرار بوقف اذاعة «صوت الحق» وتلفزيون «الهلال» التابعين لحركة التوحيد الاسلامي بعد أن رفضت الحركة تطبيق قرار مجلس الوزراء باقتال وسائل الاعلام غير المرخصة واقترحت قوات الامن الداخلي بمؤازرة دورية للامن العام مقر الحركة مما أدى لمقتل أحد عناصرها وجرح اثنين وتوقيف ما بين ٧٠ - ١٢٠ من اعضائها بينهم نجلا زعيم الحركة وجرح ٣ من قوات الامن. كما قامت السلطات في ديسمبر/كانون أول بالغاء حديث تلفزيوني كان من المقرر اذاعته على الهواء مع العماد ميشيل عون القائد السابق للجيش اللبناني.

وتتخذ المعارضة القانون وتطبيقاته مؤكدة سحب التراخيص من عدد من المؤسسات الاعلامية الناجحة لاسباب شكلية يمكن تلافيها والتميز في منح التراخيص لمحطات اذاعية وتلفزيونية تابعة بشكل ما لاركان السلطة. والتميز غير المبرر بين الاذاعات من الفئة الاولى والثانية. كما تنفي المعارضة الاسس الفنية التي يستند اليها القانون مؤكدة امكانية بث ونجاح عدد اكبر من المحطات الاذاعية والقنوات التلفزيونية.

وقد طالبت اجراءات الحظر والتقييد حرية الصحافة ايضاً. وعلى سبيل المثال قام رجال الامن في فبراير/شباط ١٩٩٧ باعتقال صحفي كان ينطلي عملية الانتخابات في الجامعة اللبنانية وأفرج عنه بعد تحطيم آلة التصوير. وتكررت خلال العام ملاحقة الصحفي بيير عطا الله الذي اتهم في مايو/أيار «بإهانة القوات المسلحة» وتعرض للاعتداء اثناء التحقيق معه. وصدر قرار بمثوله أمام المحكمة العسكرية في اكتوبر/نشرين أول ٩٧ لمحاكمته على التهم التي سبق توجيهها اليه بعد اعتقاله في اطار حملة الاعتقالات التي تمت في ديسمبر/كانون اول ١٩٩٦. وذلك بمقتضى المادة ٣١٧ من قانون العقوبات التي تقضى بالسجن حتى ٣ سنوات لمن يثير الفتنة الطائفية والمادة ٢٧٨ منه التي تقضى بعقوبة تصل الى السجن المؤبد لمن يتصل بالمدو أو عملائه.

ومنذ بداية العام التزمت السلطات مواقف المواجهة والتقييد والتدخل في مجال حرية التجمع وحركة مؤسسات المجتمع المدني. فقد صرح وزير الداخلية اللبناني في ٧ يناير/كانون الثاني وفي اعقاب مؤتمر تونس لوزراء الداخلية العرب بان جميعات حقوق الانسان تهدف الى شل عمل الاجهزة

السياسة الامنية للدولة. وطلب «ملف جمعيات حقوق الانسان» اثر ورود برقيات عديدة تتعلق بموضوع تعذيب الموقوفين. وقد انتقدت الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان مبدأ الربط بين الامن وتقييد الحريات وأعلنت عن نقتها في تعامل الوزير مع ملف الجمعيات من «موقع المسئول».

وثارت أزمة في مارس/آذار وابريل/نيسان فيما يتعلق باستقالة التقيب وجدى الملاط من رئاسة وعضوية المجلس الدستوري وما أحاط بها من ايماءات بتمرضه والمجلس لضغوط وتدخلات حكومية للتأثير في قراراته بشأن الطعون الانتخابية وتناقض ذلك مع مبدأ استقلالية المجلس وحصانة اعضائه.

وتدخلت السلطات في اجراءات وموعد انتخابات اتحاد العمال. فقد كان الاتحاد العام قد قرر ارجاء انتخاب اتحادات الجنوب الى ١١ مايو/أيار، لكن الحكومة قررت اجراءها في صيدا في ١٣ ابريل/نيسان تمهيداً لاجرائها في مختلف المناطق في ٢٤ ابريل/نيسان. وقامت قوات الامن بمحاصرة مقر الاتحاد في صيدا واعتقال اعضاء قيادته اثناء اجراء انتخابات المجلس التنفيذي للاتحاد. وأصدرت مرسوماً حكومياً في ١٧ ابريل/نيسان يقضى بقبول بعض الاتحادات الجديدة في اطار الاتحاد العام للعمال، وهو ما عارضه قادة الاتحاد باعتباره محاولة لتغيير التوازنات القائمة قبل الانتخابات. وقد أدت ممارسات السلطة الى انقسامات في صفوف الحركة العمالية تمثلت في عدم الاعتراف بالقيادة الجديدة «غنيم الزغبي» من جانب الرئيس السابق الياس ابو رزق الذي قبض عليه في ٣٠ مايو/أيار ونصحت مذكرة اتهامه «تشويه هبة الدولة والتشكيك في وضعها المالي» مما يترتب عليه السجن ٦ شهور وفقاً للمادة ٢٧ من قانون العقوبات في ما فسره البعض بالرغبة في منعه من المشاركة في القمة النقابية في كورنهاجن ومؤتمر العمل الدولي في جنيف.

واستمر العمل بقانون منع التظاهر المعمول به منذ ١٩٩٣ حيث منع اتحاد العمال من التظاهر سلمياً في ٢٧ فبراير/شباط للمطالبة بحقوق عمالية. كما منعت السلطات التجمع السلمي لأكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية في اغسطس/آب ١٩٩٧ لرفض التمديد للمجالس البلدية والمطالبة باجراء انتخاباتها. وتعرض ٦٣ مواطناً للاعتقال في ١٤ ديسمبر/كانون أول بتهمة اشتراكهم في مظاهرة احتجاج على الغاء بث الحديث التلفزيوني مع العماد ميشيل عون. وقد اعلنت نقابة المحامين الاضراب العام لمدة ٣ أيام احتجاجاً على موقف السلطات من التظاهر وانتهاك حرية التعبير.

فيما يتعلق بالحق في المشاركة في الشؤون العامة فقد قرر المجلس الدستوري ابطال نيابة ٤ نواب بعد قبول الطعون بانتخابهم في الانتخابات البرلمانية التي اجريت في الفترة من ١٨ أغسطس/آب الى منتصف سبتمبر/أيلول ١٩٩٦. وبناء على ذلك اعيدت الانتخابات في الدوائر الشاغرة. وثار خلال

العام جدول واسع حول الانتخابات البلدية والاختيارية التي لم تجر منذ ١٩٦٣ وكان يتم التمديد للمجالس تلقائياً. وقد اتخذ مجلس النواب في ٢٤ يوليو/تموز قراراً مفاجئاً بالتمديد للمجالس الحالية حتى ١٩٩٩/٤/٣٠ قوبل بالمعارضة والاستهجان باعتباره حائلاً دون التمثيل الشعبي وانماء المناطق. وقامت حملة شمية لجمع التوقيعات والتمسك بشعار «لا للتمديد ولا للتمسين». وتقدم عدد من النواب بالظعن فى القرارات الصادرة بهذا الشأن (٦٥٥، ٦٥٤) وقضى المجلس الدستورى بعدم دستورية قرار تأجيل الانتخابات، وبناء على ذلك قرر مجلس النواب اجراءها ابتداءً من نهاية مايو/أيار ١٩٩٨.

وتنتهك الحرمان الشخصية من جانب اجهزة الامن والمخابرات اللبنانية بمراقبة تليفونات وتسجيل مكالمات بعض الاشخاص وقد اعترف الوزير الياس حبيقة بذلك واصدرت جبهة الانقاذ البرلمانية منشوراً يطالب الحكومة بوقف تسجيل المكالمات. وقد أعلن كل من رئيس الوزراء ورئيس البرلمان ان هاتيفهما مراقبان وطلب الاخير تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق.

من ناحية أخرى استمرت الاعتداءات على جنوب لبنان وهى تمثل المصدر الرئيسى للانتهاكات فى الجنوب، سواء من خلال القصف الجوى وعمليات الانزال البحرى وغارات الكوماندوز، او من خلال الميليشيات العميلة بقيادة انطون لحد. وراح ضحية هذه الاعتداءات، وفق احصائية لبنانية، ١٢٢ من المدنيين ورجال المقاومة والجنود اللبنانيين واصيب ١٥٧ آخرين.

وواصلت اسرائيل انتهاك حرية التنقل بالاورام وبوابات العبور، واجراءات الطرد والابعاد واختطاف المدنيين واعتقالهم خارج اى نطاق قانونى واحتجازهم داخل المعتقلات سنوات طويلة بدون محاكمة مع ممارسة التعذيب المنهجي مما أدى الى وفاة البعض واصابة العديد بالامراض المزمنة والاعاقات والعاهات المستديمة. وتبذل المنظمات الحقوقية اللبنانية وفى مقدمتها لجنة المتابعة لدعم قضية اللبنانيين المعتقلين فى السجون الاسرائيلية جهوداً مكثفة لدى المنظمات الدولية لمتابعة حالاتهم وتقديم المساعدة لهم والمطالبة بالافراج عنهم. ففى ٢ أكتوبر/تشرين أول داهمت القوات الاسرائيلية منازل مواطنين فى قرية ارنون بالجنوب حيث قبضت على كل من عباس محمد عطية، وقاسم لطفى اساف، ومحمد سالم قطيف، ومصطفى جواد طوبى وابنه على مصطفى. كما اقلت القبض فى ١٥ أكتوبر/تشرين أول على مجموعة من الشباب القصر من قرية بنت جبيل وهم تيسر دهاجة، ونعمة فيصل جابر، وخالد ادريس، وسام على حمدة، وبلال ابراهيم الاشقر، بلال فايد فرج، وكلهم طلبة عمرهم ١٦ سنة مع مازن عبد الله (١٢ سنة). وقلت المخابرات الاسرائيلية فى ٩ ديسمبر/كانون الأول القبض على ابراهيم اسكندر ابو زياد، وبولس اسكندر ابو زياد وزوجته ايفون شويدي فى جزين. وكل المعتقلين يستمر احتجازهم فى معتقل الخيام سعى السمعة.

وقد نقل الاسير اللبناني عادل بهيج ترمس الى المستشفى لتردى وضعه الصحى بعد ١٣ عاماً من الاعتقال والتعذيب. وتسلمت هيئة الصليب الاحمر المواطن اللبناني عبد الحليم ياسين المعتقل فى سجن الخيام منذ العام ١٩٨٥ فى حالة صحية سيئة حيث اوضح الكشف عليه تعرضه للتعذيب بالتعليق على عمود والتعرض لتيار كهربائى والضرب والرفس. وأفادت التقارير الواردة للمنظمة ان ٧٠ معتقلاً من جملة المحجزين فى سجن الخيام (لا يقل عن ١٥٠) يجب نقلهم للمستشفيات ويرجع تاريخ اعتقال معظمهم الى الثمانينات ومنهم (لافى المصرى مقعد ومصاب بكسور فى الاضلاع وارتخاء فى الاعصاب)، على حجازى وسليمان رمضان كلاهما بترت قدمه، وشريف عطوى وسليمان ايوب فقدا البصر، سعود ابو هدلة عربية، وعباس قبان، وقادى العلى، ورجالى ابو همين، وزيد بركات وهدى أسد الله، وغسان وحيدر على عيسى، و خليل وسليمان كرنيب... وتطالب لجنة المتابعة بايفاد لجنة دولية تشكلها الامم المتحدة للتحقيق فى الانتهاكات والافراج الفورى عن المعتقلين خاصة ازاء ما تكشف خلال السنوات الاخيرة من فضائح استخدام المعتقلين كمقل اختبار للابحاث الطبية والقرار (الشين بيت) بممارسات التعذيب والاستمرار فى التعامل مع المقاومة الوطنية للاحتلال باعتبارها اعمالاً ارهابية.

\*\*\*

## ليبيا

### قوانين تعزز الانتهاكات

استمر تعديد العقوبات المفروضة على ليبيا من جانب مجلس الأمن. وأضافت هذه العقوبات بتداعياتها مزيداً من الضغوط على واقع حقوق الانسان في البلاد والذي يتسم بالاحباط والاختناق في حد ذاته. جراء القيود والممارسات التصفية التي تطول معظم الحقوق والحريات الاساسية. ورغم صدور حكم محكمة العدل الدولية بلاهاى فى ١٩٩٨/٢/٢٧ باختصاصها فى نظر الخلاف بين ليبيا وكل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا باعتبار المحكمة، ووفقاً للمادة ٩٢ من ميثاق الامم المتحدة الاداة القضائية الرئيسية لها، وبأنه لا أثر لقرارى مجلس الامن رقم ٧٤٨ لسنة ١٩٩٢، و٨١٣ لسنة ١٩٩٣. فقد مدد مجلس الأمن فى ٢٠ مارس/آذار ١٩٩٨ استمرار الحظر المفروض على ليبيا.

وقد أدانت لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان فى ١٧ ابريل/نيسان ١٩٩٨، بناء على مشروع قرار مقدم من دول عدم الانحياز، الاجراءات الفردية الضاغطة المفروضة على دول أخرى مثل الحظر الاقتصادى الأمريكى ضد ايران وكوبا وليبيا. وذلك على اساس تأثيرها على قطاعات عريضة من الشعب.

ومن ناحية أخرى انتهت فى شهر مايو/آيار ١٩٩٧ التحقيقات الخاصة بتفجير الطائرة الفرنسية فوق النيجر فى العام ١٩٨٩، ووجهت اتهامات لستة مواطنين ليبيين من بينهم نسيب العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية بشأن الحادث، وتقرر محاكمتهم غيابياً فى فرنسا فى العام ١٩٩٨. كما بدأت فى شهر نوفمبر/تشرين ثان فى المانيا محاكمة خمسة متهمين من بينهم ديبلوماسى لىبى سابق بتهمة الاشتراك فى هجوم بالقنابل على محل ديسكو فى برلين الغربية فى العام ١٩٨٦، قتل خلاله ثلاثة اشخاص وجرح ٢٣٠ شخصاً، وذكر الادعاء فى القضية ان هذا الهجوم قد تم تنفيذه بأوامر مباشرة من المخابرات الليبية وكان يستهدف شخصيات عسكرية أمريكية.

وتعارض المنظمة العربية لحقوق الانسان العقوبات المفروضة على ليبيا باعتبارها شكلاً من اشكال العقوبات الجماعية التي تتعارض مع القانون الدولى، وقد عززت مطالبتها برفع هذه العقوبات الر قرار محكمة العدل الدولية، الذى يتيح مخرجاً قانونياً يحقق العدالة، ويضع حداً للعقوبات التي تترك



تداعيات ضاره على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب الليبي، تضاعفت بالتراكم على مدى السنوات منذ العام ١٩٩٢.

لكن تظل المفارقة انه فى الوقت الذى تعارض فيه ليبيا ومعها الرأى العام العربى، وعن حق، العقوبات كشكل من اشكال العقوبات الجماعية، فقد أصدرت الحكومة الليبية فى شهر مارس/آذار قانوناً داخلياً بعقوبات جماعية لقمع معارضيه. إذ أقر المؤتمر الشعبى العام فى ليبيا فى ٨ مارس/آذار قانوناً يجرم العمليات التى تؤثر على التنمية الشعبية، أو تدعو الى التطرف القبلى أو حمل أو تهريب أو الاتجار فى السلاح وتخريب الممتلكات العامة والخاصة. وينص القانون على معاقبة المدينة أو القرية أو المجالس المحلية أو القبلية أو العائلية عقوبة جماعية اذا ما ساعدت أو تسرت على مرتكبى هذه الجرائم. وتشمل العقوبة الجماعية حرمان المدينة أو القرية.. الخ من الخدمات مثل الكهرباء والماء والهاتف والغاز والمواد التموينية، والمشاركة فى المجالس المحلية ووقف كافة المشاريع الاقتصادية وقطع المعونة المقدمة من الدولة. ورغم شيوع مثل هذه العقوبة فى الممارسة الا ان المنظمة تنظر بقلق بالغ لتفنيها اذ من شأنه ان يعمق من استشرائها ويضفى صبغة قانونية على انتهاك خطير لمبدأ شخصية العقوبة الذى يمثل أحد المرتكزات الرئيسة للمبادئ القانونية، فضلاً عن انتهاكه للمعايير الدولية.

وتمثل القوانين التعمفية فى ليبيا الحلقة الرئيسة للانتهاكات فى البلاد، وابتداءً تعتبر ليبيا الدولة العربية الوحيدة التى تعيش منذ أكثر من عشرين عاماً بدون دستور مكتوب يحدد طبيعة النظام السياسى القائم، وينظم العلاقات بين السلطات، ويبين حقوق وواجبات المواطنين وذلك منذ إلغاء الدستور السابق فى العام ١٩٧٧. وفضلاً عن ذلك فقد تبنّت الدولة مجموعة من القوانين التى تهدد وتنتهك حقوق الإنسان الليبى وحرياته ومن أهمها:

١ - قانون حماية الثورة فى ١١ ديسمبر/كانون اول ١٩٩٦ والذى ينص على اعدام كل من رفع السلاح فى وجه النظام الجمهورى أو اشترك فى عمل مناهى لاهداف الثورة.

٢ - قانون تحريم الحزبية فى يونيو/حزيران ١٩٧٢ والذى اعتبر أى عمل حزبى «خيانة فى حق الوطن» يعاقب عليها بالاعدام.

٣ - قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٨ والذى خول مكتب الادعاء الشعبى سلطة التحقيق فى الجرائم السياسية دون ان يتضمن تحديداً للسلطات المنوط بها صلاحيات احتجاز الاشخاص، وجاء خالياً من النص على ضرورة الحصول على اذن قضائى عند الاحتجاز او على حق الاشخاص المعتقلين والسجناء فى الاتصال بالعالم الخارجى والحصول على الرعاية الطبية.

٤ - قانون «تميز الحرية» لسنة ١٩٩١ والذي يقضى بجواز الحكم بالاعدام على كل من تشكل حياته خطراً على المجتمع أو تؤدى إلى انحلاله «وحق كل مواطن فى «حرية الرأى والتعبير من خلال المؤتمرات الشعبية ووسائل الاعلام الجماهيرية.

٥ - قوانين العام ١٩٩٤ والتي بناء عليها تقرر عقوبة قطع اليد على كل من يمارسون نشاطاً اقتصادياً صغيراً كان ام كبيراً بدون ترخيص اذ يعتبر سارقاً، او من يتم تجرييمهم بتهمة الفساد والسرقة من المال العام او الخاص. وعقوبة جلد الزناة مائة جلدة على ان تناع تليفزيونياً.

٦ - قانون حيازة العملة فى يوليو/تموز ١٩٩٦ ويقضى بتطبيق اقصى العقوبات بما فيها قطع اليد أو الرجل ضد كل من يحوز عملة أجنبية بطريقة غير قانونية باعتبار الدولار عملة اجنبية هى عملة العدو. واعتبر التعامل بها او تداولها خارج نطاق البنك المركزى خيانة عظمى. وحذر الشركات والمؤسسات والسفارات الاجنبية من ادخال العملة الاجنبية أو التعامل بها خارج نطاق البنك المركزى باعتبار ذلك عملاً تخريبياً يستدعى العقوبة التى قد تصل الى العزل وذلك باعتبار البلاد فى حالة حرب فى (اشارة الى الحظر الدولى المفروض على ليبيا).

وقد شكلت هذه المجموعة من القوانين منظومة متكاملة مناقضة لحقوق الانسان كرس بناء الدولة على الرأى والفكر الواحد الذى لا يتيح هامشاً لحرية الفكر والرأى او الاشتراك فى الجمعيات والاحزاب. ووفرت هذه القوانين أساساً لتجاوزات انتهك خلالها حق الحياة والحق فى الحرية والأمان الشخصى.

وقد استمرت خلال العام ١٩٩٧ الصدامات المسلحة مع الجماعات الاسلامية بصفة خاصة للعام الثالث على التوالي خاصة شرق البلاد. كما شنت السلطات حملة مدهامات فى بنغازى للتفتيش عن اسلحة مختفية من مخازن الجيش الليبى ووجهت بالمقاومة. ووردت انباء غير مؤكدة بوقوع محاولة لاغتيال العقيد معمر القذافى فى يناير/كانون ثان ٩٧. وقامت مجموعة مسلحة- بالهجوم على معسكر الجيش فى سوق الخميس يوم ١٧ فبراير/شباط مما أدى لمقتل عدد من الضباط. كذلك وقع صدام مسلح بين «حركة الشهداء الاسلامية» واحدى دوريات «مكافحة الزندقة» حيث قتل ١٢ شخصاً واصيب خمسة آخرون. وقامت الحركة بهجوم مسلح آخر على بوابة معسكر الحرس بحى الزيتون بينى غازى فى ١٣ يوليو/تموز حيث قتل ٣ اشخاص واصيب اثنان واعلنت نفس الحركة عن قيامها بعدد من العمليات العسكرية فى اواخر اغسطس/آب وأوائل سبتمبر/أيلول اسفرت عن مقتل ٦ أشخاص واصابة عدد آخر.

وفى ٢ يناير/كانون ثان ١٩٩٧ اعدم ستة من ضباط الجيش رمية بالرصاص واثنين من

المدينين شتقاً، وكانوا ضمن عشرات من العسكريين والمدينين الذين اعتقلوا فى أكتوبر/تشرين أول ١٩٩٣ بتهمة الاشتراك فى تمرد عسكري بمنطقة بنى وليد. وذلك بعد تكرار محاكمتهم أمام أكثر من محكمة.

وقد تجددت فى العام ١٩٩٧ المخاوف من استئناف النظام الليبى عمليات القتل خارج القانون لتصفية المعارضة بعد أن قامت مجموعة من المسلحين بمحاولة اغتيال أحد طالبى اللجوء السياسى من الليبيين المقيمين فى معسكر اللاجئين فى شرق ألمانيا رغم نقله هو واسرته من معسكر آخر ووضعهم تحت حماية الشرطة لتلقيهم تهديدات هاتفية وكتابية. كذلك قام مجهولون بطلعن أحد طالبى اللجوء السياسى من الليبيين المقيمين فى مدينة لايتزج بشرق ألمانيا فى سبتمبر/أيلول، ويعتقد ان وراء الحادثين أسباباً سياسية.

وينتهك الحق فى الحرية والأمان الشخصى من خلال العديد من الممارسات فمن ناحية تقوم قوات الامن بتفتيش المنازل ومصادرة الممتلكات ومراقبة المراسلات والتليفونات. كما تلجأ لاحتجاز الاقارب كرهائن حتى يسلم المطلوبين أنفسهم للسلطات. ويكرس ميثاق الشرف ومضمون العقوبة الجماعية هذه الممارسات، وأكثر المعرضين لها هم عائلات السياسيين المعارضين المقيمين بالخارج.

الى جانب هذا قامت «لجان التتقاء الاجتماعى»، التى انشئت فى العام ١٩٩٦ - حتى منتصف ١٩٩٧ بالقبض على مئات الأفراد بتهمة التعامل فى السوق السوداء فى العملة الاجنبية والمخدرات والخمور. وطال الاعتقال تجار ورجال أعمال واصحاب محلات وتم اغلاق العديد من المحلات. ورغم الافراج فى بداية رمضان عن اغلب هؤلاء المعتقلين فقد ظل ٢٩ منهم معتقلين رهن التحقيق.

وقد استمر خلال العام ١٩٩٧ احتجاز مئات من المعتقلين السياسيين، الذى جرى اعتقالهم فى سنوات سابقة، دون اتهام أو محاكمة، ومن بينهم رشيد عبد الحميد العرفية المحجز فى سجن أبو سليم فى طرابلس بدون اتهام أو محاكمة منذ العام ١٩٨٢ بشبهة تأسيس جماعة اسلامية معارضة ولم يشمل العفو العام الصادر فى العام ١٩٨٨، ومحمد سليمان الفايد وهو محاضر جامعى اعتقل مع ثلاثة آخرين فى العام ١٩٩١ بشبهة معارضة الحكومة، كما استمر احتجاز اعداد اخرى من المعتقلين رغم تبرئتهم من جانب الحكومة، فضلاً عن السجناء السياسيين الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن عقب محاكمات جائرة، ومن بينهم فخرى يونس الفيتورى ووالده يونس عيسى الفيتورى، وشقيقه عمران الفيتورى والذى تعرض لعقوبة السجن المؤبد فى العام ١٩٩١ اثر محاكمة لم ترق لابطس

قواعد العدالة، ويحتجز معظم المعتقلين في عزلة عن العالم الخارجى لعدة شهور حيث يتعرضون للتعذيب النمطى. واستمر احتجاز عشرات من السياسيين دون تهمة أو محاكمة لمدد تصل الى ١٥ عاماً.

اما عن حالة المسجون فلا توجد تقارير واقية حيث لا تسمح الحكومة لمنظمات حقوق الانسان بزيارة السجون. ولم يتم الى علم المنظمة اجراء اى تحقيق فى التمرد الذى وقع فى سجن ابو سليم فى يوليو/تموز ١٩٩٦ -والذى قامت الشرطة باخماده بالقوة مما ادى لوفاة نحو ١٠٠ سجين.

\*\*\*

## مصر

### حقوق الانسان فى ظل نظام مستديم للطوارئ

تعانى مصر منذ بدايات التسعينيات من موجة من موجات التطرف والارهاب على يد جماعات متطرفة تستمر بالدين، وقد أسفرت اعمال الارهاب، واجراءات مواجهتها عن سقوط أكثر من ألف قتيل منذ بدء هذه الاعمال من بين الفئات المستهدفة من الارهابيين، والجماعات المتطرفة، ورجال الامن، ومواطنين أبرياء، فضلاً عن سقوط مئات الجرحى والمصابين مما تناولته بالتفصيل مقدمة هذا التقرير، وقد رافق هذه الظاهرة، واجراءات مواجهتها العديد من التجاوزات والانتهاكات الجسيمة، كما أفضت الى العديد من التداعيات على طائفة واسعة من الحقوق الأساسية والحرريات العامة، واختلالات عميقة فى المسار التشريعى ونظام العدالة، وجرى، ويجرى توظيفها بأشكال متعددة فى الداخل والخارج لتحقيق أغراض أمنية وسياسية.

فمنذ البداية، جرى التفرع بهذه الظاهرة للتمديد التلقائى لقانون الطوارئ، ومواجهة الرأى العام الداعى لالغائه، بسبب التجاوزات الجسيمة التى تمت، وتتم فى ظله منذ اقراره عقب اغتيال الرئيس السابق محمد أنور السادات فى ٦ أكتوبر/تشرين أول ١٩٨١. وخلال العام ١٩٩٧ جرى تمديد هذا القانون لتاسع مرة، ولمدة ثلاث سنوات أى حتى عشية القرن الجديد. وكالمتعاد بررت الحكومة التمديد الجديد باعمال العنف والارهاب، وحماية الاقتصاد الوطنى ومنجزات التنمية والاستثمار، وتمهدت بعلم استخدام لمواجهة فكر أو مصادرة صحيفة بل فى مواجهة من يتورط فى اعمال ارهابية، وتناست العديد من التعديلات التشريعية والقوانين التى استصدرتها لمواجهة ظاهرات العنف والارهاب، مثل تعديلات القانون الجنائى لمكافحة الارهاب، وقوانين مكافحة البلطجة، وغيرها مما تمنحها صلاحيات واسعة لمكافحة مثل هذه الظاهرات.

ويتيح القانون صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية فى وضع القيود على حرية الاشخاص دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية، وكذا سلطة مراقبة الرسائل والصحف وكافة وسائل التعبير والاعلان قبل نشرها، وضبطها ومصادرتها وانشاء محاكم استثنائية فى حالة الطوارئ هى محكمة أمن الدولة الجزئية ومحكمة أمن الدولة العليا، للنظر فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه، والترخيص بالعنصر العسكرى فى تشكيل المحكمة،

كما يجيز لرئيس الجمهورية أن يحيل إلى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون، ويحرم المتهمين من الطعن في الأحكام الصادرة ضدهم من محكمة أمن الدولة.

وقد توسعت الحكومة في استخدام هذه الصلاحيات وخصوصاً في مجالى الاعتقال والمحاكمات ذات الطابع الاستثنائي وتقييد أشكال الاحتجاج السلمى، وتقييد حريات التنظيم، والحق فى المشاركة، ولم تراعى القيود التى تفرضها التزاماتها القانونية الدولية النابعة عن انضمامها للعهد الدولى للمقوق المدنية والسياسية بشأن مبررات اعلان حالة الطوارئ، ومدة سريانها، أو الحظر القطعى للمساس ببعض الحقوق مثل الحق فى الحياة أو الحق فى السلامة البدنية أو الحق فى المحاكمة العادلة حيث شملت الممارسات تجاوزات بدرجات متفاوتة لكل هذه الحقوق.

ويشور جدول واسع حول تورط قوات الأمن فى أعمال قتل خارج القانون خلال ما يسمى «بالضربات الاجهازية» للأعمال الارهابية، حيث يعلن عادة فى بيانات مقتضبة عن قتل عدد من الارهابيين خلال الاشتباكات أثناء محاولة اعتقالهم، وضبط مضبوطات تكشف مخططات ارهابية جرى اجهاضها، وإن المقتولين من رؤوس الارهاب وثبتت مسؤوليتهم عن قائمة طويلة من أعمال القتل والارهاب. لكن لم تجر تحقيقات جدية فى مثل هذه الاتهامات.

لكن تقع أوسع التجاوزات نطاقاً فى مجال الحق فى الحرية والأمان الشخصى، إذ لجأت السلطات الأمنية منذ بداية التسعينيات للتوسع فى الاعتقالات عبر توسيع دائرة الاشتباه، والاعتقال المشوائى عبر اصدار أوامر اعتقال يصدرها وزير الداخلية وفقاً لصلاحيات قانون الطوارئ. كما اتبعت سياسة حذرة فى اطلاق سراح من لم تثبت اتهامات جادة اتجابهه من هؤلاء المعتقلين.

وافضى التوسع فى الاشتباه أحياناً إلى اعتقال أفراد بسبب مظهرهم مثل اطلاق لحاهم، أو ارتياد المساجد التى يؤمها أعضاء الجماعات السياسية الاسلامية المحظورة، واعتقال آخرون بسبب قرابتهم أو صداقتهم لبعض الخارجين عن القانون، كما افضى التوسع فى الاعتقالات من ناحية والاحتراز فى تصفية أوضاع المعتقلين من ناحية أخرى إلى تكلس السجون ومراكز الاعتقال بالآلاف من المعتقلين الذين لم يقدموا للمحاكمة، أو قبلت السلطات القضائية نظماتهم ثم اعيد اعتقالهم مرة أخرى، أو ممن قضوا فترات عقوبة قضت بها المحاكم ولم يطلق سراحهم. وتفرض الحكومة نطاقاً من السرية على المعلومات المتعلقة بالمعتقلين بحيث يصعب تدقيق التقديرات السائدة بشأنهم.

ويعد احتجاز السيدات والفتيات من أسر المطلوبين أحد المظاهر المؤسفة التى ترافق الاعتقالات، إذ تلجأ الأجهزة الأمنية فى حالة عدم العثور على النشطاء الاسلاميين المطلوب القبض عليهم، وخصوصاً فى صعيد البلاد، إلى احتجاز زوجات أولئك المطلوبين أو أقاربهم من الاناث، إلى

حين قيام المطلوبين بتسليم أنفسهم مما يجعلهم رهينات من الناحية العملية. كما تتعرض بعض زوجات القادة الاسلاميين المعتقلين للتعذيب للدلاء بمعلومات عن أزواجهن، وكذا لمضايقات متكررة من جانب أفراد قوات الأمن من بينها تكرار تفتيش المنازل بدون إذن رسمي، أو ممارسة الضغوط عليهن كي يطلبن الطلاق من أزواجهن المعتقلين أو المسجونين.

ويعانى المحتجزون من تجاوز حقوقهم القانونية فى اجراءات القبض والتفتيش والتحقيق والاعتقال بدءاً من اصدار الاجراءات القانونية، الى تجاوز الأجل القانونية للاحتجاز، الى اساءة المعاملة والتعذيب اثناء التحقيقات، الى الاحتجاز فى أماكن احتجاز غير قانونية، أو اصدار الحقوق القانونية للسجناء مثل زيارات الاقارب والمحامين بزعم قطع الصلات بين قيادات التنظيمات المتطرفة واتباعهم فى الخارج، رغم صدور ستة احكام قضائية منذ العام ١٩٩٤ تقضى بفتح السجون لزيارة الاهالى والمحامين. وقد أصدرت المحكمة الادارية العليا فى منتصف يوليو/تموز ١٩٩٧ قراراً يلغى قرا وزارة الداخلية بعدم السماح لعائلات المسجونين فى سجن طرة والقيوم بزيارة ذويهم لكن قرر وزير الداخلية استئناف هذا الحكم.

وتمتد المنظمة العربية لحقوق الانسان أن جانباً كبيراً من مسئولية استثناء أعمال التعذيب يتصل بقانون الطوارئ والمناخ الذى اشاعه، نتيجة ما يمنحه من صلاحيات للاجهزة الامنية وما يلبه فى المقابل من ضمانات قانونية فى الاعتقال والتحفظ. وقد أصدرت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة فى مايو ١٩٩٦ تقريراً يلخص نتائج تحقيق سرى تم اجرازه ابتداء من العام ١٩٩١ وغطى فترة خمس سنوات. وقد خلص هذا التحقيق الى أن «التعذيب يمارس بطريقة منهجية فى مصر» من جانب الاجهزة الامنية. وبخاصة من جانب مباحث أمن الدولة، وقد حثت اللجنة الحكومة المصرية لبذل جهود خاصة لمنع أجهزتها الأمنية من التصرف «كدولة داخل الدولة» حيث يدور أنهم يتهربون من الرقابة من السلطات الأعلى.

وقد عكست التقارير والشكاوى الواردة للمنظمة العربية لحقوق الانسان فى العام ١٩٩٧ استمرار التعذيب بذات الكيفية والمعدلات. وقد استخدم بشكل نمطى خلال التحقيقات للحصول على المعلومات وانتزاع الاعترافات، كما استخدم أيضاً لارهاب من تسول له نفسه الانتماء الى جماعات المتطرفين والتنظيمات المحظورة. لكن لم تقتصر الشكاوى من التعذيب على الحالات الخاضعة لقانون الطوارئ، بل اتسع نطاق الشكاوى باطراد تعرض متهمين فى قضايا الحق العام للتعذيب، وترصد منظمات حقوق الانسان الوطنية والدولية العديد من هذه الحالات، وقد امتد هذا الاجراء خلال العام ١٩٩٧، لعدد من الشخصيات العامة من مناهضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٩٢ المعنى بالعلاقة بين المالك والمستأجر من بينهم حمدين صباحى (صحفى) ومحمد عبده (طبيب

بيطري، ومحمد سليمان فياض (محام) ومحمد بيومي، وحمدى هيكمل (محام) الذين تعرضوا للتعذيب فى يونيو/حزيران ١٩٩٧ فى سجن طره بقسم العقرب.

ولا تنكر الحكومة وقوع اعمال تعذيب، ولكنها تؤكد أنها حالات فردية وأنها تقوم بمعاقبة المسؤولين عنها، وقد ذكر وزير الداخلية فى شهر ابريل/نيسان ١٩٩٧ أنه أحوال ١٢٨ ضابط شرطة للاحتياط تمهيداً لأحالتهم للتقاعد بسبب استخدامهم العنف ضد المواطنين، كما اشار الى احوالة ١٢ ضابط شرطة للمحاكمة أمام المحاكم الجنائية، و٤٤ للتحقيق أمام مجالس تأديب لقيامهم بعمليات تعذيب. وأضاف ان عدداً من الضباط قد تمت ادانتهم وانهم يحضون الآن عقوبة السجن. لكن لم تعلن المصادر الأمنية تفاصيل وافية عن هذه الاجراءات ولا اسماء من واجهوها من رجال الأمن، ولا تاريخ اجرائها، ولا تفاصيل القضايا التي تعرضوا للتحقيق أو المحاكمة من اجلها وقد بررت المصادر الأمنية ذلك بالرغبة فى عدم التأثير على معنويات رجال الشرطة القائمين بالتصدى للارهاب، وأكدت ان الاحكام كانت من الشدة بحيث تنبئ اى شخص عن ارتكاب جريمة التعذيب، لكن استمرت التقارير تفيد بأن المحاكمات اقتصرت على رجال الشرطة الذين تورطوا فى اعمال تعذيب فى بعض القضايا الجنائية، وان الاحكام التي صدرت ضدهم لا تتناسب مع الجرائم التي ارتكبوها.

وتمتد المنظمة العرية لحقوق الانسان أن الحكومة لم تتعامل مع هذه الظاهرة بالجدية الواجبة التي تتناسب مع مسؤولياتها وواجباتها حيال احترام القانون، بل ومع خطورتها على تهديد الامن الوطنى، أو حتى مع تنفيذ التزاماتها القانونية الدولية النابعة من انضمامها للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب. فمن ناحية لا تحرك النيابة لفحص العديد من الشكاوى المتعلقة بالتعذيب، كما استمر الناقب العام فى تجاهل الاعلان عن نتائج التحقيق فى قضايا سابقة مثل قضية وفاة المحامى عبد الحارث مدني أثناء احتجازه فى العام ١٩٩٤ بشبهة التعذيب، وهو الحادث الذى افضى فى حينه الى حركة احتجاجات واسعة من نقابة المحامين وجمعيات حقوق الانسان وأدى الى مصادمات مع الشرطة واحتجاز ٣٦ محام لفترات مختلفة فى حينه، وبدلاً من أن تنفذ الحكومة التوصيات الواردة فى تقارير اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب، ومنها تأسيس آلية مستقلة للتحقيق تضم فى تكوينها قضاة ومحامون وأطباء لفحص كل ادعاءات التعذيب، فقد هددت اللجنة -طبقاً لما أوردته اللجنة فى تقريرها- بأن نشر تقريرها سوف يفسر بأنه تأييد للجماعات الارهابية وسوف يشجع التوجهات الارهابية، وقد يؤدى الى الاعتقاد بأن «لجنة الامم المتحدة لمناهضة التعذيب» تشجع المنظمات الارهابية. واستمرت الحكومة فى طرح المشكلة باعتبارها مجرد حالات فردية، وهو أمر يمكن أن تدحضه الارقام الصماء التي أعلنها وزير الداخلية هذا العام رغم محدوديتها وتقديرنا بأنها تعبر عن



بعض المشكلة وليس كلها. وتأمل المنظمة أن تعيد الحكومة المصرية تقدير هذا الموقف برمته خاصة بعد حادث وفاة مواطن آخر جراء التعذيب في مدينة بلقاس في ابريل نيسان ١٩٩٨ وما اعقبه من اندلاع اعمال عنف مقط خلالها ضحايا من المواطنين ورجال الشرطة.

كما تجدد المنظمة دعوتها لضرورة اجراء تعديل قانونى يسمح للمواطنين الذين يتعرضون لجرائم التعذيب بتحريك الدعوة العمومية مباشرة، وعدم قصرها على النائب العام.

كذلك تعتقد المنظمة أن قانون الطوارئ يؤثر على نظام العدالة من ثلاثة أوجه، الاول هو محاكم أمن الدولة التى تنظر فيما يحال اليها من قضايا تمس أمن الدولة. ويمين رئيس الجمهورية أحد القضاة لرئاسة كل محكمة، من قضاة مدنيين يرشحهم وزير العدل، وفي بعض الاحيان يعين قضاة عسكريين بناء على ترشيح وزير الدفاع. ولا يمكن استئناف أحكام هذه المحاكم، ويكتفى بالتصديق على احكامها من رئيس الجمهورية الذى يجوز له تخفيف الحكم أو الغاؤه حتى ولو كان حكماً بالبراءة.

وقد نظرت محاكم أمن الدولة خلال العام ١٩٩٧ عدة قضايا تتعلق بأعمال الارهاب تناولت ١٢٣ متهماً في عدة قضايا أبرزها قضية الاغتيالات الكبرى المتهم فيها ٣٣ من عناصر الجماعة الاسلامية واتهام عناصر من الجماعة الاسلامية المسلحة بشن هجمات على قطارات ومنشآت عامة فى اسبوط فى العام ١٩٩٣ تسببت فى قتل ٨ من رجال الشرطة وعدد من المدنيين، واتهام عناصر من ذات الجماعة بعمليات ارهابية فى سوهاج.

ويكمن الوجه الآخر لتأثير نظام العدالة بقانون الطوارئ فى احالة المدنيين الى المحاكم العسكرية وقد شرعت السلطات فى اللجوء الى هذا الاجراء منذ اكتوبر/تشرين أول ١٩٩٢ من خلال مراسيم يصدرها رئيس الجمهورية باحالة المدنيين الى المحاكم العسكرية، ورغم الحملة التى شنتها المنظمة العربية لحقوق الانسان ودوائر حقوقية وقانونية أخرى على هذا الاجراء بسبب قصور اجراءات هذه المحاكم عن بلوغ المعايير الدولية، وبخاصة حق المراجعة القضائية الاعلى التى تقتصر على مراجعة مكتب الرئيس للتصديق عليها والذى لا يمثل هيئة قضائية، وكذلك رغم صدور حكم من المحكمة الادارية العليا بطلان حق رئيس الجمهورية فى احالة المدنيين الى المحاكم العسكرية، فقد استمرت المحاكمات، وأيدت المحكمة الدستورية العليا حق رئيس الجمهورية فى استخدام قانون الطوارئ لاحالة المدنيين الى المحاكم العسكرية. وتدافع الحكومة عن هذا الاجراء بحجة مكافحة الارهاب، وحماية القضاة المدنيين مما يمكن ان يتعرضوا له هم وعائلاتهم من انتقام الارهابيين.

وخلال العام ١٩٩٧ أحالت الحكومة ٢٨٠ مديناً الى المحاكم العسكرية فى ثلاثة عشر قضية

أمنية ابرزها وضع قنبلة في مسرح ماجدة، والاتصال بارهابيين في افغانستان وباكستان ووضع قنبلة بأحد البنوك، ومحاولة احياء جماعة الجهاد، ووضع متفجرات فى سوق خان الخليلى، قتل سياح المان. عضوية الجماعة الاسلامية، والتآمر لقتل مسئولين حكوميين، وقد قضت هذه المحاكم منذ اكتوبر ١٩٩٢ وحتى نهاية العام ١٩٩٧ بـ٨٣ حكماً بالاعدام بتهمة الارهاب، تم تنفيذ ٥٨ حكماً منها خلال الفترة نفسها.

أما الوجه الثالث الذى يتأثر به نظام العدالة طبقاً لقانون الطوارئ، فهو عدم احترام قرارات الهيئات القضائية، واحكام المحاكم عبر الصلاحيات الواسعة التى يمنحها للجهاز الأمنية، حيث يعاد اصدار قرارات اعتقال لاشخاص قبلت تظلماتهم وقضت الهيئات المختصة باطلاق سراحهم، أو باعادة اعتقال اشخاص بقرارات اعتقال بعد انقضاء فترة عقوبتهم فيما يعرف بظاهرة «الافراج الدفترى».

كذلك تعتقد المنظمة أن قانون الطوارئ يؤثر على الحريات العامة من عدة أوجه فهو يسمح على سبيل المثال بمراقبة الهواتف والبريد وتفتيش الافراد واماكن سكنهم بدون الحصول على اذن من النيابة العامة، ومن المعروف أن العديد من الصحفيين والمعارضين السياسيين والمشتبه فيهم موضوعين تحت المراقبة المشددة.

كذلك استخدم قانون الطوارئ فى انتهاك الحق فى المشاركة باعتقال افراد أو مجموعات ترغب السلطات فى تجنب مشاركتها فى الانتخابات العامة، وقد تكرر ذلك أكثر من مرة على مستوى الانتخابات النيابية والبلدية.

\*\*\*

## المغرب

### اختراق حاجز تناوب السلطة بين الشوك والمصاعب

شهد العام ١٩٩٧ جدلاً واسعاً حول العديد من قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة في المغرب، بدءاً من الملفات الحزمية مثل حوادث الوفاة خلال التحفظ، وملف المختفين وتعميقات الناجين من الاختفاء، وسوء أوضاع السجون التي تعاطف نقدها بعد حادث حريق سجن عكاشة، والذي راح ضحيته ٢٨ سجيناً، إلى مستجلات التفاعل بين الحركات الاحتجاجية العمالية والطلابية والسياسية، وما ترتب عليها من مواجهات واعتقالات ومحاكمات كانت موضع انتقادات حادة من دوائر حقوق الإنسان.. لكن ظل محور التفاعل الأساسي في أحداث هذا العام يتمحور حول حق المشاركة في ظل شعار تناوب السلطة.

فمنذ بداية العام شهدت البلاد طفرة كبيرة في استصدار تشريعات معنية بمباشرة الحقوق السياسية استطراداً للتدخلات الدستورية التي أجرتها في ١٣/٩/١٩٩٦، فجرى في شهر مارس/آذار اقرار خمسة مشروعات قوانين تتعلق بالانظمة الأساسية لغرف التجارة والصناعة والفلاحة والصيد والخلع وتخصص بانتهاء مدة انتخاب ممثلي المأجورين وتنظيم انتخاباتهم الجديدة، ثم جرى اقرار «قانون الجهات» الذي يحدد تقسيم البلاد إلى محافظات تملك صلاحيات واسعة في إدارة الشؤون المحلية، وتلا ذلك في نهاية الشهر ذاته اقرار «مدونة الانتخابات» التي تجمع القوانين الانتخابية الخاصة بمختلف المجالس في مدونة واحدة، ثم اقرار قانون تنظيم غرضي البرلمان في شهر اغسطس/ آب (مجلس النواب ومجلس المستشارين)، ثم اقرار قانون جديد لتقسيم الدوائر الانتخابية يزيد من عددها ويراعي التوازن الجغرافي والديمقراطي.

وقد رافق هذه الطفرة التشريعية التي تفاوتت آراء القوى السياسية ومنظمات حقوق الإنسان في تقدير عناصرها أو نقد فحواها، اتفاقات سياسية ونقابية لتمهيد الطريق نحو الانتخابات في ظل شعار تناوب السلطة. وشملت هذه الاتفاقات إبرام الحكومة والأحزاب ميثاق شرف في نهاية شهر فبراير/ شباط تمهد فيه الحكومة بالتطبيق السليم للقوانين الانتخابية، وتلتزم فيه الأحزاب بتبعية الرأي العام

للمشاركة فى الانتخابات والتسليم بالنتائج، استطراداً لتوقيع الميثاق الاجتماعى الذى توصلت اليه الحكومة والمركزيات التعاونية فى شهر اغسطس/آب عام ١٩٩٦ لترتيب الحوار حول «الملفات» الاقتصادية والاجتماعية .

كما رافق هذه الالتزامات التعاقدية سلسلة من الاجراءات التمهيديّة لتهيئة المناخ العام للانتخابات. فمددت الحكومة مهلة تسجيل الناخبين وتصحيح اللوائح الانتخابية حتى ٣٠ ابريل/ نيسان، وقرر العاهل المغربى فى ٢٢ مايو/أيار زيادة مساهمة الدولة فى الحملات الانتخابية من ٦٠ مليون درهم الى ٩٠ مليون درهم. واعفى فى اغسطس/آب الوزراء المنتسبين الى احزاب سياسية من مهامهم الحكومية اعتماداً للانتخابات النيابية واعاد تشكيل الحكومة برئاسة د. عبد اللطيف الفيلالى من عناصر مستقلة، وتم تأسيس لجنة المتابعة الانتخابية التى تضم رؤساء الاحزاب السياسية اضافة الى وزير العدل والكتاب العام للحكومة، ويرأسها رئيس المجلس الاعلى للقضاء، بمساعدة قاضيان. كما جرى الترخيص لحزبين جديدين هما «جبهة القوى الديمقراطية» المنشق عن حزب التقدم والاشتراكية، وحزب «الحركة من اجل الديمقراطية» اليسارى.

وفى اطار هذا المشهد المثير للتفاؤل جرى تنفيذ سبعة استحقاقات انتخابية شملت الانتخابات المحلية (٦/١٣) وانتخاب مجالس المحافظات (٧/١٥) والغرف المهنية (٧/٢٥) وممثلى العمال (٩/٢٦) والمجالس الجهوية (١٠/٢٤) ومجلس النواب (١١/١٤) ومجلس المستشارين (١٢/٥) لكنها تعرضت فى مجملها لانتقادات متفاوتة الحدة من جانب القوى السياسية ومنظمات حقوق الانسان، لم تقتصر فى بعض الحالات على الطعن فى نتائج بعض الدوائر، ولكن طعن فى مجمل العملية الانتخابية ورفض التسليم بنتائجها على نحو ما فعل حزب الاستقلال ازاء نتائج انتخابات مجلس النواب.

وقد اوردت مقدمة هذا التقرير تحليلاً تفصيلياً للقوانين والعمليات الانتخابية من واقع تقارير المنظمة المغربية والجمعية المغربية لحقوق الانسان، وما شابها من اوجه قصور أو تدخلات للتأثير على نتائج الانتخابات، ومواقف القوى السياسية الرئيسية منها، لكن تبقى حقيقة سوف يتبين التعامل معها، رغم وبعد كل اوجه القصور والاعتراضات التى شاركت فى انتقادها اقسام كبيرة من الرأى العام المغربى، وتتمثل فى النتائج السياسية - القانونية التى تروبت على مجمل هذه التطورات، وفى مقدمتها تكليف زعيم حزب سياسى معارض بتشكيل الحكومة لاول مرة، وقبول الاستاذ عبد الرحمن اليوسفى هذا التكليف وتشكيله وزارة ائتلافية عريضة. فهل يدعم هذا الاجراء الحق فى المشاركة، والمسار الديمقراطى فى البلاد أم انه، كما يرى ناقدون، يحرم احزاب من مواقع حصينة فى المعارضة ويضعها فى امتحان لا تتوافر له اسباب النجاح الكافى فى ظل الانتقادات التى وجهت الى العمليات

الانتخابية، ونتائجها التي افضت الى تفتت الجسم الانتخابي وأفرزت حالة من التصادمية بين الكتل السياسية الرئيسية يصعب تقدير نتائجها، واستحوّز المؤسسة الملكية على مواقع قوية للتأثير في الحكومة الائتلافية وسياساتها.

ولا تملك المنظمة العربية لحقوق الانسان ترف المفاضلات السياسية من منبر يضع قيوداً صارمة على الفاصل بين الرأي «السياسي» و«القانوني» لكن يتشابك هذا الجدل مع نقاش آخر يدور، منذ بدء موجة التحول الى التعددية على الساحة العربية في العقدين الاخيرين حول مبدأى «المواجهة» و«المقاطعة» كسييلين تبادليين لتدعيم آليات العمل الديمقراطي، مارست فيه قوى حزبية عديدة التوجهين المتناقضين، ولم تفصل فيه التجربة، لكن انحازت فيه المنظمة العربية لحقوق الانسان لمنطق «المواجهة» كأداة لتطويع المسار الديمقراطي، وانتزاع مواقع للتأثير والتطوير. وترى المنظمة أنه يتمين على الحاديين على دعم حق المشاركة في المغرب، وربما على الساحة العربية برمتها، توفير اسباب النجاح لتجربة أصبحت في كل الاحوال حقيقة سياسية سوف يعود فشلها أو نجاحها على الجميع.

وفي كل الاحوال فقد حظى هذا الحدث بأهمية واهتمام كبيرين على الساحة العربية، ربما بأكثر مما حظى به على الساحة الوطنية التي تتأثر بمردوده المباشر على مراكز القوى الحزبية ومواقع الفعاليات السياسية والاجتماعية، ويرجع الاهتمام الشعبي العربي لطبيعة التجربة التي تجيز لأول مرة على الساحة العربية مبدأ تناوب السلطة سلمياً، وهو ما قد يمهد الطريق لكسر حاجز لم يمكن اجتيازه من قبل لدعم الحق في المشاركة، وكذا بفضل التاريخ الشخصي للاستاذ عبد الرحمن اليوسفي الذي اختبرته مناضلاً صلباً في مواقع المعارضة، وممارساً نشطاً في قيادة الحركة العربية لحقوق الانسان.

\*\*\*

## موريتانيا

شهدت موريتانيا العديد من انتهاكات الحقوق الاساسية والحرمان العامة خلال العام ١٩٩٧، وبعضها مثير للجدل، لكن لا يمثل اى منها فى ذاته ما يمكن أن يطلق عليه «الحلقة الرئيسية للانتهاكات».

فى مجال انتهاك الحقوق الاساسية، استمر المشهد المتكرر باطلاق النار من جانب «الجندمة» على المتسللين الذين يعبرون نهر السنغال من الجانب السنغالى الى الجانب الموريتانى، أو اطلاق خفر السواحل النار على صيادين أجانب فى المياه الاقليمية. وقد أفضى اطلاق النار فى الحالة الاولى، والتي وقعت فى ١١ ابريل/نيسان عن مقتل مواطن سنغالى إثر نقله للمستشفى العسكرية فى نواكشوط. وقد ذكرت الحكومة أنه لص أو مهرب، بينما ادعت جماعات حقوقية ان القتل كان معروفاً للجندمة، وأنه تعرض لاطلاق النار نتيجة رفضه دفع ثأوة لهم.

أما الحادث الثانى، والذي وقع فى ١٧ نوفمبر/تشرين ثان، فقد افضى الى مقتل صياد سنغالى وجرح ١٠ آخرين. وقد ذكرت صحيفة سنغالية أن زورقاً حريباً موريتانياً اطلق النار على قارب سنغالى، وأعلنت السلطات السنغالية أن الحادث وقع بين الحدود البحرية للبلدين، لكن مصادر موريتانية قالت أن القارب دخل المياه الاقليمية. وقد كاد هذا الحادث أن يفضى الى مواجهة بين الحكومتين السنغالية والموريتانية إذ نزل سكان بلدة «سانت لويس» السنغالية الى الشوارع، إثر انتشار خبر اطلاق النار على الزورق، بهدف الحاق الاذى بالموريتانيين المقيمين بالمدينة ونهب محلاتهم، لكن منعتهم سلطات الامن السنغالية. وكانت احداثاً مشابهة قد أدت فى العام ١٩٨٩ الى مواجهات دامية راح ضحيتها مئات من الموريتانيين والسنغاليين، وأدت الى مواجهات عسكرية محدودة بين البلدين، وقطع علاقتهما الدبلوماسية والتجارية لمدة ثلاثة أعوام. وكان لهذه الازمة دور كبير فى اذكاء فتنة عرقية فى موريتانيا جرت خلالها مواجهة ساخنة بين السلطة والنشطاء السياسيين من المواطنين ذوى الاصول السنغالية. وتختلف عنها تفاعلات لا زالت موضع انتقادات ومطالبات مستمرة من دوائر حقوق الانسان. حيث لم يتم اجلاء حالات القتل خارج القانون التى وقعت خلال هذه المنازعات وبخاصة تلك التى جرت عامى ١٩٩٠، ١٩٩١ فى مراكز الاحتجاز العسكرية وراح ضحيتها ٥٠٣ شخصاً

معظمهم من قبائل «الهابلارة» و«السونينكا» من العسكريين والمدنيين الذين احتجزوا للتحقيق في ادعاءات تتعلق بمحاولة لقلب نظام الحكم.

وقد شرعت الحكومة منذ العام ١٩٩٣ في تعويض أرامل وأسر هؤلاء القتلى، وطلورت هذا الاتجاه في العام ١٩٩٦ بتعويض الناجين من المدنيين، لكن لم تعلن نتائج التحقيقات العسكرية الداخلية التي اجريت في العام ١٩٩١. واستصدرت الحكومة عفواً من البرلمان في العام ١٩٩٣ بوقف الملاحقة القانونية للمسؤولين. ولم تقدم تعويضات مجزية للمدنيين المضارين تساعدهم على بدء أعمال جديدة أو تعيد تأهيلهم للاندماج في المجتمع.

وقعت خلال العام ١٩٩٧ العديد من الاعتقالات التعسفية، والتجاوزات القانونية لحقوق المحتجزين. وقد استهلت السلطات الموريتانية العام بحملة اعتقالات شنتها اعتباراً من ٢٣ يناير/كانون ثان استهدفت معارضين من حركة «الحر» وناصريين من «المعارضة والمواواة» واللجان الثورية المؤيدة لليبيا غير المرخص لها بالعمل. وشملت هذه الحملة تسع شخصيات من المعارضة والمواواة لا يجمعهم رابط سياسي أو حزبي من بينهم مسعود ولد بلخير رئيس حزب «العمل من أجل التغيير» ومحمد الحافظ ولد اسماعيل الأمين العام لحزب «التحالف الشعبي التقدمي» وحمود ولد عدي عضو المجلس الوطني للحزب الحاكم، والكوري ولد حميتي النائب السابق للبرلمان عن الحزب نفسه، وعبد الله العشق بن أبياهي. وقد تناولت التحقيقات مع المحتجزين زيارة أحدهم لليبيا، وتوزيع منشورات في نواكشوط تدعو الناصريين في المعارضة والمواواة للوحدة، وروجت الأجهزة الأمنية ان التهمة الموجهة للمحتجزين تتعلق باقامة تنظيم غير مرخص به، ووربط صلات مع دولة أجنبية (ليبيا) فيما أرجعت بعض المصادر الصحفية، والبيانات الاحتجاجية اسباب اعتقال بعض المحتجزين لمناهضة التطبيع مع اسرائيل.

وقد افرجت السلطات عن ثلاثة من المحتجزين بعد احتجاز دام ثمانية أيام، كما اطلقت سراح احدهم في ١٩ فبراير/شباط وأحالت خمسة منهم للمحاكمة في ١٩ فبراير/شباط. وأصدرت المحكمة عليهم احكاماً تتراوح بين الحبس مع وقف التنفيذ لمدة ثلاثة أسابيع، الى الحبس لمدة ستة أشهر. بينما الفت محكمة الاستئناف الاحكام الصادرة على اربعة منهم، وأيدت حكماً واحداً بالحبس لمدة ستة أشهر على احدهم.

وفي ابريل/نيسان احتجزت السلطات ١٥ مدرساً ونقابيين قيد الإقامة الجبرية، ولم تطلق سراحهم الا في شهر يوليو/تموز.

وفي مايو/أيار القت قوات الامن القبض على نحو ٦٠ طالباً جامعياً اثر قيامهم باحتجاجات

طلابية في جامعة نواكشوط، بوقد وضع ١١ من هؤلاء قيد الإقامة الجبرية في قراهم، واطلق سراح الجميع في شهر يونيو/حزيران في نهاية العام الدراسي، دون تمكين الطلاب من أداء امتحانات نهاية العام.

كذلك استمرت حالات الاعتقال العشوائي التي تقوم بها قوات الامن تجاه اللاجئين المائلين، وان كانت التقارير التي تلقتها المنظمة تفيد بتراجع هذا الانتهاك بفضل التعاون بين الحكومة والمفوضية السامية لشئون اللاجئين وجمعية الهلال الاحمر الموريتانية.

كذلك استمر انتهاك العديد من الحريات العامة، ورغم أن الدستور يقر حرية الرأي والتعبير فقد استمر تفيد حرية الصحافة عبر الرقابة على الصحف من جانب وزارة الداخلية التي تراجع نسخة من كل الصحف قبل اصدارها. وقد حظرت وزارة الداخلية نشر ١٧ موضوعاً دون ان تقدم اسباباً لهذا الحظر، وقد صدرت تعليمات جديدة في شهر اغسطس/آب تقضى بضرورة مراجعة وزارة العدل ايضاً للصحف قبل صدورها. وقد حظرت الحكومة خلال العام صحيفة «لوجالام» حتى شهر فبراير/شباط، و«موريتاني نوييل» لمدة شهر في ابريل/ نيسان ولمدة ثلاثة أشهر في اكتوبر/نشرين أول ومنعتها بذلك من تغطية فترة الانتخابات، كما حظرت اعداداً فردية من صحف أخرى. وعندما زار الرئيس الفرنسي موريتانيا في شهر سبتمبر/أيلول طردت السلطات ١٤ صحفياً من العاملين في لصف المستقلة من المؤتمر الصحفي المشترك.

وتتيح الدستور حرية التنظيم، ويتزايد باطراد اعداد الاحزاب، والجمعيات غير الحكومية حتى بلغ عدد الاحزاب ٢١ حزباً، وعدداً كبيراً من الجمعيات غير الحكومية وتمارس هذه التنظيمات حق نقد الحكومة على نطاق واسع والاجتماع العلني واصدار البيئات واختيار قياداتها، كما صدرت تعليمات في ٢٨ فبراير/شباط ١٩٩٦ بتسهيل تأسيس الجمعيات التي تعمل في حقل الاقتصاد والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة والمساعدات الانسانية وساعدت على تسجيل العديد من الجمعيات القائمة وتأسيس العديد من الجمعيات الجديدة. لكن لم تمنح الحكومة الترخيص القانوني لبعض الجمعيات لحين توفيق اوضاعها مع القانون الجديد ومن بينها الرابطة الموريتانية لحقوق الانسان، وتدعى الحكومة انها تعبر عن جماعات ثنية معينة، هي الجماعات ذات الأصول الافريقية، الامر الذي يثير الفرقة والانقسام. كما لم تعترف بمنظمتين غير حكوميتين أخريين مناهضتين للرق هما لجنة Sos-Esclaves المستقلة واللجنة الوطنية لاستئصال أوجه الرق في موريتانيا الموالية للحكومة، وان كنت سمحت لهما بالعمل واصدار التقارير والبيانات كما تعاونت مع احدهما في مساعدة الافراد في تعاملهم مع الحكومة.



ويجذب الحق في المشاركة انتقادات شديدة، فرغم أن الدستور يتيح للمواطنين الحق في المشاركة، كما وضع انتخاب رئيس للجمهورية على اساس تعددى فى العام ١٩٩٢ نهاية لاربعة عشر عاماً من الحكم العسكري، فقد استخلصت المعارضة والمراقبون الدوليون أن الانتخابات كانت مزورة. وكذلك فانه رغم شغل المدنيين لكل الوظائف الوزارية فان بعض اعضاء المجلس العسكري الحاكم السابق ظلوا يشغلون مراكز القوة فى اطار السلطة التنفيذية، والجمعية الوطنية، والقوات المسلحة والمشروعات الاقتصادية المملوكة للحكومة. كما ظلت القوات المسلحة تحتفظ بنفوذ قوى داخل النظام. كما تنكر الحكومة على بعض عناصر المعارضة الوصول الى الاعلام المملوك للدولة أو التنافس على اسس متكافة.

وقد اجريت اول انتخابات تشريعية على اساس تعددى فى اكتوبر ١٩٩٦، لكن لم ينتخب فيها سوى معارض واحد وستة من المستقلين المرشحين من بين ٧٩ عضواً يضمهم البرلمان وتأثرت نتيجة الانتخابات بالتزوير من كل الاطراف. وبالتأثير المسبق من جانب الحكومة لدعم مرشحي الحزب الحاكم.

وعندما اعلنت الحكومة اعتزامها اجراء الانتخابات الرئاسية فى ١٢ ديسمبر/كانون اول ١٩٩٧، وهو ذكرى انقلاب العام ١٩٨٤، أعلن تحالف يضم خمسة أحزاب معارضة فى ٢٦ يونيو/حزيران مقاطعة الانتخابات ما لم تجاب مطالب المعارضة، والتي تتضمن اناحة الاعلام للجميع، واعطاء فرصة للمعارضة فى الاعداد للانتخابات، وتأسيس لجنة مستقلة للانتخابات، وتوسيع اللجنة المعنية بمراجعة القوائم الانتخابية، وتزويد ممثلى المرشحين فى قرار الاقتراع بنسخ من القوائم الرسمية. وقد اتاحت الحكومة للمعارضة اتصالاً مناسباً بوسائل الاعلام لكن لم تستجب للمطالب الاخرى. (وقد تابعت مقدمة هذا التقرير مجرى العملية الانتخابية ونتائجها تفصيلاً).

\*\*\*

## اليمن استمرار أزمة تطبيع الحياة السياسية

يرواجه اليمن معاناة التحديث فى واقع اجتماعى تسوده القبلية والعشائرية، وتخلف البنى القانونية والسياسية والاقتصادية، وي طرح هذا الواقع ضغوطاً متنوعة على منظومة حقوق الانسان فى البلاد بدءاً من طبيعة العلاقة بين المؤسسات القبلية والنظام السياسى، الى مشكلات النظام القضائى، الى ظاهرة السجون الخاصة، وغيرها، وقد اضافت التطورات السياسية فى التسعينيات، وخاصة الوحدة بين شطرى البلاد فى العام ١٩٩٠، والانتقال الى التعددية السياسية وسياسة الاصلاح الاقتصادى مزيداً من التحديات، بسبب تباين الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة بين المحافظات الشمالية والجنوبية، فضلاً عن نمط الاشكاليات المتعلقة بالانتقال من نظام احدى الى نظام تمعدى، والآثار الاجتماعية المصاحبة للاصلاح الاقتصادى.

وقد افضت هذه التطورات، ضمن أمور اخرى، الى الازمة السياسية التى شهدتها البلاد فى العام ١٩٩٤، والتى بلغت ذروتها بالمحاولة الانفصالية والحرب فى صيف ذلك العام.

وبغض النظر عما اذا كانت الحرب سبباً او نتيجة، فقد افضت فى كل الاحوال الى واقع جديد اضاف بممارساته، وتدابيعه، وصراعاته ضغوطاً جديدة على منظومة حقوق الانسان فى البلاد، بحيث أصبحت بدورها تشكل الحلقة الرئيسية لانتهاكات.

وشهد العام ١٩٩٧ تفاقم هذه الظاهرة أولاً باتجاه النظام لاستكمال تطبيع الحياة السياسية باجراء الانتخابات التشريعية لتكرس الحقائق السياسية التى افترتها الحرب، وثانياً بسبب وقوع عدة تفجيرات فى المحافظات الجنوبية، وما اعقبها من حملات اعتقال واسعة، ومواجهات سياسية. وثالثاً بسبب تفاقم الآثار التراكمية للاختلالات الادارية والابعاد الاقتصادية للحرب وسياسة الاصلاح الاقتصادى.

وقد تناولت مقدمة هذا التقرير تفصيلاً أبعاد الانتخابات النيابية التى أجريت فى ابريل نيسان ونتائجها، ويتابع هذا التقرير مظاهر أزمة تطبيع الحياة السياسية فى البلاد.

قملى خلفية النزاع السياسى وقع انفجاران فى مدينة عدن فى شهر يوليو/تموز. وتم ابطال مفعول عبوة ناسفة ثالثة، ولم تسفر الانفجارات عن اصابات لكن اعتيبتها سلسلة اعتقالات شملت عناصر حزبية وصحفيين وعدداً من الشباب فى مناطق مختلفة من البلاد تليمت تقديراتها حتى فى البيانات الرسمية. كما داهمت السلطات مقلر بعض اقرع الاحزاب المعارضة وخاصة حزب رابطة ابناء اليمن (راى) والحزب الاشتراكى. وعرضت السلطات المختصة عبر وسائل الاعلام الرسمية اعترافات خمسة من الشباب عن دورهم فى هذه التفجيرات، لكن فى المقابل طرحت بعض اطراف المعارضة فى الداخل، وبصفة خاصة الاشتراكى، وفى الخارج (موج) تفسيراً آخر للانفجارات يدعى ان السلطات هى التى دبرتها بهدف القيام بحملة الاعتقالات، وتشويه صورة المعارضة، والتمهيد لضرب المؤسسات الحزبية داخل البلاد.

وقد قدرت بعض المصادر اعداد المعتقلين بالآلاف، وتلقت المنظمة خلال شهرى يوليو/تموز وأغسطس/آب عشرات من الشكاوى تفيد بوقوع تجاوزات قانونية رافقت الاعتقالات والتحقيقات، وتبين للمنظمة ان معظم الاعتقالات تمت بتجاوز الاجراءات القانونية دون اذن من النيابة، كما تم تجاوز الآجال القانونية المسموح بها لاحتجاز المعتقلين وتعرض بعض المحتجزين للتعذيب وسوء المعاملة، ولم تخطر عائلات المحتجزين باماكن احتجازهم، ولم يصرح لهم بمقابلة ذويهم ومحاميهم، وعبرت الشكاوى التى تلقتها المنظمة عن وقوع اعمال تعذيب لبعض المحتجزين بهدف اجبارهم على الادلاء باعترافات تدنيهم. وقد تلقت المنظمة شكاوى عن وفاة اثنين من المعتقلين فى حادث انفجار عدن من جراء التعذيب، لكن لم تحرف الحكومة الا بوفاة واحد منهما، وذكرت انه انتحر. ولم يتم الى علم المنظمة اجراء اية تحقيقات حول الحادث..

وقد اطلقت السلطات سراح معظم المعتقلين بعد فترة دون توجيه اتهام لهم، واحتفظت باعداد غير معروفة منهم.

لكن لم تمض شهور على انفجارات عدن حتى وقع انفجار جديد فى عدن ايضاً يوم ٢٧ اكتوبر/تشرين أول، وراقبه كذلك تبادل الاتهامات بين الحكومة والمعارضة حول المشول عن هذه التفجيرات إذ اتهمت السلطات الامنية فى عدن الحزب الاشتراكى بأنه يقف وراء هذه التفجيرات، فيما أبدت مصادر الحزب الاشتراكى استياءها من هذه الاتهامات قبل اجراء أية تحقيقات واعتبرتها مقدمة لشن حملات اعتقال جديدة مشابهة لتلك التى اعقبت انفجارات فى يوليو/تموز. وقد اعقب هذه الانفجارات ايضاً حملة اعتقالات واسعة، وتجاوزات قانونية متعددة، لكن تم الافراج عن معظم المعتقلين ايضاً بدون توجيه اتهامات.

وفي تطور لاحق اعلنت الحكومة عن عزمها تقديم مجموعتين من المتهمين للمحاكمة في شهر نوفمبر/تشرين ثان في قضايا التفجيرات، وشملت المجموعة الاولى ٣١ شخصاً، والثانية ٢٧ شخصاً، وقد ظلت محاكمتهم مستمرة حتى نهاية العام.

وقد شهدت البلاد موجة ثالثة من الاعتقالات في شهر نوفمبر/تشرين ثان على خلفية المنازعات السياسية أيضاً، لكن جاءت هذه المرة من جراء تصاعد الحركة الاحتجاجية في الجنوب على تقسيم محافظة حضرموت حيث جرى اعتقال ٣١ شخصاً في محافظة حضرموت، معظمهم من مدينة المكلا عندما بدأت أحزاب المعارضة في المحافظة وخاصة الاشتراكي ورابطة أبناء اليمن (راي) وعناصر معارضة مستقلة في حشد حملة ضد مشروعات للحكومة في البرلمان بتقسيم حضرموت الى محافظتين. وقد جرى اعتقال قادة هذه الحركة الاحتجاجية يومي ١٠، ١١ نوفمبر/تشرين ثان، بينما التقي القبض على الباقيين اثناء مظاهرة احتجاجية في المكلا يوم ١٣ من الشهر ذاته. وقد ورد أن جميع الاعتقالات، قد جرت بدون أذن من النيابة عدا حالتين اثنتين. كما ورد ان المعتقلين تعرضوا للضرب، وتعرض احدهم لتزيف نقل على اثره للمستشفى من جراء ذلك كما جرى احتجاز المعتقلين انتمالياً حتى ١٨ نوفمبر/تشرين ثان عندما سمح لذويهم ومحاميتهم بزيارتهم لأول مرة.

أما على خلفية الآثار التراكمية للاختلالات الادارية والاهمال الاقتصادية للحرب وسياسة الإصلاح الاقتصادي. فقد تزايدت شكوى منظمات حقوق الانسان، ومصادر المعارضة من ظاهرة التمييز في تولي الوظائف. سواء على اساس النفوذ القبلي او على اساس الانتماء السياسي او الاقليمي ضد المحافظات الجنوبية والشرقية. وادعت بعض المصادر وجود بعض وزارات مغلقة على المنتمين للحزب الحاكم ليس فقط في الوظائف القيادية بل في سائر وظائف الخدمة المدنية. فضلاً عما افرزه نمو الاتجاهات اصولية من تمييز ضد المرأة بتقليص دورها ووقف توظيفها في الكثير من الدوائر والمؤسسات الحكومية وتعرضها لمضايقات تشمل المعاش المبكر والفصل والاستثناء.

كذلك تزايدت الشكوى خلال العام من الاختناقات التي ترتبط بتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وما اقتضته من اجراءات. وتمثل ذلك في رفع الدعم وبالتالي زيادة اسعار السلع والخدمات العامة بما في ذلك الصحية والتعليمية وارتفاع نسبة البطالة وتدهور مستوى المعيشة. هذا فضلاً عن الخلافات الحزبية حول برامج الإصلاح وترتيب أولوياتها وعدم تنفيذ الحكومة لالتعهداتها فيما يتعلق ببرامج ومشاريع التنمية في الجنوب.

وقد اثار ارتياح المنظمة في بدايات العام ١٩٩٨ دعوة الرئيس على عبد الله صالح لغلاق

ملفات الماضي، وبدء صفحة جديدة لكن جاء حكم محكمة البداية في صنعاء بالحكم باعدام خمسة من القادة السابقين للحزب الاشتراكي بعد ادانتهم بتهمة الخيانة العظمى ومحاولة تنفيذ مؤامرة الانفصال واشغال الحرب في صيف ١٩٩٤، والسجن لمدد تتراوح بين عشر سنوات وثلاث سنوات على آخرين. مؤشراً على ان العد التنازلي لازمة تطبيع الحياة السياسية لم يبدأ بعد.

\*\*\*



## **ملحق**

**موقف الحكومات العربية من التوقيع والتصديق على  
المواثيق الدولية الرئيسية لحقوق الانسان**











## المنظمة العربية لحقوق الانسان

تأسست عام ١٩٨٣ كمظنة غير حكومية  
للدفاع عن حقوق الانسان وحرياته الأساسية  
في الوطن العربي، حاصلة على الصلة  
الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي  
بالامم المتحدة

رئيس المنظمة: أ. جاسم الطعاسي

الأمن العام: أ. محمد فائق

العراق للرئيس: ٩١ شارع المورغني - مصر الجديدة

القاهرة: ١١٣٤١ جمهورية مصر العربية

ت: ٤١٨١٣٩٦ - ٤١٨٨٣٧٨

تليفاكس: ٤١٨٥٣٤٦

بريد الكتروني:

AOHR @ Link Com.Eg.

صفحة الانترنت:

<http://www.LINK.COM.Eg/>

Member/AOHR

الاشتراكات السنوية للمضوية:

الكويت ١٥ دينار الأردن ١٥ دينار

مصر ٣٠ جنيه المغرب ١٠٠ درهم

نوس ١٠ دينار بقية الأنظار

لحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات

حوالات الى البنك العربي المحدود/

Bank Ltd. Switzerland

Account 201738

أو البنك الوطني المصري - فرع بيروت

Bank of Egypt - ٥٨١٨٣٥

Sarwat, Account 581835

تتابع المنظمة العربية لحقوق الانسان في هذا  
التقرير ، والذي يعد الثاني عشر في اصداراتها  
السنوية، حالة حقوق الانسان في الوطن العربي  
خلال العام ١٩٩٧ . وبمسابقته من تقارير يجري  
تقويما «كلنا» ، لتطور هذه الحالة على مستوى الوطن  
العربي ، ويلفت الانتباه الى الثوابت والمتغيرات التي  
تتغيرها، ولكنه بخلاف ما سبقه من تقارير أدخل  
تطويرا اساسيا على معالجة التقارير القطرية التي  
دأب على تناولها من قبل بتغليب الجانب التحليلي  
على الجانب التوثيقي ، والتركيز على الحلقات  
الرئيسية للتطورات دون الفوص في التفاصيل

يقف وراء هذه المحاولة للتطوير سببان: الاول  
هو أن الحاجة للتوثيق والتفصيل ، والتي اقتضتها  
احتياجات المتابعة والرصد والتي فرضت نمط  
المعالجة السابقة قد تضاعفت بانتشار المنظمات  
الوطنية المعنية بحقوق الانسان وانتظام اصداراتها  
الدورية التي تعالج مختلف الجوانب ، وحتى في  
البلدان التي تحظر وجود هذه المنظمات فإن  
المنظمات المهاجرة تقوم بالمهمة بشكل يتزايد  
باطراد. والسبب الثاني، انه مع اطراد التحسن في  
تدفق المعلومات وحجمها تتضخم حجم التقارير  
وتتشعب التفاصيل بقدر يصعب من مهمة القارئ في  
الامساك بالقضايا المحورية. وتأمل المنظمة ان ينجح  
تطوير منهج المعالجة هذا في تطوير التقرير السنوي و  
تحسين الاستفادة منه

